جامعة يحي فارس – المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

نماذج تنموية حول العالم

مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

د. نشادي عبد القادر

الموسم الجامعي 2023/ 2024

تقديم

التعريف بالمقياس:

المقياس: نماذج تنموية حول العالم

يدرس في السنة أولى ماستر علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

الحجم الساعي :45 سا

القاعة: BIBI 01

الرصيد:01

المعامل:01

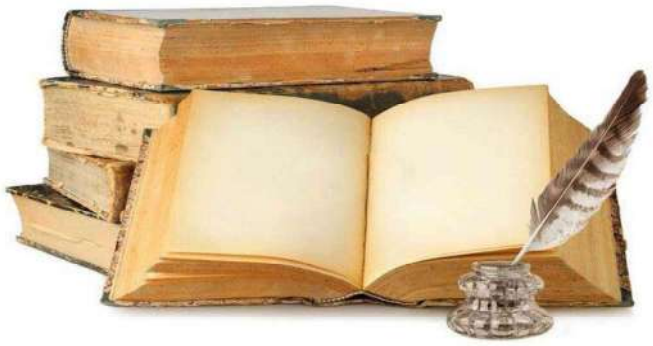
فهرس الموضوعات:

الرقم	عنوان المحاضرة	الصفحة
مقدمة		أ
المحاضرة الأولى: مدخل الى مفهوم التنمية		
I.	مفهوم التنمية	04
II.	أهداف التنمية	05
III.	مراحل تطور مفهوم التنمية	06
IV.	التنمية والمفاهيم المشابهة	07
V.	خصائص التنمية	09
VI.	نظريات التنمية	10
VII.	مفهوم النموذج التنموي	13
VIII.	خصائص التجارب والنماذج التنموية	13
IX.	معوقات التنمية في دول العالم الثالث	13
المحاضرة الثانية: التجربة التنموية لألمانيا...المضامين والدروس		
I.	بطاقة تعريفية عن ألمانيا وتاريخها	19
II.	العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر	20
III.	التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية	21
IV.	أسس وركائز النموذج التنموي الألماني	22
V.	الدروس المستقاة من النموذج التنموي الألماني	27

المحاضرة الثالثة: النموذج التنموي الصيني ،أسرار النجاح والدروس المستفادة		
I.	بطاقة تعريفية عن الصين	30
II.	ملخص عن تطور اقتصاد الصين	31
III.	أسس وركائز النموذج التنموي الصيني	32
IV.	الدروس المستقاة من النموذج التنموي الصيني	37
المحاضرة الرابعة: النموذج التنموي في اليابان....المحتوى والدروس المستفادة		
I.	نظرة موجزة عن اليابان	40
II.	الركائز الأساسية للتجربة التنموية في اليابان	41
III.	العوامل المساعدة على النهضة اليابانية	48
IV.	رؤية مالك بن نبي لسبب التفوق الياباني	49
V.	الدروس المستقاة من النموذج التنموي الياباني	49
المحاضرة الخامسة : التجربة النهضوية لسنغافورة.....دراسة في أبعاد النموذج التنموي		
I.	نبذة عامة عن سنغافورة	53
II.	الركائز التنموية لنهضة سنغافورة	54
III.	مقاربة سنغافورة للقضاء على الفقر	59
IV.	الدروس المستفادة من التجربة التنموية لسنغافورة	61

المحاضرة السادسة: التجربة التنموية في البرازيل...مقومات النجاح ودلالاته		
I.	بطاقة تعريفية عن البرازيل وتاريخها	64
II.	أسس وركائز النموذج التنموي البرازيلي	66
III.	المقاربة البرزيلية للقضاء على الجوع والفقر	71
IV.	الدروس المستفادة من النموذج التنموي البرازيلي	74
المحاضرة السابعة: التجربة التنموية الماليزية، مقوماتها والدروس المستخلصة منها		
I.	بطاقة تعريفية عن ماليزيا وتاريخها	78
II.	أسس وركائز النموذج التنموي الماليزي	80
III.	المقاربة الماليزية لمكافحة الفقر	89
IV.	الدروس المستقاة من النموذج التنموي الماليزي	90
المحاضرة الثامنة: التجربة التركية في التنمية		
I.	بطاقة تعريفية عن تركيا	95
II.	أسس وركائز النموذج التنموي التركي	97
III.	الدروس المستفادة من النموذج التنموي التركي	105
خاتمة		108
قائمة المرجع		110

المقدمـــــة



المقدمة:

شكل مفهوم التنمية تغيرا وتطورا عبر التاريخ فبعد أن كان يشير في مفهومه على الجانب الاقتصادي من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن للتمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، تغير المفهوم ليتعدى أبعادا أخرى، و أعيد صياغته بعد دراسة خبرات البلدان النامية مع سنوات الخمسينات والستينات باعتبار أن معدلات النمو قاربت تلك الموجود ة في الدول المتقدمة ، غير أن مستويات المعيشة بقيت منخفضة وسكانه يعانون من الفقر ونقص مستويات التعليم وانتشار الجهل والأمراض، وهكذا فقد تم التأكيد على أن التنمية لا تعني زيادة الاستثمارات والحصول على التكنولوجيا متقدمة بقدر ما ترتبط بسياسات واجراءات محددة لتحقيق مبدأ التوزيع العادل والشامل للدخل والثروة

وتعد النماذج التنموية نهجا شاملا يتضمن عمليات التخطيط والتنمية بجميع أبعادها لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عديد بلدان العالم، وتختلف هذه النماذج بشكل كبير ومتفاوت من بلد لآخر، تبعا للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي لكل بلد، وتتعدد النماذج التنموية في العالم ، حيث نجد البعض منها تركز على التحول الاقتصادي والتنمية الصناعية السريعة ، في حين تركز أخرى على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة ومكافحة كل أشكال الفساد والتفاوت الطبقي ، اضافة الى نماذج أخرى تعتمد على التعليم والتدريب المهني والابداع وتشجيع المؤسسات الناشئة والمتوسطة والتركيز على تطوير البنى التحتية ، وقد تم تصميم هذه المطبوعة لتعريف طلبة العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وطلبة السنة الأولى ماستر تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل على وجه التحديد على بعض من هذه النماذج التنموية الناجحة في العالم وخاصة في بعض الدول النامية من خلال تناولها من حيث الخصائص والموارد المتاحة لكل بلد والخصوصية الثقافية والاجتماعية لها اضافة الى ابراز اهم التحديات التي واجهتها هذه الدول للوصول الى ما وصلت اليه ، مع التركيز على اهم الاسس والركائز التي اعتمدت عليها لبناء نموذجها التنموي والتميز به، لنختم كل نموذج تنموي بأهم الدروس التي يمكن استنباطها ، والتي على اساسها يمكن بناء نموذج تنموي يعتمد على اهم الاسس والركائز مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع ، وتستند هذه المطبوعة على مجموعة من المحاضرات والتي تمت صياغتها وتطويرها على مدار تدريس طلبة السنة الأولى ماستر تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، وفق البرنامج الرسمي المدون بعرض التكوين والتي احتوت على المحاضرات التالية :

المحاضرة الأول: مدخل الى مفهوم التنمية

المحاضرة الثانية:التجربة التنموية لألمانيا...المضامين والدروس

المحاضرة الثالثة:النموذج التنموي الصيني ،أسرار النجاح والدروس المستفادة

المحاضرة الر ابعة: النموذج التنموي في اليابان....المحتوى والدروس المستفادة

المحاضرة الخامسة: التجربة النهضوية لسنغافورة.....دراسة في أبعاد النموذج التنموي

المحاضرة السادسة: التجربة التنموية في البرازيل...مقومات النجاح ودلالاته

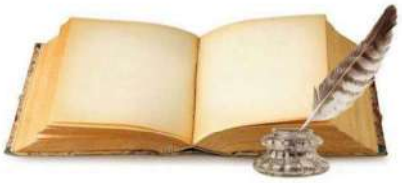
المحاضرة السابعة: التجربة التنموية الماليزية، مقوماتها والدروس المستخلصة منها

المحاضرة الثامنة: التجربة التركية في التنمية

المحاضرة الأولى :

مدخل إلى مفهوم التنمية

I. مفهوم التنمية.
II. مراحل تطور مفهوم التنمية
III. التنمية والمفاهيم المتشابه
IV. خصائص التنمية
V. نظريات التنمية
VI. خصائص التجارب والنماذج التنموية
VII. معوقات التنمية في دول العالم الثالث



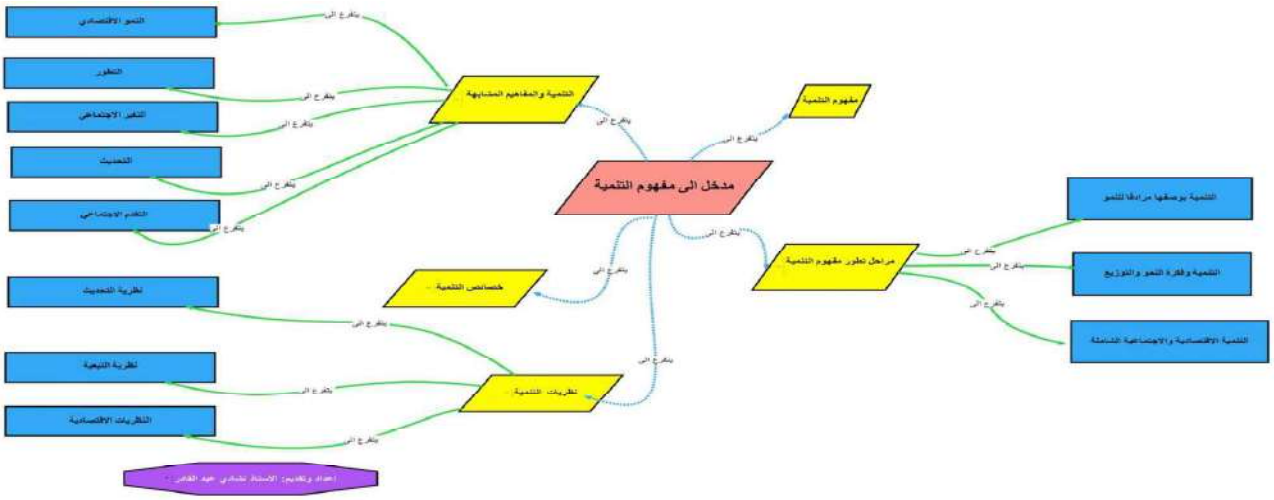
المحاضرة الأولى: مدخل الى مفهوم التنمية

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على مفهوم التنمية ومراحل تطورها.
- أن يتمكن الطالب من التفريق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها.
- أن يتعرف الطالب على خصائص التنمية ونظرياتها.
- أن يتمكن الطالب من التعرف على مفهوم النموذج التنموي وخصائصه.
- أن يتعرف الطالب على أهم معوقات التنمية في دول العالم الثالث.

ثانيا: محاور المحاضرة

- مفهوم التنمية.
- مراحل تطور مفهوم التنمية.
- التنمية والمفاهيم المتشابهة.
- خصائص التنمية.
- نظريات التنمية.
- مفهوم النموذج التنموي.
- خصائص التجارب والنماذج التنموية.
- معوقات التنمية في دول العالم الثالث.



خريطة ذهنية لمحاضرة مدخل الى مفهوم التنمية

تمهيد:

لقد شكلت التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة، حيث زاد الاهتمام بمعرفة ماهيتها وتبيان أهدافها وخصائصها، وأصبحت الشغل الشاغل لكل دعاة التغيير وبناء المجتمعات البشرية، وقد شهد مفهومها تطورا ملحوظا خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما صاحب ذلك من تغييرات كبيرة تبعا لظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث ربط المفهوم في بداياته بالنمو الاقتصادي ليتطور مع الوقت ويتوسع المفهوم باعتباره عملية شاملة تتجاوز هذا المفهوم الى تطوير جميع الأبعاد الحياتية للمجتمع بشكل متوازن ودائم لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تبنته عديد الدول والتي أصبح ينظر إلى مقارباتها كنماذج وتجارب تنموية ناجحة تستلهم الشعوب والدول لاستنساخها.

I. مفهوم التنمية

احتل مفهوم التنمية مساحة هامة من النقاش والجدل في معظم التخصصات التي تناولته بالدراسة أكاديميا، وقد اتفق العديد من المختصين على اعتبارها تمثل محصلة الجهود المبذولة للارتقاء بالمستوى المعيشي للإنسان وتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية، وقد ارتبط المفهوم في البداية بوجهة نظر اقتصادية بحتة وربط بالنمو الاقتصادي ، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى بداية السبعينات بأنها تلك البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا مقارنة بالمستوى المحقق في البلدان المتقدمة ، وهناك من حدد معدل هذا المستوى من الدخل من 5 % الى 7% سنويا كزيادات متواصلة في الناتج القومي الاجمالي للاقتصاد القومي كمفهوم للتنمية، غير ان دراسة مفهوم التنمية تغير مع دراسة خبرات البلدان النامية في سنوات الخمسينات والستينات واكد واقع الحال أنه وعلى الرغم من تحقيق هذه البلدان لمعدلات النمو السابق ذكرها ، إلا المستوى المعيشي لساكنها لم يتغير ولم يعرف تحسنا ملحوظا بل على العكس شهدت مجتمعاتها معدلات فقر كبيرة ، كما انتشرت داخلها المجاعة والأمراض وارتفعت فيه معدلات الجهل والأمية ، وقد تبين أن تحقيق التقدم في مختلف مجالات الحياة الانسانية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد في الدول العالم الثالث ليس مرتبطا بالمستوى المرتفع للدخل الفردي وإنما بسياسة توزيع الدخل العادل وبالسياسات الأخرى، لاسيما ما تعلق بتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد ، وهكذا تطور مفهوم التنمية من ربطه بالنمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل والحد من الفقر والقضاء على البطالة وتخفيف آثارها ومعدلاتها ، وأصبح مفهوم التنمية يتجاوز النمو الاقتصادي ليرتبط بشكل أكبر بالقضاء على الفقر وتضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وزيادة فرص العمل وتأمين الحاجات الأساسية للأفراد.

على ضوء ذلك فان التنمية تعرف بأنها العمليات المقصودة التي تسعى الى إحداث التطور بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج الى دفعة قوية تفرزها قدرات انسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم(**كوبيبي ، بوزيان ،2022، ص 172**).

وتعرف التنمية أيضا بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أفراده اجتماعيا واقتصاديا وصحيا

وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة(**كوبيبي بوزيان ،2022، ص 175**).

من خلال مختلف التعاريف السابقة يتبين أن هناك اختلاف وتباين في تناول مفهومها ويرجع ذلك لعديد الأسباب نذكر منها:

- ✓ الاختلاف الايديولوجي للباحثين والمفكرين ، وهو ما أدى الى تبني كل منهم لمفهوم التنمية وفق ايديولوجيته وفكره الخاص وكذا تبعا للتوجهات الاقتصادية للدول (رأسمالية، اشتراكية...الخ .
- ✓ تطور المفهوم من حيث المكان والزمان ، وهو ما جعل مفهومه نسبيا وغير مستقر ، فمن حيث الزمان ما كان ينظر بأنه متقدم خلال عقود سابقة هو حاليا ينظر اليه بأنه متخلف وغير مواكب للتطورات الحالية، أما من الناحية المكانية فلكل بلد خصوصيته الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والتي تميزه عن غيره من البلدان وهو ما يصعب من عملية التعميم والاتفاق على تصور مشترك لمفهوم التنمية .
- ✓ التشابه الكبير بين مفهوم التنمية والعديد من المفاهيم القريبة منها والمتداخلة معها على غرار التحديث، التغير الاجتماعي، التطور، التقدم، وهو ما سنوضحه لاحقا.

وعلى وجه العموم وتبعا للتعاريف السابقة فانه يمكن القول أن التنمية هي عملية مجتمعية وحضارية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، كما أنها عمليه مخططة وهادفة تتطلب تنظيما من قبل الهيئات الحكومية ، وتعبئة وتنظيم لجهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك ،وهذا قصد التحول من حالة العجز والتخلف الى حالة القدرة والتقدم،

II. أهداف التنمية:

يجمع خبراء التنمية على أن الهدف أساسي للتنمية هو خدمة العنصر البشري بالإضافة إلى الأهداف التالية **(زموري،2015ص ص 19-20)** :

- ✓ استثمار و تنمية جهود المواطنين في المجتمع و تأكيد استمرارها و هذا عن طريق وضع استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع، والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتدريب و التعليم والممارسة...الخ للقيام بدور أكثر فاعلية وايجابية، و يجب هنا الإشارة إلى دور مشاركة المواطنين دون التركيز على الجانب الكمي للمشاركة، و هذا لا يعني اقتصار المشاركة على فئة محدودة بل التركيز على عمليات التنمية الحقيقية لهؤلاء الأفراد المشاركين، و التي تهدف إلى زيادة قدرة الناس بالشعور بدورهم في شبكة العمل الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية .
- ✓ تحقيق تحسن مادي في حياة المجتمع و يتوقف مدى التحسين على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع، وهذا بدوره يجعل من الضروري أن تكون المشاريع التنموية ذات عوائد مادية سريعة الظهور، ثم من خلالها يجب تحقيق حماية الطبقات المعوزة وتهيئة الخدمات الاجتماعية لأكبر قدر ممكن من الفئات الاجتماعية، والتخلي على المبادئ التوجيهية المؤسسية الصارمة وتوفير الحقوق السياسية والمدنية ، وتواجد و تكوين خبرات ناجحة في مجال عمل و إدارة هذا المشروع الذي يقدره المجتمع .

- ✓ تجسيد الحل التكاملي للمشاكل، فالتكامل الذي يكون بين المجتمع و المؤسسات العاملة يكون الأساس في نجاح الحلول للمشاكل العملية، وهذا طبعا يتطلب إجراء التنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات و مراعاة مبدأ التوازن و الشمول والمشاركة الأهلية.

على ضوء الاهداف السابقة يمكن القول أن التنمية تهدف بشكل عام للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي وضمان تعليم جيد وتوفير متطلبات الحياة الرئيسية من بنى تحتية، كما أنها تهدف الى إحداث تحول شامل ومستدام في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

III. مراحل تطور مفهوم التنمية

يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وهذه المراحل هي(**كمال زموري وآخرون،2019، ص ص 174-175**):

- **المرحلة الأولى :التنمية بوصفها مرادفا للنمو** : امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقد **ساوت بين التنمية والنمو** حيث تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني .وأهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير بلغ بين عامي 1950 و1965 حوالي 3.4 % سنويا لجميع الدول النامية.
- **المرحلة الثانية :التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاجتماعية إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى .
- **المرحلة الثالثة :التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (المتكاملة):** امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل إنها تصاغ وفق منطلق اجتماعي-انساني من خلال الاهتمام بجميع جوانب حياة الأفراد، إذ أنها تسعى إلى التحسين المستمر لظروف السكان العاديين واستفادتهم من أي نمو محقق في الثروة والناتج الإجمالي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية، وإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة السكان المحرومين.
- **المرحلة الرابعة :التنمية المستدامة** :ظهر مصطلح التنمية المستدامة بعد تقرير الهيئة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان" **مستقبلنا المشترك** "حيث نشر لأول مرة سنة 1987 ويمثل هدف الاستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك يتضمن هذا المنهج أيضا أن التنمية الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، **أي أنها**

تحافظ على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصا في ظل المخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الأرض.

IV. **التنمية والمفاهيم المشابهة:**

تتقاطع وتتشابه التنمية مع مجموعة من المفاهيم إلى درجة الخلط فيما بينها ومن أهم هذه المفاهيم:

1. النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الاقتصادي بانه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني زيادة مطردة ومستمرة ، أما عملية التنمية لاتقتصر على مفهوم النمو فقط بل تتعدى ذلك فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الامكانات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن ، وهكذا يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية بينما التنمية ظاهرة كيفية(**ساطور ،2013 ص 92**).

كما يعرف أيضا بانه حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي **(عجمية،2008ص 77)**:

بناء على هذا التعريف يمكن القول ان النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة المستمرة في إنتاج السلع ، وكذلك زيادة الناتج الوطني الإجمالي، ويكون محدد بمدة زمنية معينة وهو بذلك مفهوم كمي يرتبط بزيادة الثروة المادية داخل مجتمع ما وخلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، والتي تساهم في زيادة نصيب الفرد من هذه الثروة بغض النظر عن تأثيرها على نمط ومستوى معيشته ، بمعنى التركيز على ما هو اقتصادي، بالمقابل فان مفهوم التنمية هو مفهوم شامل يتضمن العديد من الأبعاد الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية و السياسية، عكس النمو الذي يركز على البعد الكمي الاقتصادي المادي فقط .

2. التطور :

التطور مفهوم يحمل في مضامينه **التغير و الحركة** ولكنه يستعمل في معظم الأحيان للتعبير عن الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية ، وعليه فهو ليس مقتصرا على المجال الاقتصادي لبلد أو قطاع معين بعد فترة من الزمن (تطور أنماط الإنتاج من البدائي إلى المشاعي ثم الإقطاعي ثم إلى الرأسمالي)،فالتطور لا يمكن عده مرادف للنمو ، حيث أنه بالإمكان أن يحدث في مجال أو قطاع ولا يحدث في قطاع آخر في نفس الدولة، مما يعني تراجع النمو بشكل عام ،كما أن التطور لا يعني التنمية فقد يحدث تطور اقتصادي دون أن يواكب ذلك تغيرات هيكلية و ذهنية تضمن استمرارية هذا التطور.

3. التغير الاجتماعي:

يعرف بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية، كما عرفه عاطف غيث بأنه **تلك التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناءات المتعددة والمختلفة،** وللتغير الاجتماعي عند جي روشي أربع صفات هي**(يعقوب، غدايفي، 2021، ص ص 78-79):**

- **التغير الاجتماعي ظاهرة عامة** ، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.
- **التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي** أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك .هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.
- **يكون التغير الاجتماعي محددة بالزمن** أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهية بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة .ومن أجل الوقوف على مدى التغير.

ويشار في هذا المقام الى أن التغير لا يؤدي حتما إلى التقدم أو التحسن فقد تتغير الأمور نحو الأسوأ بينما الهدف الرئيسي للتنمية هو الارتقاء نحو الأفضل.

4. التحديث:

يشير مفهوم التحديث الى تلك العملية لتي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف الى صناعي خدمي متقدم ، وتتحول بها النظم والأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها منطقة الحضارة الاوروبية الغربية، وتتطور به الحياة او نوعيتها بمعنى ادق الى مستويات افضل(...)وبخاصة بالنسبة للتعليم والاحوال الصحية والاسكان وغيرها، ويتم ذلك بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي عادة، فالتحديث حسب هذا المنظور هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي وقعت في اوروبا وتهدف الى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي**(دحماني ،2014 ص2).**

من خلال ما سبق يمكن القول أن التحديث يتجه **نحو جلب رموز الحضارة الحديثة ومظاهر الحياة العصرية** (تكنولوجيا حديثة، نماذج معمارية عصرية، أنماط استهلاكية... .) والتحديث بشكل عام يركز على النماذج التنموية الغربية ويتجاهل الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية للعديد من المجتمعات النامية.

5. التقدم الاجتماعي :

يعني التقدم الاجتماعي: العملية التي تأخذ اتجاه واحد نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، أي فعل واع مخطط، كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع، والظروف المحيطة به. فقد كان يعني في القرن الثامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ومن الأنظمة الاستبدادية. ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وهو يعني اليوم بالنسبة للعالم العربي الحرية وإنهاء

التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي **(سالم وغدايفي، 2021، ص ص 78-79).**

V. **خصائص التنمية :**من بين أهم الخصائص المميزة للتنمية ما يلي(أبو النصر، 2017، ص ص 68-69):

- ✓ التنمية عملية مقصودة ومخططة.
- ✓ التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.
- ✓ التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة.
- ✓ التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.
- ✓ التنمية عملية ديناميكية.
- ✓ التنمية عملية مستمرة.
- ✓ التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.
- ✓ أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي
- ✓ أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية.
- ✓ ضرورة توفير التركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى.
- ✓ ضرورة إزاحة المعوقات التي تعوق عمليات التنمية في أي مرحلة من مراحلها.
- ✓ ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- ✓ التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به مثل: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، والتنمية الصحية.
- ✓ التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه مثل: التنمية الدولية الإقليمية، والتنمية القومية، والتنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي).
- ✓ التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.

ويشار في هذا المقام الى أن هذه بعض الخصائص الرئيسية للتنمية، وتتفاوت الأهداف والأولويات من بلد إلى آخر حسب الظروف والاحتياجات المحلية، باعتبار أن التنمية هي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التقدم والتحسين في جوانب متعددة للحياة البشرية.

VI. نظريات التنمية :

هناك العديد من النظريات التي حاولت اعطاء تفسيرات نظرية للتنمية وأهميتها ، يمكن تبيانها فيما يلي:

1. **النظريات الاجتماعية:**

هناك عدة نظريات اجتماعية تتناول قضايا التنمية وتحاول تفسيرها وفهمها، منها:

- **نظرية التحديث:** ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها، وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة...ولقد ساهم كثير من الباحثين الاجتماعيين في تحقيق التحديث في هذه الدول المستقلة حديثا من خلال ما قاموا به من بحوث ودراسات عن مظاهر التخلف وأسبابها وتقديم مقترحات للتغلب على هذه المظاهر، كما اهتمت المنظمات الدولية بهذه الدول من خلال تنفيذ بعض المشروعات التنموية وتقديم بعض التمويل لمشروعات أخرى بهدف مساعدة هذه الدول لأن تتخطي مشكلاتها وقد استندت هذه الجهود، إما إلى نية خيرة من قبل هذه المنظمات، وإما إلى محاولة لمعرفة أقرب لهذه الدول من أجل مزيد من بسط السيطرة عليها، ونظرية التحديث بإيجاز تفسر التنمية على أنها عملية التخلي عن الأنماط التقليدية، وتبنى النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يطلق عليه النموذج الغربي(**أبو النصر، 2017ص ص 72-73**).

تبعا لما سبق يمكن الاشارة الى أن نظرية التحديث في التنمية تركز على العوامل الاقتصادية والتكنولوجية كمحرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد نشأت كجزء من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تركز بشكل كبير على أهمية النمو الاقتصادي المستدام في تحقيق التنمية ورفاهية المجتمعات، وتقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي والتحديث في البنية الاقتصادية يمكن أن يؤديان إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

- **نظرية التبعية:** ظهرت نظرية التبعية كمدرسة فكرية جديدة لها مدخل جديد في دراسة التنمية والتخلف، حيث قدمت أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية، وتم تقديمها بواسطة علماء وباحثين من الدول الاشتراكية والدول النامية، وذلك عكس نظرية التحديث والتي قدمها علماء وباحثون من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وتري نظرية التبعية بـ**أن استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي إلى استمرار نمط التبعية**، كذلك فإن حرص الدول المتقدمة على اختراق - تحت أي مسميات- الدول النامية وإفشالها يساهم في استمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة، فنظرية التبعية ترفض مفاهيم نظرية التحديث، **وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية**، وتري نظرية التبعية أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأقل نموا و الدول الأكثر نموا تؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا، وفي ضوء عدم وجود بدائل للخلاص من هذه العلاقات غير المتكافئة، فإن ثورة الشعب على هذا الظلم هي الطريق الوحيد المطروح لمواجهة هذا

التخلف وللفكاك من الاستغلال الغربي والأمريكي، كما أن التبعية ليست فقط عملية اقتصادية لكنها أيضا اجتماعية وثقافية وتعليمية وسياسية، إضافة إلى أنها ليست مجرد علاقات خارجية لكنها علاقة داخلية ، محدودة تاريخيا كذلك(**أبو النصر، 2017ص ص 73-74**).

تبعا لما سبق يتبين أن نظرية التبعية في التنمية تأسست على فكرة رئيسية مفادها بأن الدول النامية تعتمد على استيراد المنتجات المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة من الدول المتقدمة، بينما تقوم بتصدير الموارد الطبيعية والمنتجات الأولية إليها، ويساهم هذا التوزيع غير المتكافئ للأدوار إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية وتعزيز الاعتمادية على الدول المتقدمة كما يساهم في توسيع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويعيق التنمية المستدامة للدول النامية، وهو ما يؤدي الى الاعتماد على صادرات محدودة، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية ، كما أنها تؤدي الى الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المستوردة وهو ما من شانه تعريضها للاستنزاف المالي الدائم ، والذي بدوره يؤدي الى زيادة ديونها الخارجية مما يرهن مستقبلها المالي والتنموي وعدم قدرتها على تحمل هذه الأعباء المالية .

2. **النظريات الاقتصادية:**

وهي تشمل وجهات نظر عديدة أهمها ما يلي(**زموري وآخرون،2019، ص ص 176-177**):

- **التحليل الكلاسيكي** :اهتم "آدم سميث "بمشكلة التنمية الاقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وما هي العوامل التي تعوقه، فوجد أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، ولا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد "آدم سميث "حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي إلا أنه اعتقد بوجود قيود توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية، غير أن "مالتوس "كان يخالف هذه النظرة، ويرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستنعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل، أما "ريكاردو "فقد اعتبر كذلك أن عملية التنمية هي متجددة ذاتيا، ويقر بالوصول إلى حالة من الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات نتيجة للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.
- **التحليل النيوكلاسيكي** :تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل .وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن هذا الأخير يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشيعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وعليه فإن إضافة النيوكلاسيك تمثلت في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات

الاقتصادية الصغيرة، كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وأن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية.

- **نظرية المراحل التاريخية لروستو** :يرى "روستو "في نظريته عن مراحل النمو أن المجتمعات لا بد وأن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم، هذه المراحل في تسلسلها هي **مرحلة المجتمع التقليدي؛ مرحلة التهيؤ للانطلاق؛ مرحلة الإنطلاق؛ مرحلة المضي نحو النضج؛ مرحلة شيوع الاستهلاك الواسع** وتمثل مرحلة الإنطلاق أهم مرحلة لأنها تعتبر أولى سمات المجتمع المعاصر حيث يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، وكذا لعلاقتها وتأثيرها في مجال سياسة المساعدات الخارجية، ونمو القطاعات الصناعية بمعدلات عالية وارتفاع ملحوظ في معدل الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهكذا يرى "روستو "أن الدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة (لا هي متقدمة تماما ولا هي متخلفة)، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم، وعليه من أهم الدروس التي تضمنتها هذه النظرية هي إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لهذه المراحل، وبالتالي تقليد ومحاكاة المجتمعات المتقدمة وإتباع المراحل التاريخية لتطويرها لتصبح مجتمعات متقدمة باستخدام وسائل التنمية المتمثلة في العلم والتكنولوجيا.
- **تحليل كينزوالكينزيين** :بالنسبة لتحليل "كينز "فقد انصب على مواجهة البطالة والتي ستبقى مشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد القومي، كما حصر الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية والإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم الرأسمالي)، أما النموذج التنموي لكل من "هارود و دومار" والذي يعتبر الإنتاج والنمو الاقتصادي كمحصلة للتفاعل بين العمل ورأس المال، وأن العمالة الكاملة تتحقق في الأمد القصير عندما يتساوى حيم الاستثمار مع حيم المدخرات، كما أن الاستثمارات طويلة الأمد تخلق طاقات إضافية للتوظيف مما يؤدي بدوره أيضا إلى مزيد من الادخار والاستثمار المتواصل. وعليه يتوقف معدل النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والإنتاج الإضافي المتولد عن الاستثمارات الأولية من جهة أخرى، كما أن هناك مستوى حرج للدخل الفردي يتمثل كحد أدنى للدخل يسمح بالنمو الاقتصادي، والذي يقابله حد أدنى للجهد يلزم لرفع مستوى الدخل الفردي بشكل يعظم العوامل المعززة للتنمية، ويقزم العوامل المعيقة لها وخاصة النمو السكاني المتزايد.

VII. مفهوم النموذج التنموي :

النموذج التنموي هو حالة أو نمط تنموي أو تجربة تنموية كانت لها الريادة والنجاح في دولة ما أو مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة، أصبحت بعد ذلك مثالا يقتدى به أو تجربة يمكن استنساخها والعمل بخططها واستراتيجياتها على اعتبار أنها ناجحة وفعالة.

VIII. خصائص التجارب والنماذج التنموية:

تتميز التجارب التنموية بمجموعة من الخصائص والمميزات، أهمها:

- ✓ التجارب التنموية تتمتع بالخصوصية،حيث لكل مجتمع خصوصيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولايمكن استنساخ نموذج تنموي بشكل كامل وتطبيقه على مجتمع آخر.
- ✓ التجربة التنموية مرتبطة بتحقيق أهداف محددة، ومبنية على فلسفة وخطط صانعيها.
- ✓ التجربة التنموية متعلقة بالإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية للمجتمع.
- ✓ التجربة التنموية مرتبطة بدوافع وقدرات الأفراد داخل المجتمع .
- ✓ التجربة التنموية مرتبطة بالظروف التاريخية للمجتمع وبواقعه وتحدياته.الاقتصادية والاجتماعية على غرار معدلات الفقر، ومعدلات الهجرة، ومستوى الدخل....الخ.

IX. معوقات التنمية في دول العالم الثالث:

هناك العديد من المعوقات التي اعترضت ومازالت تعترض المسار التنموي في دول العالم الثالث يمكن اجمالها فيما يلي:

- ✧ **المعوقات الخارجية:** تتمثل هذه المعوقات في العولمة والمديونية والنظام الجديد للتجارة العالمية ويمكن ذكر هذه المعوقات في الآتي(**معمري، 2018ص ص 66-67**):
  - ✓ **العولمة**: لقد عرف مفهوم العولمة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وظهور القطب الواحد المهيمن وقد تمظهرت العولمة في عدة صور ابرزها تحرير التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة والثورة المعرفية وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، هذه التمظهرات للعولمة تؤثر على عملية التنمية في الدول النامية خاصة وانها لا تستطيع انجاز تنمية في ظل هذه المتغيرات التي جعلت العالم يتأثر ببعضه سلبا او ايجابا وتجعل الدول النامية في حالة تبعية دائمة ، حيث ان منتوجات هذه الدول لا تستطيع التنافس مع منتوجات الدول المتقدمة وبالتالي تهيمن الاستثمارات الاجنبية على الاستثمار الوطني نتيجة لما لأصحاب هذه الاستثمارات من قدرة معرفية ومالية ومهارة بشرية عالية.
  - ✓ **النظام العالمي الجديد للتجارة:** بدأت فكرة تحرير التجارة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان المؤتمر الدولي للتجارة والعمل سنة 1945 والذي أكد على تحرير التجارة وتخفيض الرسوم وانشاء منظمة دولية للتجارة، وقد أثر سلبا هذا النظام الجديد على التنمية في الدول النامية حيث لا يوجد تكافؤ للمنافسة بين اسواق الدول النامية واسواق الدول المتقدمة واصبحت برامج التنمية مكلفة كثيرا وعدم القدرة على القيام بمتطلبات النظام الجديد سواءا أكانت قانونية أو فنية أو معلوماتية أن هذه

الآثار تتفاوت من دولة نامية إلى أخرى حسب مستوى التطور الاقتصادي والقدرة على التكيف وفعالية الاجراءات الجمركية والضريبية.

✧ **المعوقات الداخلية:** تتمثل المعوقات الداخلية للتنمية في المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية وغياب الشفافية في ادارة الشأن العام والتي سنبينها في الآتي(**معمري، 2018ص ص 67-68**):

✓ **المعوقات الاقتصادية:** تعتبر حالة الاقتصاد في أي بلد مؤشرا على مدى المستوى الذي وصلت اليه التنمية وقد تكون هذه الحالة معيقا للتنمية ومن أهم معوقات التنمية في هذا المجال هي:

- قلة الموارد المادية والبشرية مما يؤدي الى ضعف دخول الأفراد.
- صغر الأسواق الداخلية وضعف بنى الانتاج الأساسية.
- ضعف رأس المال الانتاجي والنقدي.
- ارتفاع نسبة التضخم.
- غياب الأجهزة التخطيطية القادرة على تصميم الخطط الاقتصادية وتجسيدها.
- الاستخدام غير العقلاني لراس المال وتخلف ادوات واساليب الانتاج.
- أغلب دول العالم الثالث لا تنوع في إنتاجها السلعي.

✓ **المعوقات الاجتماعية:** يعتبر المجتمع أحد أهم الدعامات الاساسية لأي تنمية لأنها تتجسد في هذا المجتمع وتكون في النهاية لصالحه ، وأثناء عملية التجسيد هذه يجد الفاعلون عدة معوقات أهمها:

- **غياب المنظم للعملية التنموية:** يعتبر التنظيم عنصرا حاسما في العملية التنموية وأن المنظم هو ذلك الشخص الذي يخترع ويبتكر لتجسيد ما تم اختراعه وهو شخص يدرك بان الاختراع يؤدي الى تحقيق الربح، وهذا سلوك يؤثر ايجابا على التنمية وباعتبار أن المنتج المبتكر شبه مفقود في الدول النامية فان ذلك يشكل عقبة حقيقية في طريقها لتحقيق التنمية.
- غياب الدوافع الى تحقيق التنمية وحب الحياة البسيطة التي تفتقد الى التنظيم والابتكار.
- الزيادة في حجم السكان ودون زيادة متناسبة معه في النمو الاقتصادي.
- تفشي الأوبئة والفقر وقلة التغطية الصحية للسكان.
- ضعف تجارب المجتمعات النامية في مراحل انتقالها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة.
- غياب مشروع نهضة يأخذ في الاعتبار واقع المجتمع والتحديات الداخلية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والمعوقات الخارجية المالية والسياسية والتقنية والأمنية مما يصعب تحقيق تنمية وطنية مستقلة.

✓ **المعوقات السياسية:** كانت السياسة وما تزال محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين والساسة والمصلحين لما لها من عظيم الخطر على حياة الشعوب والدول ، وهي تجسيد لما توصل إليه هؤلاء في سبيل تدبير الشأن العام بما يحافظ على القيم والأفراد والممتلكات المادية والمعنوية، وبالتالي فهي رأس الأمر في العملية التنموية غير أن هناك عقبات يواجهها السياسي الرسمي في هذه العملية تتمثل في الآتي:

- غياب الوعي لدى القادة السياسيين بضرورة تحقيق التنمية.
- ضعف الأجهزة الحكومية وغياب المشاركة الشعبية بصورة واسعة.
- انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وغياب الوازع الأخلاقي.
- غياب الاستقرار السياسي في الدول النامية، وهذا أمر يؤثر على السياسات التنموية في الدول النامية ومنه تبدو الحاجة ماسة للعمل على ما يدعم هذا الاستقرار وخاصة من خلال الاهتمام بتنمية الوعي المجتمعي بالشأن العام ، وفتح المجال أمام الحريات العامة وحرية التعبير وحرية العمل السياسي والجمعوي ، وضرورة وضع آلية دستورية للتداول السلمي للسلطة وهذه قضايا تبدو جوهرية لتنهض هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

✓ **المعوقات الادارية**: هناك عدة معوقات إدارية تحول دون وصول الدول النامية إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة تتمثل فيما يلي:

- ضعف تأهيل القائد الاداري في الدول النامية حيث أن محرك المنظمة هو القائد، إذ بفضله يتحقق المناخ التنظيمي الملائم، ويدفع الى استقطاب مورد بشري فعال ويسعى دوما الى تحقيق الأداء الفعال.
- ضعف الأجهزة الادارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا.
- قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري ، مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال.
- تفشي ظاهرة التسيب والجمود بالجهاز الاداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية.

✧ **تفشي ظاهرة الفساد:** يعرف الفساد بأنه يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصلحة العامة أو مصالح الآخرين ، أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات، ويتضح من ذلك أن الدافع الأساسي للفساد هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات، وقد أرجع تقرير منظمة الشفافية العالمية (1999) انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية الى ضعف المرتبات وشعور المسؤولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم، ولقد وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: **إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق الكسب الخاص(عجمية،2008ص 62).**

ويمكن حصر أهم مجالات اقتصاديات الفساد في الدول النامية بصفة عامة فيما يلي(**عجمية،2008ص ص64-65**):

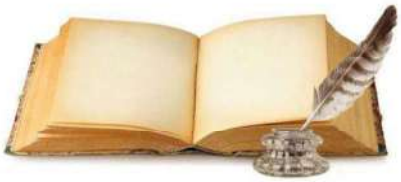
- ✓ التهرب الضريبي.
- ✓ تخصيص الأراضي من خلال القرارات الادارية العليا.
- ✓ المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.
- ✓ إعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، حيث تشير بعض التقارير الى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين الكبار.
- ✓ قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لكبار رجال الأعمال.
- ✓ عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.
- ✓ العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة.
- ✓ رشوة رجال الصحافة والقضاء وجهاز الأمن لتسهيل مصالح غير مشروعة والحصول على امتيازات خاصة.

على ضوء ما سبق يمكن الاشارة الى أن جل المعوقات السالفة الذكر التي تعترض تحقيق التنمية في الدول النامية وتحول دون تبوئها المراتب الريادية في العالم ، يمكن التغلب عليها من خلال إرادة صادقة للمسؤولين وثقافة مجتمعية ووعي من قبل النخبة وساكنة هذه البلدان، ولعل تفعيل آليات الرقابة لتنفيذ مخططات التنمية وتكيف القوانين والاجراءات الادارية مع التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، اضافة الى التوزيع العادل للثروات بين الأفراد والمناطق، لاسيما من خلال التركيز على المناطق الريفية وتشجيع الانتاج الفلاحي، الى غيرها من الاجراءات والآليات الكفيلة بتجاوز كل العقبات والعوائق السالفة الذكر، خاصة وأن جل الدول النامية لاسيما الجزائر تملك امكانيات مادية وبشرية وطبيعية كبيرة تؤهلها لأن تصنع مجدها وتحقق وثبة تنموية على غرار ما سنورده في هذه المطبوعة من نماذج تنموية أكد أصحابها أنه لاوجود لشيء مستحيل في صناعة نهضة أوطانها وجعلها نموذجا يحتذى به.

المحاضرة الثانية :

النموذج التنموي في ألمانيا

I. بطاقة تعريفية عن ألمانيا وتاريخها
II. العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر
III. التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية
IV. أسس وركائز النموذج التنموي الألماني
V. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الالماني



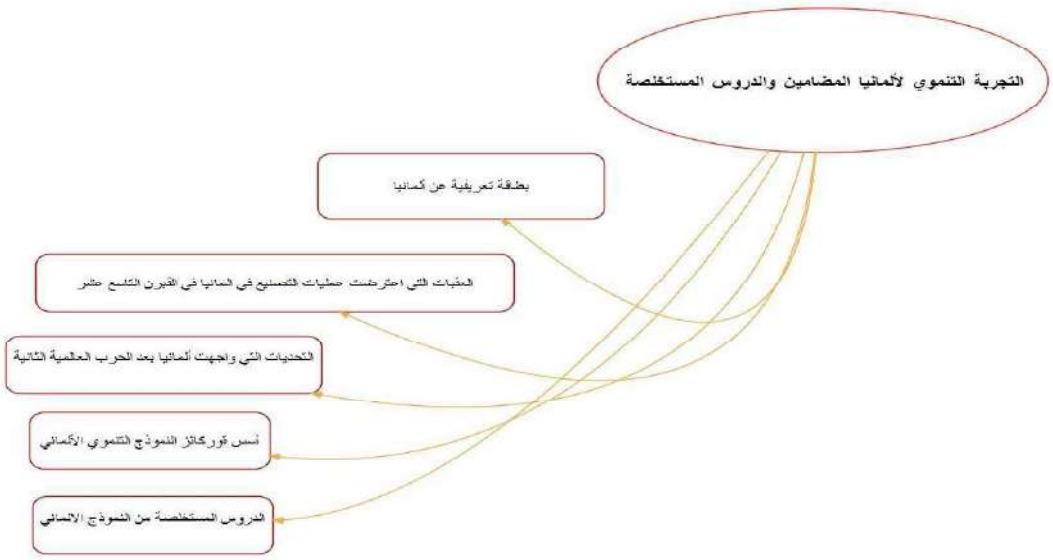
المحاضرة الثانية: النموذج التنموي في ألمانيا

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على ألمانيا وتاريخها والتحديات التي واجهتها بعد الحرب العالمية الثانية
- أن يتمكن الطالب من التعرف على العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر
- أن يتمكن الطالب من معرفة أسس وركائز النموذج التنموي لألمانيا.
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية الألمانية

ثانيا: محاور المحاضرة

- بطاقة تعريفية عن ألمانيا وتاريخها
- العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر
- التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية
- أسس وركائز النموذج التنموي الألماني
- الدروس المستقاة من النموذج التنموي الالماني



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة التنموية لألمانيا....المضامين والدروس المستخلصة

تمهيد:

تعتد التجربة الألمانية تجربة فريدة من نوعها، حيث عانت ألمانيا تاريخيا من مشاكل عديدة، وخاضت حربين عالميتين، ناهيك عن الأزمات السياسية التي مرت بها لاسيما ما تعلق بتقسيمها، وبعد الخراب والدمار الذي حل بها مع نهاية ح ع 2، تحولت ألمانيا من دولة منهزمة عسكريا وضعيفة اقتصاديا الى قاطرة الدول الأوروبية حاليا حيث تملك رابع اقتصاد وطني في العالم وتحتل ريادة الاقتصادات الكبرى على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وعليه فالنهضة الألمانية تعتبر قفزة نوعية، ونموذج تنموي ناجح يمكن الاقتداء به، والذي أسس على جهود وبرامج مدروسة وإرادة حقيقية لتجسيدها،

I. بطاقة تعريفية عن ألمانيا وتاريخها:

تقع ألمانيا في وسط غرب أوروبا، وتتكون من 16 ولاية، تبلغ مساحتها 357021 كم ^{2}، وقد بلغ عدد سكانها في سنة 2023 ما يقارب 84.7 مليون نسمة، أما تاريخيا تعد من أواخر دول أوروبا التي توحدت حيث أطلق عليها الرومان عند وصولهم للنهر الراين بجرمانيا (الشعوب التي تعيش شرق النهر) للتفرقة بينها وبين فرنسا، وبقيت المعارك بين الرومان والجرمان الى غاية تقسيم الإمبراطورية الرومانية وأصبحت تضم جزأين وهما جزء شرقي وجزء غربي، ونجح الجرمان في إسقاط الإمبراطورية الرومانية الغربية ليصبح اسمها الإمبراطورية الرومانية المقدسة وهو تسمية المانيا في العصور الوسطى ، ومع الصراع الذي حدث بين الكاثوليك والبروتستانت في أراضي الامبراطورية الرومانية المقدسة أو ما عرف اصطلاحا بحرب الثلاثين عاما ، حيث بدأت الحرب في عام 1618 وانتهت في عام 1648 بمعاهدة وستفاليا، وبعد هذه الحرب كانت ألمانيا مجزأة الى مئات الدويلات والامارات الصغيرة، ومع أواخر القرن التاسع عشر كان هناك زخم متزايد نحو توحيدها تحت قيادة واحدة ، وقد دفعت الحرب بين بروسيا والنمسا في سنة 1866 الى سيطرة بروسيا على المنطقة الألمانية ثم في سنة 1871 وبعد انتصار بروسيا في الحرب الفرنسية البروسية تم إعلان إقامة الامبراطورية الألمانية ، وقد كان أول توحيد للولايات الألمانية على يد المستشار أوتوفون بسمارك سنة 1871 ، وتدخل بعدها ألمانيا لنادي الدول الاستعمارية وتسبق انجلترا صناعيا الى غاية قيام الحرب العالمية الأولى حيث هزمت فيها ألمانيا وخسرت كثير من أراضيها وقامت ثورة على القيصر وجاء على إثرها عصر جمهورية فايمار ، حيث الحكم فيه للبرلمان ، وكانت ظروف ألمانية في الثلاثينات غير مستقرة الى غاية صعود هتلر للحكم والتي انتهت بهزيمة ساحقة للجيش الألماني بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1945 واحتلال البلاد من قبل القوات المنتصرة، وقد انجر عن ذلك تقسيم ألمانيا من جديد الى قسمين ألمانيا الشرقية تحت السيطرة السوفياتية، وألمانيا الغربية تحت السيطرة الأمريكية والحلفاء الغربيين، وقد قام النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية سنة 1961 ببناء جدار برلين للحد من هروب المواطنين الى الجانب الغربي، ومع تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ألمانيا الشرقية بدأت إشارات على تراجع النظام الشيوعي هناك، وفي 9 نوفمبر 1989 أعلن المسؤولون في ألمانيا الشرقية عن فتح الحدود مع برلين الغربية مما أدى إلى انهيار جدار برلين تدريجيا ، وتم توحيد ألمانيا الشرقية والغربية مع اكتمال سنة 1990 ،وهو ما ساهم في تعزيز الديمقراطية وحرية التنقل في ألمانيا الموحدة ، كما أنه سمح بحدوث انتعاش اقتصادي وتطور سياسي كبير لألمانيا الموحدة إلى غاية يومنا هذا.

خريطة جمهورية ألمانيا الاتحادية



II. العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر:

لقد واجهت ألمانيا العديد من التحديات في القرن التاسع عشر، على غرار التجزئة السياسية ، فقد كانت ألمانيا كما أشرنا سلفا مجزأة الى عدة ولايات مستقلة وهو ما ادى الى تعقيد الحكم وتشتت السلطة، اضافة إلى الصراعات الجيوسياسية، حيث واجهت ألمانيا صراعات مع عديد الدول وتدخلات من الدول الكبرى، كما كان للتوترات الاجتماعية والاقتصادية حيزا كبيرا من التحديات التي عرفتها ألمانيا على غرار تزايد الهجرة الريفية إلى المدن وتشكل طبقات عمالية جديدة.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر فيمكن إجمالها فيما يلي(**صباغ،2019، ص ص 77-78**) :

- ✓ **العوامل الجغرافية** : ألمانيا لا تطل على البحر إلا من جهة واحدة في الشمال وتتوفر على عدد قليل من الموانئ ،مما لم يساعدها على تكوين رأس طول بحري تجاري يمكنها من الوصول إلى المستعمرات والحصول على المواد الأولية وتصريف الإنتاج ،ونظرا لعدم توفر بنية تحتية جيدة صعب انتقال المواد الأولية إلى المصانع فقد تعذر نقلها من مكان إلى آخر.
- ✓ **النمو السكاني** :لم يكن بالحجم الذي كان عليه في انجلترا ، لهذا السبب لم يكن هناك طلب كبير ،وبالتالي لم تكن هناك أيضا حاجة ماسة لتغيير طرق الإنتاج في شكل تجزئة للعمل في المجال الصناعي.
- ✓ **التطورات التاريخية في ألمانيا** : كانت ألمانيا من الدول التي استهدفتها الحروب التي قادها نابليون خلال الفترة (1795 - 1814)،وشكل الحصار الذي فرض على القارة خلال الفترة (1807 - 1812) عائق في وجه التطور الاقتصادي الألماني ،فالاستعمار بشكل عام سبب خسائر مادية وبشرية جسيمة .
- ✓ **الظروف السياسية** :كانت ألمانيا تتكون من 39 دويلة مستقلة بذاتها ،وكان لكل دويلة سياستها الاقتصادية الخاصة ونظامها الجمركي ،وكانت البنية التحتية للطرقات رديئة وغير ملائمة ،ولم يكن بالإمكان تكوين سوق موحدة.

- ✓ **البنيات الاجتماعية** :تميزت البنية الاجتماعية بمايلي :
  - **الطبقية** :كانت الطبقية تطبع أسلوب العيش في ألمانيا في تلك الحقبة واستمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر .
  - **الفكر المحافظ**: كانت نظرة الأمراء لمسألة التصنيع نظرة محافظة ،إذ وضعت العديد من العراقيل أمام تكوين شركات المساهمة مثلا، واستمر هذا الحظر حتى سنة 1867.
  - **انعدام روح المغامرة :** لم يكن لدى طبقة الأغنياء والنبلاء أي استعداد للاستثمار في التجارة والصناعة ، أما النبلاء فلم يكن مسموحا لهم بالمشاركة بشركات المساهمة ،حيث كان الاعتقاد السائد أنذاك هو كون الاستثمار في المجال الفلاحي والعقار مضمون وغير محفوف بالمخاطر.
  - **الدور السلبي للكنيسة** : كان للكنيسة الكاثوليكية هي الأخرى تأثير قوي في ألمانيا دام حتى القرن التاسع عشر ،حيث ركزت الكنيسة كل جهودها لاعاقة مسيرة التنمية نظرا لعدم استطاعتها التحكم في طبقة العمال الناشئة.
- ✓ **عدم توفر رؤوس الأموال في ألمانيا** : كانت ألمانيا حتى أواخر القرن التاسع عشر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى ،فالنقص الكبير الذي كانت تعاني منه البلاد في رؤوس الأموال صعب عملية الاستثمار في ا لمجال الصناعي.
- ✓ **المنافسة البريطانية** : شكل وجود منافسة جد قوية من طرف بريطانيا خصوصا في مجال صناعة النسيج وصناعة الحديد والصلب عائقا أمام المسيرة التنموية في ألمانيا ،وأخر وصولها إلى صفوف الدول الصناعية ،ولهذا السبب لم تبدأ الصناعة بالنشوء في ألمانيا إلا بحلول سنة 1850 ،أما فيما يخص الثورة الصناعية فلا يمكن الحديث عنها إلا بعد توحد ألمانيا سنة 1870 .

III. التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتحار" هتلر "وسقوط برلين استسلمت ألمانيا استسلاما تاما وغير مشروط وأعلنت الوصاية عليها من قبل دول الحلفاء، وقد قسمت الى شطرين وهما الشطرالأول ألمانيا الشرقية تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي والشطر الثاني وهو ألمانيا الغربية تابعة لمعسكر الغربي الرأسمالي، ويقدر المؤرخون خسائرها البشرية بنحو5.3 مليون فرد، وقد ترتب على ذلك تشوه الهيكل السكاني وتركيب القوى العاملة الذي أصبح (75 % نساء و 25 % رجال) ، وهذا راجع لمشاركة الرجال في الحروب التي خاضتها ألمانيا وتسببت في مقتل العديد منهم ، أو وقوعهم في الأسر، كما تميزت هذه المرحلة بالانهيار الكامل للبنية التحتية حيث تعرضت ألمانيا لدمار هائل جراء الحرب العالمية الثانية ، وتم تدمير العديد من المدن ، وهو ما أدى الى نقص الموارد والبطالة العالية وانهيار النظام الاقتصادي والانخفاض الحاد في قيمة" الرايخ مارك" الألماني والذي كان نتيجة حتمية لسيطرة دول الحلفاء على الاقتصاد والتعامل داخل ألمانيا بعملة الحلفاء في الغالب.

ويعتبر" لودفينغ" المنفذ الأول لنظرية **اقتصاد السوق الاجتماعي** والأب الروحي للنهضة الألمانية والذي كان أول وزير للاقتصاد، حيث ابتدأها بخطوة أولية ضرورية تتضمن استعادة الثقة في العملة المحلية(الرايخ مارك)من خلال استبدالها بعملة جديدة(المارك الألماني)للقضاء على التضخم الجامح حيث تم اصدارها سنة 1948، وتم سحب عملة الرايخ من التداول وقد سمح ذلك في تثبيت الاقتصاد الألماني وانعاشه واعادة الثقة بالنظام المالي ، كما انه سمح بتمهيد الطريق لتحقيق المعجزة الاقتصادية الالمانية، كما "لودفينغ"، بإلغاء نظام تحديد الأسعار الذي كان متبعا وقتها،

ورغم عدم رضا المعسكر الغربي على هذه الاجراءات إلا أنه أصر عليها والتي كانت لها آثار إيجابية على السوق الألماني الذي استعاد نشاطه فورا بسبب استعادة الثقة في العملة المحلية.

IV. أسس وركائز النموذج التنموي الألماني:

إن سر التفوق الالماني في عديد المجالات ، لاسيما الصناعية منها، والوثبة التنموية التي حققتها بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية وما لحق بها من دمار كبير يعود لعديد الأسباب والركائز التي تميز النموذج الألماني عن بقية النماذج التي تمت دراستها، ويمكن اجمالها في العناصر التالية:

1. **خطة مارشال:**

بعد الحرب العالمية الثانية، أطلقت الولايات المتحدة خطة مارشال (Marshall Plan) في عام 1947، وهي خطة إعمار وتنمية تستهدف دعم الدول الأوروبية المتضررة من الحرب، بما في ذلك ألمانيا، وقد استفادت ألمانيا بشكل كبير من هذه الخطة وكان لها تأثير كبير على عملية إعادة بناء البلاد وتنميتها، وتعد خطة مارشال (أو ما يعرف بمشروع مارشال والذي ينسب الى رئيس أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير خارجيتها فيما بعد سنة 1947) مشروع اقتصادي حاول من خلاله الحلفاء تصحيح السياسات القاسية التي كانت مفروضة على المانيا بدءا من انتهاء الحرب العالمية الأولى من فرض لتعويضات باهضة عليها ، وهذا خشية من أي ردود انتقامية من ألمانيا، وقد شكلت هيئة اطلق عليها " منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي" للإشراف على انفاق 12.4 مليار دولار أمريكي لإعادة الاعمار وترميم البنى التحتية، كان نصيب ألمانيا الغربية منها مليار دولار، وقد سمح هذا المشروع بزيادة انتاجها الصناعي بشكل ملفت في مدة قصيرة.

2. **ارتباط العلم بالعمل والغايات**: يعد النظام التعليمي لألماني يعد من أفضل الأنظمة التي تجمع بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي، وهو نظام موجه بالدرجة الأولى إلى خدمة الصناعة والتفوق الألماني في كل المجالات **(صباغ ،2019، ص79).**

3. **القدرة الابداعية:** إن القدرة الإبداعية في التقنية الألمانية كانت حاسمة في استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم ،فبنية الدولة الألمانية تساعد على استنبات أي تطور ،وكذا خلق إبداعات تقنية جديدة**(صباغ ،2019، ص79)**، وهناك عديد العوامل التي جعلت الصناعة الالمانية معروفة بقدرتها الابداعية والابتكارية على غرار التركيز على البحث والتطوير، والدعم الحكومي القوي للصناعة الابتكارية ، اضافة الى الثقافة الصناعية الألمانية التي تعتمد بشكل أساسي على الجودة والابتكار والتفوق التقني.

4. **التوحيد والربط** :من خصائص الاقتصاد الألماني ما نسميه خاصية التوحيد والربط ،فهو يوحد رؤيته الزمنية ،أي لا ينفصل عن ماضيه بالمطلق ،اذ يتشبث بمنجزاته العلمية في الماضي ويجعلها الحافز الذي يبنى عليه الحاضر ،ويخطط للمستقبل لينمي ذاته وينافس غيره ،وهذا جلي في الاقتصاد والتربية والسياسة **(صباغ ،2019، ص79)**،وعليه فخاصية التوحيد والربط في الصناعة الألمانية تشير الى درجة التكامل والتنسيق الكبيرين بين مختلف القطاعات الصناعية والانتاجية وهو ما يؤدي الى تعزيز سلاسل الامداد والتشجيع على تكوين شراكات استراتيجية بين الشركات المختلفة، كما أنه يسمح بالانتقال السلس للمعرفة وتبادل الخبرات بين مختلف الشركات والمؤسسات المختلفة.

5. **الإنتاج من أجل التصدير:** تندرج ألمانيا في التصنيف السنوي لمنظمة التجارة العالمية بانتظام ضمن المراتب الثلاث الأولى للتصدير بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعليه يشكل مبدأ الانتاج من أجل التصدير أحد أهم أسس وركائز التنمية في ألمانيا، وعلى وجه العموم يمكن القول أن الإنتاج من أجل التصدير يشكل جزءا هاما من استراتيجية الصناعة الألمانية، حيث يعتمد الاقتصاد الألماني بشكل كبير على الصادرات لتعزيز النمو وتحقيق التنافسية العالمية.
6. **خاصية التفرد و التميز في الابتكار** :ونقصد بها تميزه عن غيره من النماذج إما رؤية ،أو أداء ،أو استمرارية ،فالنموذج الألماني يفارق غيره ولا يقلده بل يبدع بعد الاستفادة ممن سبقه**(صباغ ،2019، ص79).**

وتشير الاحصائيات الى احتلال ألمانيا المرتبة الأولى في أوروبا في عدد تسجيلات براءة الاختراع فقد بلغ العدد المسجل ضعف ما يسجل في فرنسا ،وأربعة أضعاف ما يسجل في ايطاليا ،وخمسة أضعاف ما يسجل في بريطانيا ، كما تعد ألمانيا من الدول المتقدمة عالميا بجانب أمريكا واليابان بأكثر من 11188 براءة اختراع، وأكثر من 17 جائزة نوبل في شتى العلوم.

7. **المهارات التقليدية:**تتواجد في ألمانيا مناطق يتميز سكانها بمهارات يمتد عمرها إلى عدة قرون و التي مازالت إلى يومنا هذا ، فمثلا تنتج الساعات التي تتطلب مهارات فنية كبيرة في منطقة شفارتز فالد(الغابة السوداء)الواقعة جنوب غرب ألمانيا ،وفي مدينة غوتنغن نجد أكثر من 39 شركة لصناعة آلات القياس ،البعض منها يتصدر الإنتاج العالمي ،إضافة إلى عديد النماذج والأمثلة التي تشير إلى محافظة المجتمع الألماني على عديد المهارات الفنية وتوارثها من أزمان غابرة.
8. **قوة الطبقة الوسطى** : والتي تدعى بالنخبة المتخفية لها دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد الألماني ،وتتخصص في التقنية العالمية والخدمات المعاصرة ،وتمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوق الداخلية والخارجية وحاجيات الزبائن**(صباغ ،2019، ص80)**، وعليه فالطبقة الوسطى تلعب دورا مهما في الاقتصاد الالمان من خلال مساهمتها في اعادة احياء الصناعة والتجارة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى وجه العموم فقد شكلت الطبقة الوسطى بألمانيا محركا رئيسيا للنهضة الاقتصادية والاجتماعية لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
9. **خاصية تحويل نقاط الضعف إلى نقاط القوة**: جذور هذا النموذج انطلقت منذ انطلاق الثورة الصناعية ،فكانت ألمانيا آنذاك عبارة عن ولايات متناثرة، فاستثمرت ألمانيا في هذا التشتت قبل التوحد ،فدفعت الشركات الناشئة إلى الاعتماد على التصدير منذ اللحظات الأولى ، الشيء الذي رجع على هذه الشركات بالفضل الكبير والغنى واكتساب ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل، وبذلك تمكنت ألمانيا من توزيع المحاور الصناعية على طول البلد وعرضها ،مما خلق استقلالية في الموارد ،وبذلك تمت تنمية كل محور بموارده الخاصة. إن هذا التوزيع ذا البعد التاريخي للصناعة والتقنية داخل الولايات الألمانية حقق لهذا النموذج ميزة كبيرة تتجلى في الاستقلالية في الحاجيات الصناعية بين الولايات ،عكس النماذج العالمية ا لأخرى التي نجد فيها تركز اغلب الصناعات والشركات في محور العاصمة الصناعية للبلد ،مما يكدس القدرات الاقتصادية والصناعية والبشرية في مكان واحد، وتبعا لذلك يتم إهمال المناطق الأخرى**(صباغ ،2019، ص80).**

10. **الخصوصية التاريخية والاجتماعية:** تاريخيا كانت ألمانيا مشكلة من دويلات صغيرة مستقلة(39 دويلة) كما أشرنا سلفا ،وقد كان النمو والتوسع لأصحاب العمل يقتضي تدويل نشاطاتهم والبحث عن اسواق خارجية لبيع سلعهم وتنظيم نشاطهم التجاري ، وقد توارث الالمان سمة البحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتهم ، وبالتالي فرغبتهم الأساسية منذ القدم تجاوز مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط وإنما الانتاج من أجل التصدير وتوسيع تجارتهم الخارجية .
11. **خاصية ارتباط السياسي بالاقتصادي :** تعد الصناعة دعامة النمو والثروة في ألمانيا وهي تفوق العديد من البلدان في العالم ، وتهيمن أربع قطاعات على الصناعة في ألمانيا وهي صناعة السيارات وصناعة الماكينات والصناعات الكيميائية ، اضافة الصناعات الكهربائية، وتشير آخر الاحصائيات لسنة 2020 باشتغال 7.5 مليون عامل في قطاع الصناعة التحويلية، وهو ما يؤكد قوة الصناعة الالمانية وتأثيرها على باقي القطاعات.

ولعل من عوامل استقرار الصناعة الألمانية رغم الأزمات أنها لا يمكن أن تفصل استقرار الصناعة الألمانية عن استقرار باقي القطاعات الأخرى، فهذا يكون أصلا من شروط النجاح السياسي لكل حزب يحكم **ألمانيا (صباغ ،2019، ص81).**

12. **قوة العامل البشري الألماني :** يشكل العامل البشري في جميع النماذج التنموية العامل الحاسم في عمليات التنمية والتطور ، فرغم هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية واستسلامها في 8 ماي 1945 ، وحجم الدمار الكبير الذي لحق ببنيتها التحتية ومرافقها الاقتصادية والبشرية ، هذه الأخيرة التي تشير الى فقدان المانيا لأكثر 7 ملايين شخص بين مدني وعسكري ، اضافة الى التحول الديمغرافي الكبير الذي عرفته حيث أن غالبية سكان ألمانيا بعد الحرب هم من النساء(عدد سكانها بعد الحرب 27 مليون منهم 20 مليون امرأة)الا أنها استطاعت وفي فترة وجيزة (أقل من عشر سنوات) أن تصبح المانيا الغربية من أكثر اقتصاديات العالم، وكان ذلك من خلال اصرار الألمانيين على العمل الشاق والصارم ، والجدية في التغلب على الصعوبات الجمة التي تعرضت إليها بلادهم.

ويشار في هذا المقام الى أن جدية العامل الألماني والتزامه بالعمل يعد جزءا مهما من الثقافة العملية الألمانية، فإضافة الى الانضباط والموثوقية من خلال التزام العامل الألماني بالمواعيد والجدول الزمني المحدد ، نجد أنه يتميز الكفاءة والمهارة في مجالات عمله، كما يُشجع العمال الألمان على الحصول على تعليم وتدريب مهني عالي الجودة، ويشجعون أيضا على العمل الجماعي وروح الفريق في الثقافة العملية الألمانية.

13. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفحوى التجربة الألمانية:** يرى محللون أن الاقتصاد الألماني بني، في حقيقة الأمر، بعد الحرب العالمية الثانية على مناكب أصحاب المشاريع الاستثمارية الذين أوجدوا آلافا من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما جعلها اللبنة الأولى لتشيد الاقتصاد والوصول به الى ما هو عليه اليوم ، وهي الآن تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد الالماني، حتى أن الفضل يعود اليها في حماية الاقتصاد الوطني من تبعات الأزمة المالية، إذ يطغى على طبيعة الصناعة الالمانية منظور الأعمال قصيرة المدى، حتى ولو كانت تحقق أرباحا، فضلا عن هيكل الصناعة الذي يستند بصورة جوهرية الى الشركات العائلية متوسطة الحجم التي تعتمد في تمويلها على الأصول التي يتم توارثها من جيل الى آخر، وبالتالي لا تحتاج الى مساهمين، وليست مدرجة في سوق الأوراق المالية(**طروبيا ،2018،ص 30).**

حيث أن عديد الباحثين والدارسين للاقتصاد الألماني يرجع نجاح التجربة التنموية الألمانية لقوة مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أربع أضعاف الشركات العملاقة مقارنة بألمانيا (اشارت مجلة فورتشن الاقتصادية أن عدد الشركات العملاقة لو م أ هو 500 شركة)، كما أن كل من فرنسا واليابان تفوقها من حيث عدد الشركات العملاقة الا أن سر التفوق الالماني يرجع أساسا إلى هذه المؤسسات الصغيرة والتي توصف في ألمانيا ب "البطلات المخفيات" ، كما تشير العديد من الاحصائيات الى أن نصف الشركات المصدرة في العالم من الحجم الصغير والمتوسط هي من جنسية ألمانيا وهو ما يؤكد دورها الفعال في تحقيق الوثبة التنموية لألمانيا.

وقد كان للأزمات الاقتصادية المتعاقبة على الاقتصاد الألماني أثر في توجه اهتمام الحكومة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كانت تجربة فريدة من نوعها انطوت على سمات خاصة تمثلت في وضع هيكل مشترك لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسيير الجماعي لهذه المؤسسات، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من أرباب العمال والعمال والسلطات العامة بهدف الوصول الى تسطير المهام الأساسية مثل وضع برنامج مشترك للتدريب والارتقاء التقني، بحث وتطوير الانتاج، الاستخدام الأمثل للموارد، ضمان استمرارية العمالة في الأوقات الحرجة وأخيرا تزويد المؤسسات بالمعلومات للارتقاء بالصحة والسلامة والعمل ونرى هذه الخطوة تحمل في طياتها العديد من المزايا أهمها التخلي عن المركزية في تسيير المؤسسات أي ان المؤسسة ملك للجميع وكل واحد ملزم للقيام بدوره لإنجاح المؤسسة وتطويرها(**طروبيا ،2018،ص 30**).

14.الاهتمام بالتعليم وارتباطه بالعمل: تعد ألمانيا بلا منازع من الدول الرائدة والمتفوقة جدا في مجال التعليم ليس على مستوى القارة الاوروبية فحسب بل على مستوى العالم أيضا، وهو ما أهلها لأن تحتل الصدارة في الاقتصاد الاوروبي، والمراتب الأولى عالميا في تصنيفات اقوى اقتصادات العالم، ولا شك أن أحد الأسباب التي جعلت ألمانيا تتبوأ هذه المكانة الهامة هو احتفاءها واهتمامها الشديد بعصرنة وتحديث طرائق التعليم ولذلك فقد صرفت أموالا طائلة في هذا الصدد لأنها أدركت أنه لاقيمة للتنمية بدون ضمان ترقية سبل التعليم في مختلف الأطوار التعليمية، ولذلك فقد أضحت المانيا محل اهتمام كثير من دول العالم وبخاصة في تجربتها التنموية والتعليمية مثلها مثل التجربة اليابانية، ومافتئت الدولة الالمانية الى يومنا هذا تولي أهمية قصوى لضمان التعليم كخطوة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تحقق من خلالها الرفاه الاجتماعي لكافة المواطنين الألمان، ومن ضمن الأسباب التي أدت الى جودة التعلبم العام في دولة ألمانيا هو ربط التعليم بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج، فهو يعد أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل، حيث يتم التدريب والتعليم في النظام الثنائي من خلال تدريب التلميذ لمدة 3-4 ايام في الأسبوع، في المقابل يقضي الطالب يوم أو يومين في المدرسة، وهذه الجزئية أي الربط بين التعليم والتدريب في المراحل الأساسية من التعليم العام في ألمانيا تعد أحد أهم الأسباب التي أدت الى تحسين التعلم باستمرار وزيادة مردودية المتعلمين بشكل ملفت في ألمانيا عكس كثير من الدول النامية التي اهملت عملية المزج بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية مما أدى الى تعطل كثير من المواهب الفكرية في تلك الدول، كما جعل كثير من المتفوقين يتجهون نحو الخارج بحثا عن فرص أفضل لصقل مواهبهم وزيادة معارفهم(**كاشان،2022،ص ص 143-144**).

15.اقتصاد السوق الاجتماعي : تبنت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية نهجا اقتصاديا يختلف عن الاقتصاد الليبرالي والاشتراكي و اعتبر حينها حلا وسطا بين الرأسمالية والاشتراكية وهو **اقتصاد السوق الاجتماعي**، وتمت صياغة هذا المفهوم على يد **عالم الاقتصاد ألفريد مولر أرمارك** ووزير **الاقتصاد الالماني لودفينغ ايرهارد**، حيث قدم مولر النموذج النظري ولودفينغ التطبيق العملي وهذا ما سمي فيما بعد **بالمعجزة الألمانية في التنمية**، **وهو يضمن العمل المؤسسي الحر ويسعى في الوقت نفسه لتحقيق التوازن الاجتماعي.**

ويعبر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي عن مفهوم إيديولوجي يهدف لخلق و تعزيز علاقات التعاون و التنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، وهو يعبر عن سياسة قامت باتباعها المانيا تستند **على حرية السوق لكنه في نفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي، أي أنها تحاول الموازنة بين مبدأ حرية السوق وهو المبدأ الاساسي في النظام الراسمالي وبين مبدأ التكافؤ الاجتماعي** و الهدف من وراء تجسيد هذه السياسة هو الاستفادة من الايجابيات التي يوفرها النظام الرأسمالي على غرار مبدأ المنافسة والسوق الحرة والقدرة الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات ، مع محاولة تفادي السلبيات الناتجة عن هذا النظام(النظام الرأسمالي) على غرار المنافسة غير العادلة وتركيز الثروة في يد فئة صغيرة ، وهو ما يساهم في زيادة الفجوة بين الطبقات ويتسبب في ارتفاع معدلات البطالة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية.

فالاقتصاد الاجتماعي يقوم على الدمج بين نظامين، فهو يحافظ على بعض عناصر السوق الحر ويعمل في نفس الوقت من أجل اقتصاد أكثر مركزية، وتتدخل الدولة كخيار ثالث على حسب ما يتطلبه الأمر، وهو ما يعني أن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يربط بين السوق الحرّة من جهة والتعويضات الاجتماعية من جهة أخرى، وبالتالي فقد نتج عن هذه السياسة عديد النقاط الإيجابية لاقتصاد السوق كالحرية الاقتصادية والتقدم التقني مقرونا بالمركزية الاقتصادية كارتفاع مستوى العمالة والتغيرات المحدودة عند الطلب، في مقابل بعض السلبيات كإساءة استخدام حريّة السوق ، كما إن للدولة دور قوي، فهي تشترك في القرارات الاقتصادية من أجل المصلحة العامة وتشارك في التنظيمات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، اذ أن أساسيات النظام تقوم على التنسيق وخلق المنافسة مع القضاء على كل أشكال الاحتكار، كما أن الأساس الذي يقوم عليه يكمن في الجانب الشخصي (الشخص لا يعتبر مجرد فرد بل هو كذلك عنصر فاعل في المجتمع كل شخص يتحمل مسؤولياته تجاه نفسه واتجاه الآخرين)،فالدولة لا تقوم بتقديم المساعدة إلاّ في حال عجز الشخص عن تقديمها لنفسه(**طروبيا ،2018،ص ص 30-31).**

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي كما يلي:

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الحر
التركيز على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن	أولوية الأهداف الاقتصادية على باقي الأهداف
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
تبني مبدأ التوازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية بشكل أكبر
مبدأ التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	مبدأ حياد الدولة اتجاه السوق

ويشار في هذا المقام الى أن ألمانيا سعت في الآونة الأخيرة الى مواصلة تطوير اقتصاد السوق الاجتماعي الراسخ إلى اقتصاد سوق اجتماعي بيئي، ويُنظر إلى حماية المناخ على أنها عنصر مركزي في السياسة الاقتصادية، ويتجلَّى ذلك بالفعل من حقيقة أنه منذ انتخابات البوندستاغ في العام 2021 ،كانت هناك وزارة اتحادية للاقتصاد وحماية المناخ لأول مرة. وكان على رأسها روبرت هابيك.

16. **رقمنة الاقتصاد** : ولتحقيق هذه الغاية، قامت ألمانيا بتوسيع البنيةُ التحتية الرقمية من خلال الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض والجيل الخامس، من بين تروّج ، حيث تتشابك عمليات الإنتاج تشابكا وثيقا مع إمكانيات الاتصال بالإنترنت. وتريد الحكومة الاتحادية، فضلا عن ذلك، أن تجعل ألمانيا موقعا رائدا في أوروبا في خضم استراتيجية الشركات الناشئة، وتهدف العديد من التدابير والمبادرات، على سبيل المثال في مجالات الابتكار والرقمنة والاستدامة إلى تحسين الظروف الإطارية للتأسيس وتبسيط تمويل الشركات الناشئة.

V. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الالماني :

من أهم الدروس التي يمكن استنتاجها ويتفق حولها خبراء التنمية من النموذج التنموي الألماني ما يلي:

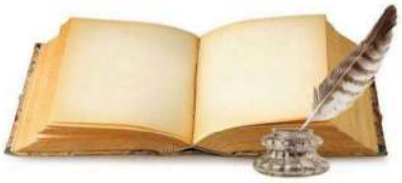
- ✓ الاهتمام بالتعليم والتطوير والبحث لعلمي من أهم ركائز التنمية ، فألمانيا اتخذت من العلم أداة أساسية لتحقيق نهضتها التنموية ،وفق مقاربة المزج بين التعليم والعمل حيث يتم الربط بين التكوين النظري والتطبيقي، اضافة الى ربطه بالصناعة والأخلاق.
- ✓ الدور الكبير للطبقة المتوسطة في تحريك دواليب الاقتصاد وضرورة تعزيز قوتها ومكانتها داخل المجتمع
- ✓ ضرورة اقامة نظام اقتصادي يوازن بين الحرية الاقتصادية والضوابط الاجتماعية والذي ترجم في الحالة الالمانية من خلال نموذج "اقتصاد السوق الاجتماعي".
- ✓ الاتحاد والارتباط ويتجلى ذلك في التشبث بمنجزات الماضي التي يبنى عليها الحاضر ويتم التخطيط من خلالها للمستقبل.
- ✓ أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي ، حيث كان التحول السياسي السلس في المانيا الغربية سببا للتركيز على التنمية الاقتصادية.
- ✓ تمييز الفرد الالماني بالقدرة على التكيف والتطوير مع الحفاظ على التراث والتمسك به.
- ✓ الاهتمام بالعمل المقاولاتي وانشاء الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط .
- ✓ الاعداد والتكوين المستمر للكفاءات المتخصصة ، حيث تشير الاحصائيات الى توافد نحو مائة الف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل الألماني قادم من مختلف جامعاتها.
- ✓ التشبيك بتقريب المسافات واتاحة التنقل بين جميع أنحاء ألمانيا بجميع الامكانيات والوسائل المتاحة.
- ✓ بناء المشاريع وفق رؤية ومنهجية مستقبلية.
- ✓ التركيز على الجودة والتميز الهندسي من خلال التصنيع الفني المتقن لمختلف المنتجات الألمانية.

المحاضرة الثالثة :

النموذج التنموي الصيني

أسرار النجاح والدروس المستفادة

I. بطاقة تعريفية عن الصين
II. ملخص عن تطور الاقتصاد الصيني
III. أسس وركائز النموذج التنموي الصيني
IV. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الصيني



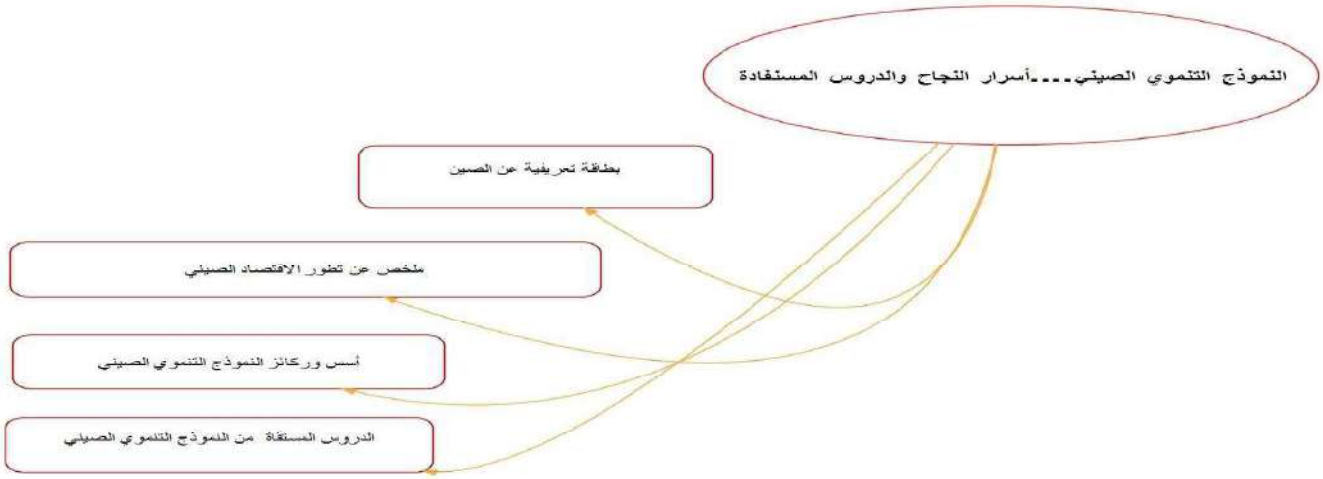
المحاضرة الثالثة: النموذج التنموي الصيني ،أسرار النجاح والدروس المستفادة

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على جمهورية الصين الشعبية
- أن يتمكن الطالب من التعرف على ملخص حول تطور الاقتصاد الصيني
- أن يتمكن الطالب من معرفة أسس وركائز النموذج التنموي الصيني
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية الصينية

ثانيا: محاور المحاضرة

- بطاقة تعريفية عن الصين
- ملخص عن تطور الاقتصاد الصيني
- أسس وركائز النموذج التنموي الصيني
- الدروس المستقاة من النموذج التنموي الصيني



خريطة ذهنية لمحاضرة النموذج التنموي الصيني....أسرار النجاح والدروس المستفادة

تمهيد:

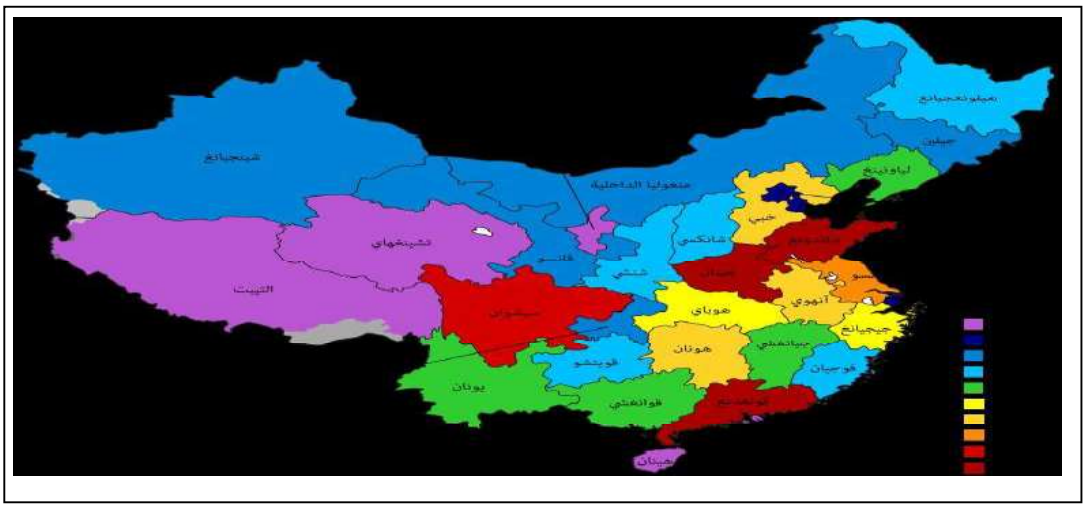
يعد النموذج التنموي الصيني من بين أهم النماذج الفريدة التي حققت قفزة نوعية في المجال التنموي خلال القرن الحالي، وتمكنها في فترة زمنية وجيزة من تخليص مئات الملايين من الصينيين من الفقر المدقع، ومن تبوئها للمراتب الأولى كأكبر اقتصاديات العالم انطلاقا من أسس متواضعة وقرارات رشيدة ومدروسة، حيث لم تحقق الصين نهضتها التنموية من استعمار ونهب غيرها ولم تسع لنقل أنماط عيشها وثقافتها ومعاييرها الخاصة الى الغير، بل حققتها بجهدها ورؤيتها الخاصة، الأمر الذى جعل هذا النموذج مثالاً يحتذى به من الدول النامية، خاصة وأن الصين كانت الى عهد قريب جزءا من العالم الثالث ودولة نامية، حيث تأسس نموذجها التنموي فعليا انطلاقا من إصلاحات 1979 وهو نموذج ناجح بمكن أن يمنح لهذه الدول بريق أمل للاقتداء به ، باعتبار أنه نموذج استطاع أن ينمو ويحقق طفرات تنموية كبرى.

I. بطاقة تعريفية عن الصين:

1. الموقع الجغرافي والمساحة:

تعرف رسميا الصين باسم جمهورية الصين الشعبية، عاصمتها هي مدينة بكين، وتعد الدولة الأكثر سكانا في العالم مع أكثر من 1.4 مليار نسمة، تقع في شرق آسيا تتألف الصين من أكثر من 22 مقاطعة، وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة (بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ) واثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما هونغ كونغ وماكاو، ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني، وهو الحزب السياسي المؤسس والحاكم والمهيمن على جمهورية الصين الشعبية حيث تأسس سنة 1921 .

خريطة جمهورية الصين الشعبية



2. **معلومات اقتصادية عن جمهورية الصين الشعبية**

العملة	يوان	**العاصمة**	بكين
المساحة	9,671,018 كلم2	**نظام الحكم**	شيوعي ذي الحزب الواحد
عدد السكان(2020)	1,421,851,888 نسمة	**الصادرات ت لسنة 2022**	3.95 تريليون دولار
المرتبة العالمية اقتصاديا	الثانية بعد و.م. أ	**الواردات لسنة 2022**	2.7 تريليون دولار

II. ملخص عن تطور الاقتصاد الصيني:

تعتبر الصين من بين أقوى الاقتصاديات العالمية ، فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتتميز الصين بتنوع اقتصادها وقوته في عدة قطاعات، كما تعتمد الصين بشكل رئيسي على الصناعة والتصنيع كمحرك للاقتصاد، حيث تعد واحدة من أكبر منتجي السلع الصناعية والإلكترونية والملابس والمعدات الكهربائية في العالم، وتتمتع الصين بمزايا تنافسية مثل تكاليف العمالة المنخفضة والبنية التحتية القوية والقدرة على تلبية الطلب العالمي.

ويرتبط الاقلاع الاقتصادي الصيني بعديد المراحل والمحطات الأساسية التي ساهمت في تكوينه وتطويره وفق مقتضيات كل مرحلة، ووفق رؤية وخطط رسمت من قادتها لتحقق وثبة تنموية جعلتها موضع اهتمام وتنظير من عديد الدارسين والباحثين في مجال التنمية، ويمكن عرض هذه المحطات فيما يلي **(بن سانية،2015، ص 796)**:

- ✓ لقد حاولت الصين منذ قيام جمهوريتها الشعبية عام 1949 (وانطلاقا من وضعية متدهورة اقتصاديا) القيام بمحاولاتها الأولى لوضع اقتصادها على مسار الانطلاق، واعتمدت في ذلك سياسة اقتصادية قائمة على الاختيار الاشتراكي وعلى الانغلاق على الذات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للدولة في إدارة الاقتصاد، وحضور قوي للايديولوجية السياسية والتي كان لها آثار وخيمة في بعض الحالات كما هو الحال في الثورة الثقافية التي أخرت انطلاق الصين الى سنوات عديدة.
- ✓ في نهاية السبعينات ، في الفترة السابقة للإصلاحات الكبرى ورغم بعض الانجازات المحققة فان الاقتصاد الصيني كان يتميز بتخلف كبير للزراعة بسبب تركيز سياسة الرئيس ماوتسيتونغ على التصنيع الثقيل وتسخير الزراعة لخدمة هذا القطاع، بل أصبح هذا القطاع يحمل الدولة تكاليف عالية ، كما تميزت البيئة الداخلية والخارجية باضطرابات وحالات عدم استقرار أثرت سلبا على التنمية، وعرفت معدلات السكان نموا سريعا بسبب السياسات المشجعة لها آنذاك، مما ترتب عنه اختلال الموارد والسكان وضعف نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، وتزايد عدد الفقراء بالتبعية.
- ✓ تبنى الرئيس"دينغشياوينغ" إصلاحات جريئة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية وذلك ابتداء من 1978، حيث بدأت هذه الاصلاحات من الريف وركزت على إنجاح الزراعة بإطلاق المبادرة

الفردية وتقليص دور الدولة مع إعطاء آليات السوق دورا محركا في النشاط الاقتصادي، أما الاصلاحات في المدن فقد ركزت على الانفتاح وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وفق سياسة تدريجية تركز على مناطق ساحلية مختارة، وتعميم التجربة بعد نجاحها، مع التركيز على اكتساب مقومات التفوق التكنولوجي والعلمي.

- ✓ لقد كانت الانعكاسات السريعة لهذه الاصلاحات ايجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومكنت الصين من تحقيق قفزة نوعية بمعدلات نمو لافتة هي الاعلى في العالم، ولا تزال تحقق الى اليوم مؤشرات أداء جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية.

III. أسس وركائز النموذج التنموي الصيني:

اجتمعت العديد من العوامل والمرتكزات والتي ساهمت في نهضة الصين وتطور اقتصادها يمكن اجمالها فيما يلي:

1. **الدور المحوري للحزب الشيوعي الصيني:** يعد الحزب الشيوعي الصينى أكبر حزب سياسى في العالم، وهو يلعب دورا حيويا مهما في جميع شئون الدولة كبيرها وصغيرها مما نال ثقة ومصداقية من أبناء الشعب الصينى، إذ قاد الشعب الصينى فى نيل الاستقلال وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر والسعى إلى الرفاه المشترك، ويعمل الحزب على إسعاد المواطن وتحقيق نهضة الأمة باعتباره هدفا وغاية، ونجحت القيادة في اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة في اللحظات المفصلية في تاريخ الصين الحديث لإنقاذ اقتصاد البلاد من الانهيار، ويعود فضل نهضة الصين الاقتصادية أساسا إلى السيد دينغ شياو بينغ الذي أدرك الضرورة الملحّة لتخليص البلاد من الفقر وفتح أبوابها على مصراعيها أمام العالم الخارجى بهدف مواكبة ركب الاقتصاد العالمي من خلال التعامل الإيجابي مع موجة العولمة ، وتتسم شخصيته وأفكاره بالبراجماتية والعملية، حيث شدد على أهمية التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الشعب، ومن مقولاته الشهيرة: "لا يهم أن تكون القطة سوداء أم بيضاء المهم أن تأكل الفأر"، يعنى بذلك أنه من الضرورى تحقيق التنمية مهما كانت السبل، و"الفقر ليس ميزة الاشتراكية" يعنى أن أهداف الاشتراكية كنظام سياسى ليست الوصول إلى سدة الحكم فحسب، إنما إسعاد أبناء الشعب من خلال توفير حياة كريمة لهم ، معتبرا تأييد الشعب منبعا للشرعية السياسية للحزب(**دينغ لونغ،2022**) .

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الحزب الشيوعي كان له دور كبير وأساسي في قيادة الصين نحو النهضة الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي شهدتها الصين طيلة العقود الماضية ، ويتجلى ذلك من خلال العديد من السياسات والاستراتيجيات التي رسمها لتحقيق ذلك لاسيما ما تعلق منها بسعيه لتحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر، او من خلال الدور المحوري له في ضمان الاستقرار السياسي والأمني في الصين.

2. **مشاركة الاناث في القوى العاملة** : تتميز القوة العاملة في الصين بمشاركة نسائية أعلى من المتوسط في الصناعة التحويلية فسياسة الطفل الواحد التي تعني أن النساء شاركن في تربية الأطفال لفترة أقصر بكثير مما هو عليه في العديد من البلدان الأخرى ، قد أتاح قوة عاملة أكبر بكثير(**صباغ، 2021،ص 62**) ، وتشير عديد التقارير الاقتصادية الى أن نسبة النساء في القطاع الصناعي الصيني بلغت حوالي 35% في سنة 2023، وتركز

عملهن بشكل أساسي في الصناعات الخفيفة على غرار النسيج والملابس والأحذية، في حين أن مشاركتهن في القطاع الزراعي تفوق النسبة المذكورة لتقارب 50% في سنة 2023.

3. **تحرير العقول والتقدم مع العصر:** يدعو الحزب الشيوعى الصينى إلى النظرة الموضوعية للتراث الصينى وللنظريات الماركسية، وربط المبادئ الماركسية بواقع الظروف الصينية، وأكدت القيادة الصينية مرارا أنه يجب كسر جمود الفكر وتحرير العقول من القيود العقائدية، وأن الاشتراكية لم تكن لها شكل موحد وقالب جامد لا يتغير، إنما تتقدم مع الزمن وتكتسب الاشتراكية خصائص ومميزات فى بلدان مختلفة ويحرص الحزب على ضخ دماء جديدة إلى قياداته على مختلف المستويات بما يمكن الشرائح الاجتماعية الجديدة والصاعدة من الانضمام إلى صفوف الحزب لتوسيع تمثيل الحزب وإشراك الفئات الجديدة فى قضايا الحكم والتنمية، وتاريخيا يرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين الشعبية إلى السياسة التي اتبعها دينج شياو بينج حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة و الاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد ، واعتمد على هؤلاء الذين يسمون "تكنوقراطيون " في حل مشاكل الصين الشعبية والتطور بها وتشغيل الصينيون **(صباغ، 2021،ص 63).**

4. **المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر**:تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في المرحلة الأولى بإقامة مناطق اقتصادية تتميز بتخفيف التنظيم والرقابة الحكومية وتقديم حوافز للشركات مثل معدلات الضرائب المخفضة لبدء عمليات التصنيع لتشجيع خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية **(صباغ، 2021،ص 63)**، وقد نجحت الصين من خلال مختلف هذه الاجراءات من جذب استثمارات أجنبية ضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وأصبحت إحدى أكبر الوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كما ساهمت المناطق الاقتصادية المفتوحة بشكل كبير في نمو الصادرات والصناعات التحويلية في الصين.

5. **التعليم:** يقوم نظام التعليم في الصين من خلال آلية تم وضعها وإدارتها من خلال الدولة عن طريق وزارة التعليم الصينية، ويعد التعليم في الصين اجباريا لجميع المواطنين، حيث ينبغي على جميع الصينيين تلقي قدر من التعليم لمدة لا تقل عن 9 سنوات، وتم فرض ذلك من خلال قانون " **التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات** "، وتقوم الحكومة الصينية بتمويل العملية التعليمية، وقد اهتمت الصين بالتعليم وذلك لرفع نوعية الموارد البشرية والتشجيع على روح المبادرة والإبداع والابتكار، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الإنفاق على تعليم الأبناء يأتي في مقدمة الإنفاقات المعيشية لمعظم الأسر الصينية سواء أكانت في الأرياف أم في المدن ، ويشار في هذا المقام الى أن **سياسة الصين التعليمية تقوم على الربط مع سوق العمل**، حيث عادة ما يقوم الطلاب في الصين بأداء ما يسمى "**عمالة منتجة**" لمدة أسبوعين لكل فصل دراسي، وذلك لعمل توليفة تجمع بين العمل الصفي (الدراسي) وورش العمل والمزارع لاكتساب خبرات الإنتاج وفقا لمسار الدراسة الأكاديمية.

وقد قامت الحكومة ببناء العديد من المدارس والمعاهد والجامعات في جميع أنحاء البلاد حتى خارج المدن وفي المناطق النائية، كما وفرت الكوادر التعليمية المؤهلة لقيادة العمل في هذا المجال، وثمار هذه السياسات جعلت الصين تتخلص من الأمية وسط الشباب، وتشير البيانات الى ان مدارس التعليم المهني المتوسط والتعليم المهني العالي خرجت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة الماضية اكثر من 100 مليون شخص يتمتعون بالمهارات المهنية التي تؤهلهم ليلعبوا دورا حيويا في عمليات التنمية المتعددة(**عطاروبربعين،2017، ص ص 139-140**).

6. **الاستثمار في البنية التحتية:** قامت الحكومة ببناء العديد من الطرق الجديدة وتحسين نظام السكك الحديدية وجعلت الأنهار الرئيسية في الصين صاحبة للملاحة على مدار العام، حيث على سبيل المثال لا الحصر يوجد في الصين خمسة من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم(رفيقة صباغ، 2021،ص 63)، ويشار في هذا المقام أن الاستثمار في البنية التحتية يندرج ضمن الاستراتيجية الأوسع للصين لتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق نفوذها الاقليمي والعالمي، وقد دعمت هذه الاستراتيجية بعديد الاستثمارات الضخمة على مستوى العالم على غرار مشروع "الحزام والطريق" لربط الصين بأسواق جديدة.

7. **التنويع الاقتصادي** : بدأت الصين مؤخرا في التنويع في البحث والتطوير والتصنيع المتخصص وصناعة التكنولوجيا الفائقة ،فالصين تستثمر العمالة ورأس المال في الابتكار حتى تتمكن من الحفاظ على نموها الاقتصادي وتقليل المخاطر التي ينطوي عليها وجود قاعدة اقتصادية ضيقة(**صباغ، 2021،ص 63)**، وقد عززت الصين هذه الركيزة التنموية من خلال الاعتماد على الصناعات التحويلية ،والتوسع في القطاع الخدماتي، كما استثمرت في الابتكار والتكنولوجيا....الخ، وبشكل عام فقد قامت بتنويع اقتصادها من خلال عديد المحاور وهذا للحد من الاعتماد المفرط على قطاعات محددة وتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام.

8. **الانطلاق الى العالمية** : بدأت الصين في العولمة اقتصاديا عن طريق شراء الشركات الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا على وجه الخصوص ، حيث تحولت الصين بحلول عام 2015 من متلقي صافٍ إلى مستثمر صافٍ في الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو مؤشر على نضجها الاقتصادي من نواحٍ عديدة(**صباغ، 2021،ص 63)**.

ويشار في هذا المقام الى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي في الصين بمعدل متزايد وذلك في الأساس لتنمية قدرة الصناعة على التصدير وعلى نحو متزايد أيضا لتلبية الطلب المحلي وفي عام 2018 استطاعت الصين اجتذاب 136.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية وكان مجموع ما تدفق على الصين من استثمارات أجنبية منذ الانفتاح الاقتصادي عام 1978 وحتى 2010 نحو 587.8 مليار دولار امريكي **(عباس،2019،ص 563)**.

9. **الموقع الجغرافي:** يتمتع الموقع الجغرافي للصين بأهمية جيوسياسية نظرا لقربها من الأسواق الاستهلاكية والشركاء التجاريين ككوريا الجنوبية وتايوان واليابان وهونج كونج ، كما تركزت على الساحل الشرقي المواجه لتايوان والمحيط الهادي(**صباغ، 2021،ص 63)** ، اضافة الى مساهمة موقعها الجغرافي في الوصول الى الأسواق العالمية فإنها تحتوي على موارد طبيعية وثروات معدنية وزراعية في مختلف مناطقها ، وهي ميزة حاسمة تمكنها من استغلال المزايا التنافسية وتعزز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والدولية.

10. **مواد أولية :** تمتلك الصين ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية ، ولديها احتياطيات هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي . يتم استخدامها في التنمية الصناعية للبلاد . ومع ذلك ، فإن متطلبات الصين التصنيعية البلاد من المواد الخام كبيرة للغاية ، لدرجة أنها مستورد رئيسي للنفط والغاز والفحم وخام الحديد والنحاس والسلع الأساسية الأخرى في التجارة العالمية(**صباغ، 2021،ص 63).**

11. **اعتبار التنمية أولوية كبرى ومفتاح لحل مشاكل الصينة كافة:** تعد التنمية في عقيدة الحزب مصدرا هاما للمشروعية السياسية، وسبيل لكسب ولاء الشعب للحزب والقيادة، ومنذ اتخاذ سياسة الإصلاح والانفتاح، كانت القيادات الصينية المتعاقبة تتمسك بالتنمية باعتبارها القضية الأولى والمركزية، إلى جانب قضية القضاء نهائيا على الفقر، وقد ارتكزت الإصلاحات الاقتصادية الصينية فى بداية الأمر على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي واستكمال إنشاء البنى التحتية فى الريف والحضر وإنشاء نظام حوكمة الشركات الحديثة ما أرسى أسسا راسخة للتنمية الاقتصادية المستدامة كما يقول المثل الصينى: "تمهيد الطرق بداية الثراء"، "لا استقرار بدون الزراعة، لا ثروة بدون الصناعة" مما يدل على مدى اهتمام الصينيين بتطوير البنية التحتية والقطاعات الأساسية(**دينغ لونغ،2022).**

12. **اعتماد الإصلاح التدريجى ورفض الأسلوب الصدمي:** لا تؤمن الصين بالإصلاحات الجذرية الصادمة والحلول السريعة إنما اتبعت الأسلوب التدريجي، إذ يتم إجراء اختبارات على مستويات مختلفة للتأكد من صواب وفعالية السياسات والإجراءات، وهو الطريق الذى جنب الصين مخاطر التغير الاجتماعي المفاجئ وضمن لها الاستقرار الذى يؤمّن استمرارية مسيرة الإصلاح، فسياسة الانفتاح التى تنتهجها الصين على سبيل مثال، جرى تطبيقها، فى بداية الأمر، فى أربع مدن ساحلية فقط، ثم امتدت التجربة إلى أربع عشرة مدينة واقعة على سواحل البحار والأنهار، وفى نهاية المطاف، تم تطبيق سياسة الانفتاح فى جميع المناطق الصينية(**دينغ لونغ،2022).**

13. **فائض العمالة الصينية وكفاءتها :** يتميز الاقتصاد الصيني بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان الضخم ، إضافة الى انخفاض تكلفتها النسبية(البطالة المرتفعة أدت الى انخفاض الأجور، حيث أنه إذا طالب العمال بأجر أعلى، فهناك الكثير ممن سيشغلون الوظائف المتاحة ، هذا الوضع أدى إلى زيادة هوامش الربح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل)، وهو الأمر الذي يمثل ميزة للاقتصاد الصيني ويساعد على تخفيض تكلفة منتجاتها ،وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، وهو الشيء المفقود في بعض الاقتصاديات العربية التي تعاني من انخفاض العمالة الوطنية المؤهلة ومن ثم الاعتماد على العمالة الوافدة والتي تمثل هاجسا امنيا وسياسيا واقتصاديا مستمرا.(**دينغ لونغ،2022)**، وعليه فقوة العمالة الضخمة وكفاءتها العالية يعد أحد العوامل المهمة التي ساعدتها على تحقيق نجاحات كبرى في مسيرة تنمية البلاد.

14. **المعتقدات الاجتماعية والاخلاقية (القيم الكونفوشيوسية)**: هناك تاريخ طويل في إخضاع الطموح الشخصي لطموح المجتمع والدولة من خلال الكونفوشيوسية التي تحرص على التأكيد على الدولة والمجتمع فوق الفرد،حيث درجة السيطرة والهياكل الاستبدادية مقبولة في الصين أكثر من معظم الثقافات الغربية (رفيقة صباغ، 2021،ص 64)، كما أن المعتقدات الكونفوشيوسية تعلي من قيم الاجتهاد والعمل الجاد ، وهو ما ينمي روح المبادرة والانتاجية لدى الفرد الصيني ،كما ان هذه القيم تؤكد على ضرورة تحقيق الانسجام الاجتماعي والتماسك الاسري ، وكل هذه المعتقدات تساهم في تعزيز القيم والسلوكيات التي تدعم عملية التنمية بكل أبعادها.

15. **النمو السكاني** : أدى النمو السكاني السريع في الصين ، على الرغم من سياسة الطفل الواحد ، إلى أعداد كبيرة جدا من السكان النشطين اقتصاديا ، مما أدى إلى النمو الاقتصادي السريع ، وقد أدى هذا إلى زيادة التصنيع ، مما سمح بمزيد من النمو السكاني **(صباغ، 2021،ص 64)**، كما أنه يساهم في توفير حجم سوقي كبير للسلع والخدمات مما يحفز الاستثمار والانتاج ويدفع بعجلة الاقتصاد للتقدم.

16. **سياسة تمويل الصادرات** : ساهمت سياسة تمويل الصادرات من خلال بنك الصين في أداء الصادرات الصينية حيث أنه في بداية الثمانينات كان بنك الصين هو البنك الوحيد المسموح له بتداول الصرف الأجنبي والتعامل في المدفوعات البنكية ، وكانت هناك تسهيلات محددة للمصدرين بجانب التسهيلات المقدمة من البنوك المتخصصة مثل البنك التجاري الصناعي في الصين، وتعد شركات التجارة الخارجيةFTCS المستفيد الرئيسي من ائتمان التجارة الذي يتيحه بنك الصين، حيث زادت القروض الموجهة الى شركات التجارة الخارجية بشكل مستمر منذ عام 1984 **(زرقين ،2014ص 66)**.

17. **روح الابداع والابتكار**: تشير العديد من التقارير المنشورة الى أن الصين بدأت في عام 1986 "خطة لتطوير البحث والتكنولوجيا العالية" التي يطلق عليها اختصارا"863" لتطوير التقنيات الرائدة واستخدامها في جميع الصناعات الصينية، في جوانب الحاسبات العالية الاداء والاتصالات النقالة وشبكة المعلومات الفائقة السرعة، وروبوتات أعماق البحار والروبوتات الصناعية، وأنظمة المراقبة البرية والجوية، ورصد واستكشاف البحار، والجيل الجديد من المفاعلات النووية، والتقانات الزراعية...الخ، وعلى صعيد خطة لتطوير البحث والتكنولوجيا العالية دأبت الحكومة الصينية على تقديم دعومات وتسهيلات تفضيلية لعدد كبير من المؤسسات البحثية المتطورة، حيث أنشأت مراكز خدمة أعمال التكنولوجيا العالية، وحضانات الأعمال المتنوعة وصندوق الابتكار التكنولوجي للمؤسسات العلمية والتكنولوجية المتوسطة والصغيرة الحجم، وخصصت الميزانية المركزية مبلغ 26.736 مليار يوان لصناديق الابتكار ،ودعمت حوالي 45 ألف مشروع،و300 ألف من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا المتوسطة والصغيرة الحجم**(عطاروبربعين،2017، ص 141)**.

IV. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الصيني :

من أهم الدروس التي يمكن استنتاجها ويتفق حولها خبراء التنمية من النموذج التنموي الصيني ما يلي:

- لقد استثمرت الصين الكثافة السكانية الكبيرة لصالح تطوير اقتصادها وتخفيض تكاليف الانتاج، عكس ما يشاع عند بعض الدول النامية التي ترجع تخلفها وعدم قدرتها على تحقيق التنمية لارتفاع معدلات السكان .

حيث يتميز الاقتصاد الصيني بوجود فائض من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان الضخم والبالغ اكثر من 1.4 مليار نسمة، اضافة الى انخفاض تكلفتها النسبية،و هو الأمر الذي يمثل ميزة للاقتصاد الصيني يساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ومن ثم زيادة الصادرات الصينية في المقابل تعاني بعض الاقتصاديات العربية من انخفاض العمالة الوطنية المؤهلة ومن ثم الاعتماد على العمالة الوافدة والتي تمثل هاجسا أمنيا وسياسيا واقتصاديا مستمرا**(زرقين ،2014ص 70)**

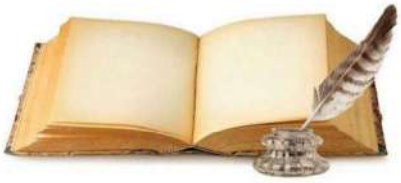
- تعددت صور ومجالات الإصلاح الاقتصادي في الصين ، وشملت أغلب مكونات وقطاعات الاقتصاد الصيني وقامت بتنويع القاعدة الإنتاجية وعدم ربط اقتصادها بمصدر واحد فقط على غرار غالبية الدول العربية التي يبنى اقتصادها على الريع النفطي، وبالتالي رهنت تقدمها وتطورها بأسعار هذا الأخير ، عكس الصين الذي يتميز اقتصادها بالتنوع الكبير في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية (زراعة – الصناعة-التجارة –السياحة،...الخ)، وهو ما يساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني وتنشيط قطاع الصناعة التحويلية.
- من أهم عوامل نجاح التجربة التنموية الصينية هو فتحها المجال للاستثمار الأجنبي إضافة الى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني ، عكس العديد من الدول العربية التي مازالت تضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية.
- تطوير البنية التحتية(سكك حديدية، مطارات،موانئ،...الخ)، والعمل على توسيعها وتطويرها يعد من أهم الركائز التنموية في الصين والتي يمكن الاستفادة من تجربتها في هذا المجال.
- للقيم دور بارز في النهضة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الصيني حيث شكلت المكانة الرئيسية في ضبط السلوك الحضاري للفرد الصيني، وتحقيق وحدة المجتمع والتفافه حول الخطط التنموية، وهو ما يدفع الى التأكيد على أن بناء نموذج الاقلاع الاقتصادي الناجح بالدول النامية لابد أن يأخذ في الحسبان قضية القيم كعنصر جوهري في مقومات البيئة الملائمة لاحتضان مشروعه**(بن سانية،2015،ص806).**
- التجريب والمرونة في السياسات التنموية من خلال التدرج في الاصلاحات واتباع سياسات مرنة قابلة للتعديل والتطوير ، اضافة الى تبني مبدأ التوازن بين المركزية في صنع السياسات واللامركزية في التنفيذ وتكييف هذه السياسات مع الظروف المحلية.
- إمكانية قيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات، من خلال إلغاء التبعية للخارج، والعمل على تدعيم مبدأ التعاون بين القيادة والشعب.

المحاضرة الرابعة :

النموذج التنموي في اليابان...

المحتوى والدروس المستفادة

I. نظرة موجزة عن اليابان
II. لمحة عن مؤشرات النهضة اليابانية
III. الركائز الأساسية للتجربة التنموية في اليابان
IV. العوامل المساعدة على النهضة اليابانية.
V. رؤية مالك بن نبي لسبب التفوق الياباني.
VI. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الياباني



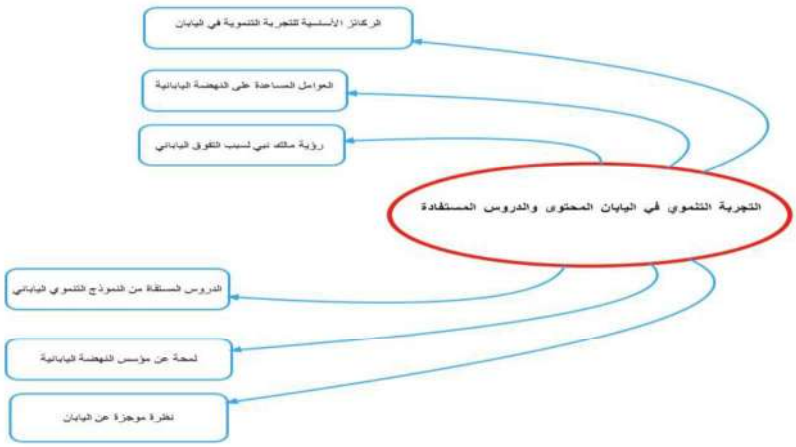
المحاضرة الرابعة: النموذج التنموي في اليابان....المحتوى والدروس المستفادة

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على دولة اليابان
- أن يتمكن الطالب من التعرف على الركائز التنموية لدولة اليابان
- أن يتعرف الطالب على وجهة نظر المفكر الاسلامي مالك بن نبي لسر التفوق الياباني
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية اليابانية

ثانيا: محاور المحاضرة.

- نظرة موجزة عن اليابان
- لمحة عن مؤسس النهضة اليابانية
- الركائز الاساسية للتجربة التنموية في اليابان
- العوامل المساعدة على النهضة اليابانية
- رؤية مالك بن نبي لسبب التفوق الياباني
- الدروس المستقاة من النموذج التنموي الياباني



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة التنموية في

تمهيد:

تعد التجربة اليابانية أحد أهم النماذج التنموية الملهمة للشعوب والبلدان، خاصة تلك التي لاتزال تحت وطأة التخلف والانكسار الحضاري ، اذ حول اليابانيون انتكاستهم بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الكبير الذي سببته الى محطة اقلاع حضاري وتنموي لتصبح اليابان رابع قوة اقتصادية في العالم، ويتفق العديد من الباحثين أن هناك العديد من الركائز والمقومات التي جعلت المجتمع الياباني يحقق هذه الوثبة التنموية ، يمكن إجمالها في الانضباط الذاتي والروح الوطنية التي يتميز بها العامل الياباني وتطبيق الجودة الشاملة وتجسيد مقتضيات الثورة التكنولوجية على جميع الميادين والمستويات، وهي كلها عوامل جعلت منها قوة عظمى ، وسنحاول في هذه المحاضرة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف استطاعت اليابان الوصول الى هذه المكانة ، وماهي العوامل التي استعملتها للوصول الى درجة الريادة العالمية؟.

I. نظرة موجزة عن اليابان

اليابان دول آسيوية مكونة من 4000 جزيرة على شكل أرخبيل طوله 3000 كم، أربعة منها رئيسية(هونشو-شيكوكو-كيوشو-هوكايدو) ، وجزر اليابان مقسمة إداريا من قبل الحكومة على 43 ولاية وأربعة بلديات، مساحتها الاجمالية 881369 كيلومتر مربع، ويبلغ إجمالي تعداد سكان اليابان حوالي 130 مليون نسمة وهي بذلك تعتبر سابع دولة اكثر تعدادا بالسكان عاصمتها طوكيو ، ويشكل اليابانيون حوالي 99.4% من السكان والكوريون 0.5% وما تبقى وقدره 0.1 %فهم من الجنسيات المختلف، ويعيش أكثر من 79% من السكان في المدن الكبرى والباقي في القرى والأرياف ويعمل 35 %من السكان في الصناعة بينما يعمل 27 %منهم في الزراعة ، وهناك ما يقرب من 700 ألف صياد يعملون في مهنة صيد الأسماك أما باقي السكان فيعملون في التجارة والمهن الحرة وكموظفين في الدوائر الحكومية للدولة والمؤسسات الخاصة.



وقد حصلت اليابان على استقلالها السياسي عام (1952) بعد سبع سنوات من الاحتلال الأمريكي لأراضيها عقب الحرب العالمية الثانية ... ومنذ ذلك الحين تمكنت من إعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية واستطاعت خلال الثلاثين عاما اللاحقة على الاستقلال أن تبني صناعة راقية وتحقق موقعا مرموقا على الخارطة الاقتصادية العالمية وأصبحت من بين الدول القلائل التي تحقق فائضا اقتصاديا في ميزان مدفوعاتها السنوي ... وانعكس ذلك على تحقيق مستويات من الرفاهية في المجتمع الياباني ، حيث أن متوسط الدخل السنوي للفرد يزيد على (25000) دولار امريكي ، ومتوسط عمر الفرد الياباني (81) عام وهو أعلى متوسط عمر في العالم.

العملة	الين	**العاصمة**	طوكيو
المساحة	377973كم^2	**نظام الحكم**	ملكي دستوري
عدد السكان(2023)	122.42 مليون نسمة	**الصادرات لسنة 2023**	680 مليار دولار
المرتبة العالمية اقتصاديا	الرابعة عالميا	**الواردات لسنة 2022**	742 مليار دولار

II. الركائز الأساسية للتجربة التنموية في اليابان:

بنت اليابان نهضتها على مجموعة من الأسس والركائز ، والتي كانت سببا في تبوئها للريادة العالمية في عديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، نذكر منها:

1. الدور الاصلاحي للإمبراطور مايجي في تأسيس نهضة اليابان

يرى العديد من المؤرخين والباحثين أن فترة الامبراطور الياباني ما يجي1868- 1912 عصر بداية تاريخ اليابان الحديث ومنبع نهضتها المعاصرة وذلك لما شهدته تلك الحقبة من اصلاحات شاملة مست العديد من المجالات سواءا العسكرية او الاجتماعية او الاقتصادية وهو ما سمح لليابان من تهيئة الظروف المناسبة للانتقال الى مجتمع صناعي حديث يملك كل مقومات التنمية والتطور.

تاريخيا تعرضت اليابان عبر تاريخها الحديث الى اذلال واجراءات مجحفة أجبرها على توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبية بين سنوات 1958و1954 ،فقد عرفت انذار بيري Perry والذي تم إرساله إلى اليابان بتاريخ 14 يوليو 1853 ، حيث ألزمها على فتح موانئها أمام الملاحة الدولية سلما أو بالقوة، وقد لقي هذا الخنوع مقاومة شعبية انتهت بمقتل الشوغون اي ناؤسوكي عام 1860 وزوال أسرة توكوغاوا لصالح صعود الحكم الامبراطوري، وهكذا برزت قيادة يابانية جديدة تحظى بالثقة الشعبية، وقد تولى الامبراطور الفتي موتسوهيتو mustsuhito(1852_1912) الحكم في الأيام الأخيرة من العام 1867،وتلقب باسم الامبراطور مايجيmeiji أي المصلح أو صاحب السلطة العادل، وبدأ التقويم الياباني بالتدوين على أساس أن هذا العام هو العام الأول للحكم الجديد وبات كل امبراطور من بعده يتخذ لقبا يعرف به ومازالت هذه الطريقة في التقويم معتمدة حتى الآن**(ضاهر،1999،ص220).**

وقد تميزت مرحلة مايجي بأحداث تاريخية مهمة أبرزها: اعلان مبادئ الاصلاح الخمسة في 14 مارس 1868 وهو ما عرف بوثيقة "أوات" OATH on the five principles" والتي نصت على مايلي(مسعود ضاهر،1999،ص222):

- ✓ كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

- ✓ من حيث المبدأ، لافرق بين أعلى وأدنى في اليابان ، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية,
- ✓ من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معا.
- ✓ يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.
- ✓ البحث لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامهما في بناء ركائز الامبراطورية اليابانية.

وقد كانت جميع قرارات الاصلاح تنص على أن اليابان ذات خصوصية فريدة في التاريخ لأنها تضم شعبا متجانسا يقيم على أرض مقدسة يرعاها الآلهة، وأن الامبراطور هو سليل الآلهة وأب لجميع اليابانيين أبناء لها متساوين في الحقوق والواجبات دون الأخذ في الاعتبار أي انقسام طبقي أو لغوي أو ديني أو عرقي، فالجميع عائلة واحدة في دولة مركزية واحدة ولها أب واحد هو الامبراطور(**ضاهر،1999،ص226**)، أما من ناحية تحديث البنى الاقتصادية فقد تبنت حركة التحديث الصناعي والاصلاحات الاقتصادية في عهد الامبراطور مايجي على تدريب الناس على تقبل العلوم والتكنولوجيا العصرية وتوظيفها لخدمة الانتاج وتطوير حياتهم المادية مع مراعاة العادات و والتقاليد الاجتماعية اليابانية، وهو ما أدى إلى تقبل الافكار الاصلاحية من فئات المجتمع الياباني المختلفة من فلاحين وحرفيين وتجار .

من خلال هذا السرد لما عاشته اليابان عبر التاريخ نجد أنه وبدءا من اصلاحات الامبراطور ميجي ومن خلفه تايشو وصولا إلى المرحلة الحديثة قد أحدثت تأثيرا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الياباني ، وانتقل من خلاله اليابان من دولة إقطاعية منغلقة على نفسها إلى دولة رأسمالية رائدة .

2. المعرفة أساس النهضة والتحرر:

وقد انطلق رواد الاصلاح من الحاجة الملحة الى تطوير النظام التعليمي الياباني ليواكب مستجدات العصر ومناهجه، مستحضرين الخبرة الحضارية التاريخية المتراكمة في مرحلة توكوغاوا، لكنهم سعوا لتجاوز منطقها المنغلق على الذات وفي الوقت ذاته عدم إحداث قطيعة مع التراث الثقافي الياباني، أي التجديد الجذري في المضامين والمناهج والأشكال من دون السقوط في التقليد الغبي ، او استنساخ التجارب الفاشلة أو التغريب الاستلابي اتجاه الآخر **(بونعمان ،2019، ص8)**.

3. العزلة الطوعية ودورها في نهضة اليابان:

تكمن خصوصية التجربة اليابانية بعد أن قام مبشرون مسيحيون بتنصير ما يزيد على ثلاثمائة ألف ياباني وبعض قادة الساموراي، وهي نسبة مهمة قياسا الى سكان اليابان القليلي العدد في مطلع القرن السابع عشر، لذلك اتخذت الحكومة اليابانية قرارا صارما بمنع الديانة المسيحية في اليابان عام 1637 ، وخاضت حرب تصفية دموية ضد اليابانيين المتنصرين وأغلقت موانئها البحرية أمام التجارة الأوروبية، ودخلت في عزلة طوعية دامت أكثر من قرنين حتى أواسط القرن التاسع عشر، ومع أن الدراسات التاريخية الجادة تشكك في صدقية هذه العزلة كما تشكك في الأسباب الحقيقية التي أدت إليها، فان الثابت أن خوف سكان الجزر اليابانية من الاحتكاك مع العالم الخارجي بعد قرون طويلة من العزلة الطبيعية يفسر الى حد بعيد القرار الياباني بالانكفاء على الذات خوفا من السقوط تحت

السيطرة الأجنبية، فقد شعر اليابانيون أنهم يفتقرون الى التكنولوجيا والعلوم الغربية الحديثة التي انتشرت في أوروبا وأمريكا على نطاق واسع منذ بداية الاكتشافات البحرية والدوران حول الأرض، وأن الانفتاح على تلك العلوم دفعة واحدة يمكن أن يقود الى انهيار بالغرب برز أثره مع إدخال البرتغاليين لصناعة الأسلحة النارية إلى اليابان في أواسط القرن السادس عشر ، وما أعقبه من عملية تنصير لتوليد أجيال متغربة من اليابانيين تمهد الطريق لارتباط تبعي بالغرب، لذا فضلت حكومة الشوغون المواجهة الدموية بتوجيه الضربة القاضية الى المتغربين في داخلها خوفا من تحولهم الى ركائز محلية للسيطرة الخارجية، فدمرت بسرعة ما بنته الارساليات التبشيرية المسيحية طوال قرن بكامله، وعملت على تصليب الجبهة الداخلية اليابانية لمواجهة مرتقبة مع الغرب في مرحلة لاحقة**(ضاهر،1999،ص ص 29-30).**

بناء على هذه السياسة التي انتهجتها اليابان من الانكفاء على نفسها وما تبعها من اجراءات من قبيل منع تصدير الاسلحة الى الخارج وعدم ترجمة النصوص اليابانية وفرض عدم استخدام اللغات الأجنبية وغيرها من الاجراءات، فقد رأى العديد من الباحثين أنها ساهمت بشكل كبير في حمايتها من الخطر الاجنبي وسمحت لها بتطوير قواها الذاتية وتصليب وحدتها وتنمية ثقافتها وتطوير بناها الاجتماعية والاقتصادية ، إضافة إلى خفض الاستنزاف المالي الى الخارج من خلال الاستغلال التجاري الغير متكافئ، كما أنها سمحت بتنامي فكرة الوحدة وتخلي حكام المقاطعات عن فكرة الانفصال والخضوع التام للسلطة المركزية.

كما أدت سياسة العزلة بروز ملامح مجتمع ياباني ثابت يعيد عملية التراتب الاجتماعي بشكل منتظم قاعدته قوى عسكرية متماسكة عبر طبقة الساموراي وقوى بورجوازية نشطة عبر طبقتي الحرفيين والتجار، وقوى فلاحية حرة تزيد نسبتها على 90″ من عدد السكان، وهي شديدة التمسك بعاداتها وتقاليدها الموروثة، تضاف الى ذلك شرائح اجتماعية كانت تتشكل على الدوام خارج الطبقات السائدة وأبرزها شريحة الرونين أو الساموراي الذين لا ينتسبون إلى زعيم محدد**(ضاهر،1999،ص 48).**

4. الاستثمار في المورد البشري:

يعد العامل الياباني الحلقة الأساسية في تطوير المؤسسات اليابانية ... كما يعد العنصر البشري هو الأساس لعملية البناء مقارنة بافتقار اليابان للموارد الطبيعية والخامات، ان ندرة المواد الموارد الطبيعية في اليابان جعل اليابانيون يعتمدون بشكل أساسي على الموارد البشرية ، حيث انصب الاهتمام على تطوير الفرد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير فعال للأساليب التقنية، ومن هنا فإن المرتكز الأساسي لتطوير المؤسسات اليابانية هو الاعتماد على الفرد الياباني واستثمار طاقاته وقدراته للوصول إلى التطوير المستهدف.

تعاني اليابان كما ذكرنا من ندرة مواردها الطبيعية وانخفاض المساحة الجغرافية الصالحة للزراعة ، وانتشار الظواهر الطبيعية المدمرة مثل الزلازل والبراكين، وللتغلب على هذه الظروف الطبيعية القاسية ، حاولت اليابان تطبيق استراتيجيات عديدة مثل الانعزال عن العالم، ثم انتقلت الى محاولة تعويض النقص في الموارد الطبيعية عن طريق استعمار الدول المحيطة مثل فرمز ومنشوريا ،و على العكس جلبت إليها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامها بمصالح الدول الاستعمارية الأخرى ، وبذلك لم يعد أمام اليابان سوى التركيز على

الاستغلال الأمثل لموردها الوحيد وهو الثروة البشرية التي تزيد عن 125 مليون نسمة ، وبدأت بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية في توجيه فلسفتها نحو كيفية استخدام ثروتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق ثورات تمكنها من توفير حياة كريمة للسكان وتوفير احتياجات التصنيع من الموارد المادية والمالية .ولم ترتكز استراتيجية الإدارة اليابانية على خلق وتطبيق أساليب إدارية سرية، بل ركزت على اختيار وتطبيق مزيج من السياسات والأساليب الإدارية المعروفة، والذي يتفق مع حضارة وثقافة وبيئة اليابان ومن أهم عناصر نمو خصائص هذه الإستراتيجية التي تتبعها الشركات اليابانية وخاصة الشركات الكبرى ذات التأثير الجوهري على الاقتصاد القومي ما يلي **(تقية ، 2011،ص ص 143-144):**

- ✓ الإجماع والمشاركة الجماعية في صنع القرار.
- ✓ التركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية.
- ✓ نمط الاتصالات المفتوح.
- ✓ التعليم والتدريب الدائم.
- ✓ ضمان الوظيفة مدى الحياة .
- ✓ مشاركة الجميع في تحمل المخاطر.

5. انشاء العناقيد الصناعية المتخصصة:

يشكل العنقود مجموعة من الشركات ذات الانتماء الجغرافي الواحد والتي تتشابك فيما بينها في نشاطات متشابهة ومتكاملة أفقيا أو عموديا أو أماميا وخلفيا في وسائل الانتاج خاصة وسائل الانتاج التكنولوجية الحديثة وقنوات التوزيع ، كما يمكن أن يظم مؤسسات غير انتاجية داعمة لنشاطات الانتاج المتخصصة داخل العنقود**(العمودي، 2023ص674)**، وعليه فالعنقود وفق المفهوم بديناميكيته واحتوائه على جملة من العلاقات والمؤثرات الداخلية والخارجية ويخلق قنوات اتصال وتبادل للمعلومات والخبرات بين مختلف المؤسسات والفاعلين قصد تطوير الاقتصاد وإحداث قيمة مضافة.

وفي اطار التوجه نحو التنمية المستدامة والتنمية البيئية اتبعت اليابان أسلوب التدرج والتخطيط اللامركزي في انشاء ما يعرف بالعناقيد الصناعية حيث رأت اليابان أن ما تملكه من موارد بشرية وطبيعية يجب أن يستغل في اطار تخفيض التكلفة والجودة العالية لتحقيق التنافسية العالمية ، وتتمحور حالة العناقيد تاريخيا الى مرحلتين اساسيتين هما**(العمودي ،2023، ص ص 676-677):**

- ✓ إعادة التوزيع الجغرافي لوسائل الانتاج وتنظيمها إقليميا والتي شرعت الحكومة اليابانية البدأ بها بداية السبعينات من القرن الماضي، فسياسة التوزيع الجغرافي للصناعات كانت تستمد أصلها التشريعي من قانون إعادة توطين وترويج الصناعات المحلية ، والهدف منه كان إعادة التوزيع الاقليمي للصناعات المحلية والهادف الى زيادة المردودية و تشغيل واستغلال الموارد والطاقات التي تتوفر عليها اليابان والذي كان مصاحبا بالتهيئة العمرانية وتوفير البنى التحتية التي يتطلبها قانون التوطين، والذي دعم بقانون التنمية الاقليمية المختصة بالصناعات ذات التكنولوجيا المعقدة والمتابع من طرف مكتب الوزير الأول للحكومة اليابانية خاصة في تنمية

صناعات المواد نصف المصنعة والمنتجات الالكترونية، حيث تم انشاء 26 منطقة في الأحواض الأربع الأساسية في اليابان ما بين عامي 1986 و1987.

- ✓ ترويج استعمال الاساليب التكنولوجية الحديثة في الصناعة الرامية الى تنمية القطاع الصناعي من جهة وتقسيم الميادين الصناعية ذات الأولوية من جهة أخرى والتي شرع في اتباع هذه السياسة من نصف سنوات التسعينات من القرض الماضي وتحديدا سنة 1995.

6. سياسة دعم وتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المقاولات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز التنمية في اليابان فبالإضافة لتعدد الأنشطة والمجالات التي تعمل بها وتوفيرها للكثير من فرص العمل، فان لها دورا محوريا في الابتكار والابداع وخلق صناعات جديدة، ومن المعروف أن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة على المقاولات والمشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ماهي الا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا ورأسيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المقاولات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99.7% من عدد المشروعات وتشغل حوالي 70 % من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية وانخفضت نسبة البطالة وزاد الانتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الافراد والاقاليم المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات وتتراكم لراس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان، وتعد اليابان واحدة من الدول الرائدة في تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي تحريك النشاط الاقتصادي لها من خلال تنمية سلسلة من المشاريع التي تدار من قبل هذه المؤسسات التي تحتل الحجم الاكبر من اجمالي المنشآت والمؤسسات التجارية في تلك الدولة**(قورين وآخرون،2019،ص44).**

7. خصوصية التنظيمات الادارية في اليابان:

يتميز التنظيم الياباني بالمرونة في التسيير واعتماده على فكرة العمل الجماعي في اتخاذ القرار ولمشاركة في التسيير وهو ما أدى الى ريادته في العالم ،حيث تتسم الثقافة التنظيمية اليابانية بولاء العاملين للتنظيم والتفاني في العمل والسعي لتحقيق الذات اضافة الى الحرص على تحقيق مبداي التوافق والانسجام وإعطاء الأولوية للزبائن وكسب ثقتهم.

ومما لا شك فيه أن التنظيم الاجتماعي الياباني هو تنظيم اجتماعي متميز من عدة مناح، فهذا المجتمع يحافظ على عادات وتقاليد أسلافه التي أنتجت منظومة قيمية وأخلاقية راسخة ،كان لها عظيم الأثر في إعادة إنتاج أنساق اجتماعية، اقتصادية وسياسية تحمل نفس القيم والمعايير، فهذه الفلسفة الاجتماعية بقيت أصيلة ومتوارثة رغم التطور التقاني الذي غزا جميع مجالات الحياة. فالمجتمع الياباني يعتقد في أهمية الجماعة والعائلة، فالجماعة ككل إنساني واجتماعي أهم من الفرد الواحد، وقد انعكست هذه القيمة ايجابيا على مناخ العمل في التنظيمات اليابانية ما جعلها هي الأخرى تعلي من قيمة العمل وإتقانه ومن تعزيز الروح الجماعية للعمل. ويمكن حصر أهم السمات العامة التي ميزت التنظيمات اليابانية في النقاط التالية**(رو ابح ، 2021، ص810):**

- ✓ **سمة العائلة أو العشيرة:** تتصف العلاقات المهنية والاجتماعية بالمودة والاحترام بين مختلف العاملين في جميع المستويات التنظيمية، كما أن الولاء المطلق للتنظيم هو ما يميز العامل الياباني، ما يجعل من المؤسسة التي يعمل فيه بمثابة العائلة التي ينتمي إليها؛ فتكون العلاقة وثيقة جدا في كلا الفضاءين الاجتماعيين.
- ✓ **المودة** : تضفي صفة العائلة في التنظيم الياباني ميزة الإحساس بالانتماء إلى الجماعة، والولاء المطلق للمؤسسة، فعلاقة العمل بين الإدارة والعاملين في اليابان قائمة على أساس الرعاية الكاملة من جانب إدارة المؤسسة، ما يجعل من العامل الياباني يحس بأنه فرد من أسرة المؤسسة وليس فقط منتسبا إليها، وبالتالي تصبح المؤسسة كملكية للعامل الياباني فتجده يعمل بكل جد وتفان من أجل نجاحها وازدهارها، وهذا نابع من اهتمام المؤسسة به واعتباره عنصرا مهما لا يمكن الاستغناء عن خدماته.
- ✓ **الثقة:** تسود قيمة الثقة في المجتمع الياباني، حيث ترتبط التنظيمات اليابانية وعاملوها ونقاباتها العمالية والجهات الحكومية فيها بهذه القيمة؛ سواء بين التنظيمات نفسها أو بين الفاعلين الاجتماعيين في هذه الفضاءات، ومصدر هذه الثقة هو إتباع أسلوب المصارحة والمكاشفة والتعاون بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.
- ✓ **أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة:** تعتبر المصلحة العامة للتنظيم بالنسبة للعامل الياباني ذات أولوية على مصالحه الشخصية وهذا ينبع من عنصر الثقة المتوفر لديه، فمصلحة المؤسسة التي يعمل فيها فوق أي اعتبار، ويعتبرها ذات أولوية على مصالحه، ويأتي هذا انطلاقا من كعوره بأنه حين يقدم المصلحة العامة للمؤسسة؛ سيعود ذلك بالنفع عليه وعلى مختلف العاملين في المؤسسة.
- ✓ **العدالة والموضوعية في معاملة العاملين:** تحرص التنظيمات اليابانية على معاملة كافة عاملها بالعدل والمساواة، كما أن فكرة التمييز أو التحيز لا وجود لها ضمن الثقافة التنظيمية في اليابان.
- ✓ **الحفاظ على ممتلكات وأصول المؤسسة:** ينظر العامل الياباني إلى المؤسسة التي يعمل بها على أنها مؤسسته الخاصة ومصدر رزق له ولزملائه، وانطلاقا من هذا الشعور يقوم بالمحافظة على موجودات المؤسسة وممتلكاتها تماما كما يحاول أي إنسان المحافظة على ممتلكاته.

8. نموذج التنظيم الياباني Z وخصائصه (نظرية وليام أوشي):

ظهرت نظرية التنظيم Z عام 1981 على يد عالم الإدارة وليام أوشي ، الذي لاحظ أن التنظيمات اليابانية قد حققت معدلات إنتاجية عالية جدا، تفوق أربعة أمثال إنتاجية التنظيمات الأمريكية اليابان. وأهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية Z مايلي**(رو ابح ، 2021، ص ص 813-814):**

- ✓ **التوظيف الدائم للعامل بنفس المؤسسة**؛ والذي يكون على أساس عقود تشغيل طويلة الأمد أو طوال المسار المهني للعامل، وتنبع هذه العلاقة الطويلة الأمد من الطبيعة المعقدة للعمل الذي تزاوله هذه التنظيمات التي تحتاج عموما إلى قدر كبير من التعلم بالخبرة، وهي تسعى للحفاظ عليهم لما تحملته من استثمارات من خلال التدريب لضمان حسن أداء التنظيمات .
- ✓ **بطئ التقييم والترقية:** فعملية التقييم لأداء العامل لا تتم إلا بعد سنوات عديدة من العمل، على العكس من التنظيمات الغربية من نوع A التي لا تقوم بنفس الشيء حتى لا تفقد عناصرها الموهوبة .

- ✓ **نقل العامل داخل نفس مستواه الإداري من وظيفة لأخرى:** حتى يتمكن من الإحاطة بكافة تفاصيل أداء العمل وبالخطوات الرئيسية لكل وظيفة. ويكون هذا الانتقال طوال المسار المهني للعاملين، وهي ميزة مهمة كفيلة بتطوير أنواع من المهارات تختص بها التنظيمات اليابانية دون غيرها، والتي يستدعي تنفيذها توفر قدر كبير من التنسيق عن قرب فيما بين الخطوات، سواء على مستوى التصميم أو التصنيع أو التوزيع، فالموظف الذي يشارك في مثل هذا التطور غير التخصصي يكون بذلك قد خاطر بمستقبله الوظيفي لأن المهارات التي يكتسبها في نهاية المطاف قد لا تكون مطلوبة في سوق العمل من قبل مؤسسة أخرى، وبالتالي فان التوظيف الطويل الأمد يرتبط بتطوير الحياة الوظيفية للعاملين ارتباطا وثيقا وبطريقة دقيقة وحساسة.
- ✓ ضرورة اتفاق المديرين في المؤسسة على مجموعة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.
- ✓ **اتخاذ القرارات من خلال المشاركة والإجماع:** فالإدارة بالمشاركة هي من أساسيات عملية التنظيم في المؤسسات اليابانية، غير أن هذا لا ينفي المسؤولية الفردية عند تنفيذ القرارات. وتعود فكرة الجماعية إلى أن التنظيم الياباني يشبه العائلة من ناحية العلاقات المتينة والطيبة التي تربط العاملين بعضهم ببعض.
- ✓ **اعتماد السلطة غير الرسمية وتنميتها:** باعتبار أن مناطق عدم اليقين في التنظيمات عموما، كثيرا ما تمثل مناطق مفتاحية لإيجاد حلول تنظيمية سديدة للمشكلات.

9. قاعدة الانحياز للوطن:

إن انتماء المواطن لبلده في اليابان والاثارة ومصلحة الجماعة ومصلحة الوطن كانتا ويظلان الركيزة الأساسية في التقدم المذهل الذي حققته هذه الدولة فالأولوية الاولى للوطن، فالمواطن في هذه الدولة يشعر بان حن ادائه لمله، أيا كان هذا العمل وان انجازه على اكمل صورة وفي احسن حال انما هو انجاز من أجل الوطن ومساهمة منه في تقدمه ورفعته وان مستقبل التوطن بكامله مرهون على هذه المساهمة ومن ثم الاخلاص الكامل للوطن والانحياز الكامل له**(تقية ، 2011، ص144).**

ولتحقيق قاعدة الانحياز للوطن يتم غرس مبدأ الولاء للوطن وللمجتمع في كافة المراحل العمرية للفرد الياباني وخاصة في مراحل التعليم المختلفة، ويتم ذلك من خلال تلقينه أفكار تتعلق باحترام الكبير سواءا في الأسرة او المنظمة وتقديس الوظيفة، واعتبار نفسه جزءا لا يتجزأ من الجماعة وأنه داخل أسرة متعددة الأطراف تبدأ من الوالدين لتصل أعضاء المنظمة ، كما أن تحقيق هذه القاعدة يتطلب احترام الغير و تعميق الانتماء للوطن وإعطاء صورة ايجابية عن الوطن على المستوى العالمي ، وكل هذه المقومات تساهم في زيادة حب الأفراد لوطنهم وتنمي لهم الرغبة في بذل المجهود والابداع في العمل.

III. العوامل المساعدة على النهضة اليابانية:

يجمع العديد من الباحثين على ان هناك أربعة عوامل رئيسية ساهمت بشكل كبير في تحقيق النهضة اليابانية وهي: **الشخصية اليابانية - الادارة اليابانية - قيمة المعلم - النظام التعليمي.**

فيما يخص **الشخصية اليابانية** فيعد مبدأ نقل تقاليد الاحترام والتعاون من العائلة إلى داخل المنظمة في اليابان(المدخل العائلي) من أهم سمات الشخصية اليابانية حيث ان العامل الياباني يعتبر المنظمة عائلته الثانية حيث تسود الاحترام العائلي لمدير المنظمة والولاء، فالعاملون غالبا ما ينحنون أمام رب العمل احتراما له وطاعة لأوامره المتعلقة بالعمل، كما أن شخصيته مرتبطة بتقديم الواجبات الفردية على الحقوق حيث أن العامل الياباني لا يفكر بحقوقه الشخصية قبل الوفاء بكامل التزاماته الفردية اتجاه المنظمة التي يعمل فيها ،كما يسود مبدأ التعاون الهادف في جميع المنظمات اليابانية وهو ما يؤدي الى ندرة حصول صراعات فردية داخلها بل ،إضافة الى انتشار مظاهر المودة والتعاطف والانسجام وروح العمل داخل المنظمات .

وفي هذا السياق يتفق العديد من الباحثين على أن أسرار تقدم اليابان تكمن في المحاور التالية **(تقية ، 2011،ص142):**

- ✓ أن الإنسان الياباني تمكن من نقل ما لدى الغرب من علوم مختلفة ونجح في تقليدها وتطبيقها بل من ثم أبدع في تطويرها إلى الأحسن.
- ✓ أن الياباني تعتبر الراحة والنوم شيء معيب، لذلك تجده في غاية الجد والنشاط وقت عمله وتجد أن إجازته السنوية شبه معدومة, بالإضافة إلى عدم وجود سن للتقاعد بالنسبة له.
- ✓ أن الياباني يجيد الادخار فهو شعب يدخر من 20 % إلى 40 % من دخله .
- ✓ أن اليابان يتقن ما يصنع ويقوم به, فيده ماهرة إلى أبعد الحدود.
- ✓ أن الياباني لديه شعور بالرقابة الذاتية فلا يحتال أو يتخاذل لأجل توفير بعض المادة أو الوقت.
- ✓ العمل الجماعي وعدم الظهور أو التسلق على الآخرين.

أما فيما يخص الادارة اليابانية فقد تم التطرق إلى أن **التنظيم الياباني** بالمرونة في التسيير واعتماده على فكرة العمل الجماعي في اتخاذ القرار ولمشاركة في التسيير وهو ما أدى إلى ريادته في العالم،

أما من حيث **الاهتمام بالتعليم والمعلم** في اليابان فيتفق الجميع أن للمعلم مكانة اجتماعية مرموقة خاصة لدى الأسرة اليابانية، إذ يحرص الوالدان على غرس الاحترام والتقدير في نفوس أبنائهم منذ الصغر ، وهو ما يوفر للمعلم سلطة ومقدرة كبيرة على اكتساب الاحترام في كافة المراحل الدراسية ، ويشار في هذا المقام الى أن رتبة المعلم تأتي مباشرة بعد الإمبراطور فهو يحظى بإجلال وتقدير كبيرين في كافة فئات المجتمع ، وهذا سر تفوق اليابان في المجال العلمي والتكنولوجي فهم يعرفون أن العلم الذي يكفل لبلدهم التقدم والتميز لا يأتي إلا عبر المعلم وتقديره.

وفي هذا السياق يشار قديما الى أن تقدير المعلم كان يصل لدرجة التقديس وهذا خلال حكم الامبراطور ميجي وفترة ماقبل الحرب ، حيث يروى أنه عندما يدخل المعلم إلى الفصل، يقف الطلبة وينحنون احتراما له، ويرددون عبارة «**يا معلمنا نرجو أن تتفضل علينا وتعلمنا**» وهو رجاء يفوق الاحترام العادي لأن لكلمة «سيسني» في اللغة اليابانية مدلولاً أدق وأعمق في المبالغة والاحترام. ولهذا تعتبر رمزا فخريا يطلق على الأطباء وأعضاء البرلمان..

IV. رؤية مالك بن نبي لسبب التفوق الياباني:

لقد أكد مالك بن نبي ان الحضارة في كل مجتمع هي التي تلد منتجاتها وتطبعها بروحها وفكرها والعالم الاسلامي لم يتمكن من بناء حضارة لأنه اقتصر على تكديس المنتجات المادية ولاشك ان عامل الوقت الذي جعله مالك بن نبي ثالث العناصر التفاعلية في بناء في بناء الحضارة الى جانب الانسان والتراب هو الذي يفسح المجال لنمو الخبرة وانضاجها استعانة بالإمكانات المادية والاقتصادية وطاقات الفكر والابداع ، مع اشتراطه وجود عامل مساعد لتحقيق تفاعل خلاق بين تلك العناصر وهو الشعلى الروحية التي تتمثل بقوة العاطفة وطاقة الوجدان ، أي أن الانطلاق الصحيح للحركة العلمية والثقافية والاجتماعية وامر صيانة بنائها المنطلق من خصوصية مرجعية الوحي من أهم عوامل صحة الأمة وعافيتها ، أو قل هي بمثابة الشريان والنسغ الذي يدفع الدم الزكي الطيب للجسم فيكون غذاء ينتفع به أو يدفع الدم الخبيث العفن فيكون داء يتضرر منه، كما دل على ذلك أطوار نمو الأمة وازدهارها وضعفها وانهيارها(**علا، 2023، ص ص 126-127**).

V. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الياباني:

من أهم الدروس التي يمكن استيقاؤها من التجربة التنموية البابانية ما يلي:

- ✓ **المعرفة أساس النهضة والتحرر:** فالعلم والمعرفة هما مركز الاصلاح الذي تبناه اليابانيون منذ عصر الامبراطور ميجي، واقتناعه بأنه لايمكن تحقيق اي نهضة حضارية مالم يتم الانطلاق من أسس فكرية متينة تشارك كل أطياف المجتمع في تحقيقها.
- ✓ **عبقرية الانسان الياباني:** حيث يتميز الفرد الياباني بعبقرية فذة وبإتقان أسرار الصناعة ، وقد سئل أحد "دوكو" وهو أحد الاقتصاديين اليابانيين عن سر ذلك ، فأجابهم بأن المصانع ليست الأسرة ، إنها حياة العائلة الواحدة بكل ما تعنيه الكلمة ،فعمال المصنع ولوا ليتوفوا داخله.
- ✓ **العنصر البشري أساس تحقيق النهضة التنموية:** فقد أدركت اليابان أنها دولة شحيحة الموارد الطبيعية وكثيرة البشر(71% من مساحة اليابان عبارة عن جبال وغابات لا تسكن ولا تزرع، عبارة عن جزر متناثرة في المحيط، لا يتوقف هطول الأمطار صيفا أو شتاءا، كثرة الزلازل والبراكين،....الخ) ، لذلك جعلت محور و أساس التقدم الانسان ، فعملت على تعليمه وتدريبه ليصبح وقود نهضته وسلاحها الذي لايقهر .
- ✓ **المحافظة على المنظومة القيمية والموروث الثقافي ، مع الاستعانة من وسائل الغرب في التقدم: حيث** أدرك اليابانيون أهمية الموروث الثقافي وعدم امكانية التنازل عنه لصالح الانقياد الاعمى نحو ثقافة الغير، فاليابانيون في عصر(توكوغاوا) ركزوا في بناء سياستهم التعليمية على العنصر الأخلاقي في تكوين الساموراي (المحاربين القدماء) وترسيخ مبادىء الفلسفة الكونفوشيسة، وأن ما يميز الثقافة اليابانية بشكل عام أنها ثقافة متفتحة على الآخرين مع محافظتها على قيمها ومبادئها وأصولها.
- ✓ **تقديس الوقت واحترامه:** يعد احترام الوقت أحد أهم أسباب تحقيق اليابان لتنميتها وتطورها في عديد المجالات، فالوقت في اليابان يعبر عن ثقافة مجتمعية تدرس للأجيال الناشئة وتطبق بدقة في الحياة العملية ، وهو ما يفسر تميز المجتمع الياباني بمحاسبة كل فرد لنفسه ، فلا يمكن ان تجد في اليابان موظفا او عاملا او

مسؤولا يصل متأخرا عم العمل وأن صفة التأخر صفة ذميمة تعبر عن عدم الاهتمام بالأخرين وعن خلل نفسي وعدم انضباط سلوكي واخلاقي يميز صاحبه.

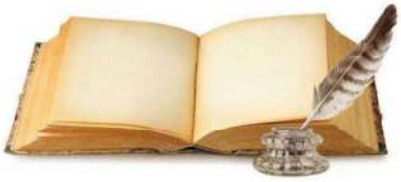
- ✓ **العلاقة القوية بين الدولة والمواطن :** حيث أن أي مولود جديد في اليابان يعد ابن الدولة ، حيث أنها تسهر على تعليمه وتربيته واكتشاف مواهبه في السنوات الأولى لتمييزه وتوجيهه إلى المجال الذي ينبغ فيه ، كما أن الطالب في كافة مراحل دراسته يقضي أطول الأوقات في المدرسة بدل البيت ويعد المدرس لا بمثابة ولي أمره ويدون كل الملاحظات عنه مع متابعة الأولياء والقيام بزيارات اسبوعية، لذلك فعلاقة الاحترام والتقدير للمدرس من قبل اليابانيين تعد علاقة مقدسة.
- ✓ **التدريب المستمر جزء مكمل للتعليم:** حيث ان كل عامل جديد في المنظمة هو عبارة عن صبي صغير يتعلم من الكبار ولابد من الاستماع اليهم والاخذ بتجاربهم ، ويوجه اللوم لهم إذا اخطأ لانهم لم يحسنوا تدريبه وتعليمه.
- ✓ **المرونة الديناميكية في الحصول على المعرفة:** تاريخيا عرف عن اليابانيين اندفاعهم للأخذ بمكونات الثقافة الصينية وحضارتها وعندما اكتتشفوا في القرن 18 أن المعارف الغربية اكثر تطورا تخلوا عن المعارف الصينية واقبلوا على الغربية من خلال تعلم اللغة الهولندية وترجمة الكتب ،وارسال البعثات العلمية والتكفل بمصاريف الباحثين للاستفادة منهم.
- ✓ **الاستغلال العقلاني للطاقة:** تعتبر اليابان البلد الأكثر فقرا فيما يخص مصادر الطاقة لهذا فهي تعتمد على مصادر طاقة بديلة عن البترول والغاز على غرار الاعتماد على مركبات كهرومائية ومركبات نووية على أغلب سواحلها.

المحاضرة الخامسة :

التجربة النهضوية لسنغافورة.....

دراسة في أبعاد النموذج التنموي

I. نبذة عامة عن سنغافورة
II. الركائز التنموية لنهضة سنغافورة
III. مقاربة سنغافورة للقضاء على الفقر
IV. الدروس المستفادة من التجربة التنموية لسنغافورة



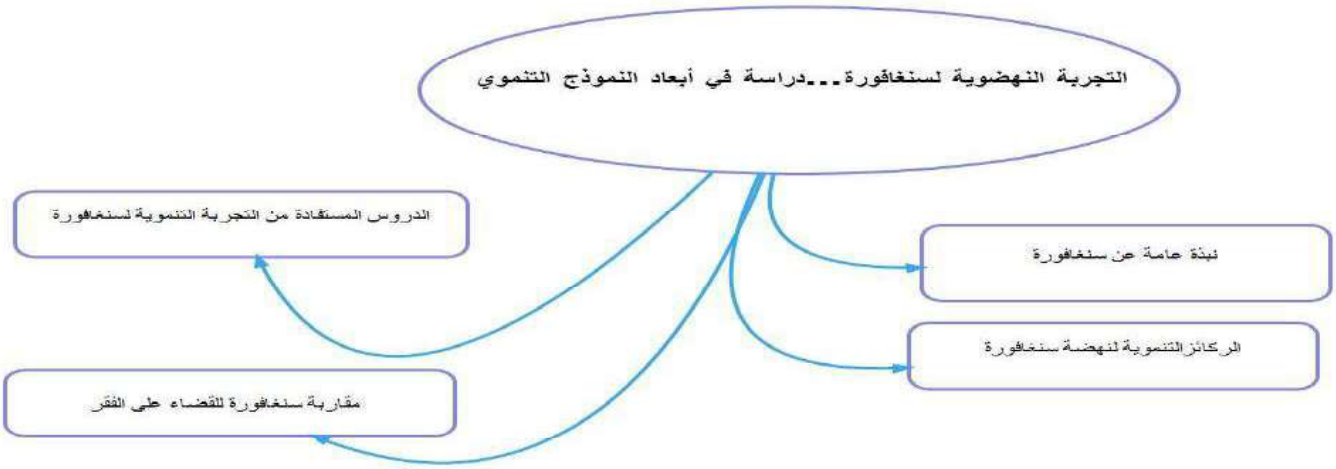
المحاضرة الخامسة: التجربة النهضوية لسنغافورة.....دراسة في أبعاد النموذج التنموي

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على سنغافورة
- أن يتمكن الطالب من معرفة أسس وركائز النموذج التنموي لسنغافورة
- أن يتمكن الطالب من التعرف على مقاربة سنغافورة للقضاء على الفقر
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية لسنغافورة

ثانيا: محاور المحاضرة

- نبذة عامة عن سنغافورة
- الركائز التنموية لنهضة سنغافورة
- مقاربة سنغافورة للقضاء على الفقر
- الدروس المستفادة من التجربة التنموية لسنغافورة



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة النهضوية لسنغافورة...دراسة في أبعاد النموذج

تمهيد:

تشكل تجربة سنغافورة أحد التجارب الفريدة من نوعها والتي سطرت واحدة من أهم قصص النجاح الملهمة و جعلت منها مقصدا للاستثمارات الاجنبية لكبرى العلامات التجارية في العالم، والتي أثبتت أن الافتقار للموارد الطبيعية والمالية اللازمة ، وغياب الأراضي الزراعية لن يكون عائق أمام تحقيق التنمية، وأنه يمكن استثمار تعدد العرقيات واختلافها لصنع مجد الدولة وتأسيس مكانة ريادية في العالم ،فعلى مدار عقود ماضية ومنذ استقلالها سنة 1965 واجهت سنغافورة تحديات كبيرة ، استطاعت التغلب عليها ، وأصبح صعودها الاقتصادي نموذجا يحتذى به، ويمكن لأي دولة من الدول المتخلفة - مع مراعاة اختلاف الظروف التاريخية والمتغيرات الداخلية والخارجية- الوصول الى ما وصت اليه سنغافورة في مدة زمنية قصيرة.

I. نبذة عامة عن سنغافورة:

تقع سنغافورة جنوب شرق آسيا قبالة الطرف الجنوبي لشبه جزيرة المالايا ، تبلغ مساحتها حوالي 719.1 كم^2 وتتكون من 55 جزيرة واحدة كبرى وهي الرئيسية والباقي جزر صغيرة ، مما يجعلها واحدة من أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، يبلغ عدد سكانها حسب احصاءات العام 2023 : 5.637 مليون نسمة ، ما يجعلها من أكثر دول العالم كثافة بالسكان وينقسم سكان سنغافورة الى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية وهم الصينيون76 %، والماليزيون14%، والهنود 9%،وأقليات مختلفة 01%، أما الأديان التي يعتنقها هؤلاء فهي البوذية والطاوية والاسلام والمسيحية والهندوسية وبلا ديانة.

خريطة سنغافورة



تاريخيا فقد كانت سنغافورة مستعمرة بريطانية وكانت جزءا من مستعمرة مالاكا الهولندية قبل ذلك، في عام 1942 تم احتلالها من قبل اليابان خلال الحرب العالمية الثانية واستمر الاحتلال الياباني حتى عام 1945 ، بعد الحرب عادت سنغافورة للسيطرة البريطانية واستعادت مكانتها كمستوطنة تجارية رئيسية ،ثم تم اجراء استفتاء في سنغافورة وماليزيا الفيدرالية للانضمام لها ، حيث كانت هناك جهود لتوحيد المستعمرات البريطانية التي تضم مالايا وسنغافورة وساراواك وساباه، وبسبب التوترات العرقية والاقتصادية والسياسية التي نشأت بين سنغافورة وماليزيا تم اتخاذ قرار بفصل سنغافورة عن ماليزيا بالتراضي في سنة 1965 ، وبعد الاستقلال واجهت سنغافورة العديد من التحديثات بما في ذلك ضمان الأمن القومي وتنمية الاقتصاد وبناء هوية وطنية جدية وعلى الرغم من قلة الموارد الطبيعية إلا أنها تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي كبير.

II. الركائز التنموية لنهضة سنغافورة:

ينطوي نجاح سنغافورة على تضافر العديد من العوامل والسياسات التي تم اعتمادها من قبل قادتها للوصول الى أكثر الدول نجاحا ، حيث تمكنت من تحسين مستوى المعيشي لأفرادها وحققت وثبة تنموية رغم افتقارها كما أسلفنا الذكر للموارد الطبيعية ، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1. شخصية رئيس الوزراء"لي كوان يو" :

حيث يعتبره الكثير من الدارسين بانه مؤسس نهضة سنغافورة ،وأبو سياستها الاقتصادية، حيث ولد لي كوان يو في 16 سبتمبر 1923 وتوفي في 23مارس 2015،وقد تلقي تعليمه الجامعي في جامعة كامبريدج ببريطانيا في القانون، ثم عاد إلى سنغافورة وعمل محاميا لعدة سنوات، بعدها أسس حزب "العمل الشعبي" في منتصف الخمسينيات، ثم فاز الحزب بانتخابات رئاسة سنغافورة عام 1959، وعين رئيسا للوزراء وعمره 35 عاما، و شغل هذا المنصب طيلة الفترة الممتدة من سنة 1959 الى غاية 1990، ليتولى بعدها منصب كبير المستشارين الى غاية سنة 2011، وقد قاد سنغافورة من دولة فقيرة ومتخلفة إلى أحد أكبر الدول تقدما وازدهارا، وقد قدم تصورا للتنمية والحكم الفعال تعتمد على الاستقرار السياسي و التعليم والتنوع الثقافي وتعزيز القوانين والنظم ، وفي إطار توثيق تجربته والتي وصفها بأنها رحلة وطن بأكمله وليست تجربة شخصية، أصدر كتابه في عام 2000 بعنوان **"من العالم الثالث إلى الأول.. قصة سنغافورة"**، والذي يعد مرجعا مهما لاستلهام تجربة سنغافورة والتعرف على ركائزها التنموية ومقومات نجاحها.

2. التعليم حجر الزاوية في نهضة سنغافورة:

لقد حظي التعليم باهتمام سنغافورة منذ تأسيسها، وشكل اللبنة الأساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وكان الملاذ الآمن لدولة تفتقر للموارد الطبيعية وتنعدم فيها الأراضي الزراعية ، ويعد التعليم في سنغافورة إلزاميا ومجانيا ابتداءا من سنة 1974، ويمتاز بالتنافسية بهدف إعطاء فرص متساوية للجميع بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو حالتهم الاجتماعية ، وهي تتبع قاعدة (6-6-2)، أي 6سنوات في التعليم الابتدائي وسنتين في مرحلة المتوسط وسنتين في مرحلة الثانوي، ويتعرض أولياء التلاميذ الذين يرفضون التحاق أبنائهم الى التعليم إلى غرامة مالية ،أو إلى عقوبة السجن أو كلا العقوبتين، كما أولت سنغافورة التعليم العالي حيزا كبيرا من الاهتمام من خلال رفع مستواه

ورفع قدراته التنافسية، لاسيما بتشجيع المعاهد الأجنبية المعروفة لفتح فروع لها بالبلد، قصد تحويله الى مركز دولي في التعليم.

وقد أولت القيادة السنغافورية اهتماما كبيرا وأهمية بالغة لرأس المال البشري، الشيء الذي جعل من التعليم أحد العوامل الجوهرية للتنمية البشرية ولزيادة الرفاهية الاقتصادية لأي بلد، فلقد أولت الحكومة السنغافورية منذ بداية استراتيجياتها التنموية أهمية بالغة للتعليم ، حيث سعت سياساتها في هذا الصدد إلى دمج جميع المدارس الخاصة والعامة في نظام وطني موحد يكون ممول مباشرة من الحكومة أو من خلال المنح والمساعدات الأجنبية، ونتيجة تميز سنغافورة بكونها متعددة الثقافات تم الاعتماد على نظام تعليمي موحد يمكن له تطوير الهوية المشتركة والشعور بالانتماء وغرس هذه القيم للوصول لتحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع، ولقد كانت الفلسفة الاقتصادية وراء تمويل الدولة للتعليم هو مشكلة البطالة وخصوصا في العقد الأول بعد الانفصال عن ماليزيا وحاجة البلد إلى خطة اقتصادية يمكن أن توفر الأساس الصلب للإقلاع الاقتصادي ، والذي يحتاج إلى كتلة كبيرة من العمالة المتعلمة، وقد أصبح التعليم بمثابة صناعة رئيسية في معظم البلدان سواء من حيث عدد الأفراد المشاركين فيه أو الموارد المالية المخصصة له، وهو ما جعل أغلب الدول تخصص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع، حيث عرفت نفقات التعليم تزايد مستمرا في دولة سنغافورة، وهو ما يظهره الجدول الموالي(**هارون،2023ص 179**):

السنوات	المبالغ بالملايين(دولار سنغافوري)
1985	1388
1990	1794
1995	2682
2000	4276
2005	5215
2010	8998
2015	11235
2020	12630

ويمكن تلخيص مقومات السياسة التعليمية لسنغافورة فيما يلي(**الأميري،2023، ص ص18-19**):

- ✓ **الاتساق المنظم من خلال التخطيط الاستراتيجي**: إذ نجح النظام التربوي في سنغافورة بفضل التخطيط الابداعي والاستراتيجي والقدرة العالية على الاستجابة السريعة والمرنة للفرص الجديدة ، مما مكنها من وضع خطط تربوية مستديمة وفعالة نتج عنها اتساق متكامل بين جميع نواحي النظام التربوي، وهي التعليم والقيادة والمنهج الدراسي والاختبار، وهو نظام حقق الكثير من النجاح.
- ✓ **الاستثمار في الموارد والبنية التحتية المدرسية**: قامت سنغافورة بتبني مقاربة مرتكزة على العمل من خلال الاستثمار المكثف في إعداد معلمين ومديري مدارس أكفاء أولا، وتحسين البنية التحتية في المدارس ثانيا، ونشر

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل انتاج المعرفة ومنح الفئات الفاعلة استقلالية متنامية ثالثا، وهدف كل ذلك أفضل مستوى من التعليم والتعلم وتقوية أنظمة الإدارة المدرسية التي تؤدي إلى نتائج مثلى.

- ✓ **الاستثمار في المعلمين والمدرسين**: إن من أبرز أسباب نجاح السياسات التعليمية في سنغافورة هو التزام الشعب بتوفير معلمين متميزين مندفعين ومدعومين ومحترمين من قبل النظام التربوي .
- ✓ **تطوير المناهج الدراسية**: تقوم سنغافورة بشكل مستمر بمراجعة المناهج الدراسية وتنقيحها مثل تبسيط المناهج وحذف المواد غير الضرورية والمواضيع الشائكة والدروس المتكررة والتفاصيل التقنية غير المجدية، وكل ذلك من أجل مجاراة الواقع التربوي المتغير وضمان ملائمة هذه المناهج مع السياق العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وأيضا لإفساح المجال أمام الفروقات الفردية بما يتلاءم وحاجات الطلبة ذوي المواهب والقدرات المتمايزة، لذا تم التركيز على بعض الاختصاصات مثل العلوم والرياضيات والفنون والتربية الأخلاقية وتعلم لغتين وغيرها، وإدماج الكفايات المتصلة بمتطلبات القرن الحادي والعشرين بما فيها الابداع والابتكار والتفاعل مع الثقافات الأجنبية من أجل اعداد الطلبة لمواجهة عالم العولمة سريع المتغيرات والمتنامي.
- ✓ الارادة السياسية الصلبة والقوية .
- ✓ نسبة المدارس أعلى من نسبة الطلبة اذ بلغ عددها 360 ألف مدرسة لـ 522 الف طالب.
- ✓ الاستقرار السياسي للبلاد ووجود اجماع شعبي.
- ✓ تكامل في عمل المؤسسات اذ يشترك المسؤولين في الوزارة والمؤسسات التعليمية في تحمل أعباء المسؤولية والمساءلة.
- ✓ عدم الاعلان عن أي سياسية تربوية من دون خطة واضح .

3. قاطرة البحث والابتكار:

حققت سنغافورة تقدما في تطوير قدراتها في العلوم والتكنولوجيا والابتكار على مدار أكثر من 50 عاما منذ الاستقلال السياسي في عام 1965، وقد استند هذا الجهد في البداية الى نظام وطني متطور يؤكد على جذب الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة منها لنقل العمليات التكنولوجية المتقدمة بشكل متزايد الى سنغافورة ،وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية لاستيعاب واستغلال التكنولوجيا الجديدة بسرعة، في تسعينات القرن الماضي بدأت سنغافورة بتبني نهج أكثر توازنا مع التركيز بشكل متزايد على تطوير قدراها المحلية في مجال البحث والتطوير والابتكار ، ولجعل سنغافورة كاقتصاد مؤسس على المعرفة ومرتكز على الابتكار، بدأت الحكومة الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير القدرات والبنية التحتية والموهبة، ونتيجة لذلك أصبح(البحث والابتكار والمؤسسة)موضوع النظام الوطني السنغافوري لدعم استمرارية الأبحاث وتنميتها **(سعد الله،شتوح،2022،ص346).**

4. محاربة الفساد:

تعتبر تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في ازالته، فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا ، نيوزيلندا والدانمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد بها 8.7 و8.5 سنتي 2012 و2015، ليتراجع الى 8.4 سنة 2017، والاجراءات التي اتبعتها الدولة ومكنتها من القضاء على الفساد، بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر بها الفساد،ومن هذه الاجراءات(**شرفي،2018،ص188**):

- ✓ قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والاجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الاجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين.
- ✓ رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجؤوا للفساد، ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم ، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة اخرى.

5. تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

حيث اعتمدت في بداية مراحل صناعاتها على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات والتي لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وذلك نظرا لتوفرها على العمالة وندرة رأس المال في بداية مشوارها الصناعي، حيث اعتمدت في مراحلها الأولى على استراتيجية احلال الواردات، ولتشجيع الاستراتيجية قامت بفرض رسوم جمركية ونظام الحصص على السلع المستوردة، حيث أثبتت هذه الاستراتيجية عدم جدواها فلجأت سنغافورة الى استراتيجية تشجيع الصادرات من خلال المستثمرين الأجانب وذلك بتقديم الحوافز لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال انشاء المناطق الحرة، ومن خلال منح اعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير، اتجهت سنغافورة الى التنوع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الانتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وانتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا من خلال توسيع العلاقات الخارجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجدية، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الانتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات مما جعل سنغافورة اليوم تتميز بمعدلات نمو مستقرة في اقتصادها(**بن عطية،2021 ص ص196-197**).

6. استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية:

عملت دولة سنغافورة على ترقية القطاع الصناعي وفق استراتيجية محكمة تستجيب للمعايير المحلية والمقاييس الدولية المتطورة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث عملت على تطوير المناطق الصناعية التي أثرت كل السياسات الاقتصادية في تفعيل المناطق الصناعية، وترتكز استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في دولة سنغافورة على العناصر الآتية(**مداني،2022،ص68**):

- ✓ التوطين الصناعي لمختلف الصناعات.
- ✓ تكتل الصناعات في موقع جغرافي موحد حسب المنتجات.
- ✓ التسيير اللوجستيكي للشركات الصناعية والمناطق والكتل.
- ✓ الانتقال الى مرحلة الأقطاب الصناعية ذات المواصفات العالمية.
- ✓ الاهتمام بالصناعات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والبحث العلمي.
- ✓ إنشاء المناطق الصناعية في شمال البلاد لقربها من الحدود مع الدول المتقدمة والناشئة لتفعيل التجارة الخارجية.
- ✓ سياسة المناطق الصناعية العنقودية.
- ✓ استغلال باطن المواقع الجغرافية لتوطين الصناعات الملوثة للبيئة وتجهيزها وفق الشروط الدولية لحماية البيئة.

7. الاستثمارالأجنبي المباشروتوجيه سوق العمل:

بعد انفصال سنغافورة عن ماليزيا في سنة 1965، عرفت تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة لبلد فقير ونمو سكاني متسارع ، ولتجاوز هذه التحديات قامت الحكومة بقيادة زعيم نهضة سنغافورة لي كوان يو بالتركيز على جذب الاستثمار الأجنبي من أجل توفير مناصب شغل وزيادة الانتاج وتحقيق رفاهية السكان.

وقدمت الحكومة سنغافورة حزمة من أدوات السياسة المصممة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي اشتملت على تقديم حوافز ضريبية مواتية للغاية للشركات العاملة في الانتاج الصناعي وحتى البنية التحتية الصناعية الجاهزة بالكامل، مثل توفير المصانع الجاهزة للعمل، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والربط بالنقل والخدمات العامة، كما قامت بضبط اليد العاملة المحلية بقوة من خلال تسييس الحركة العمالية، وفرض الحكومة سيطرة فعلية على النقابات ونقل السلطة التفاوضية من العمال لأرباب العمل ، حتى أن حكومة سنغافورة أنشأت لجنة خاضعة لرقابة الدولة تعرف بـ"المجلس الوطني للأجور" تسهر على بقاء الاجور جد جذابة للمستثمرين الاجانب، كما استثمرت بشكل كبير في التعليم العام والرعاية الصحية والاسكان(ليس لأنها كانت حكومة(مؤيد للرفاهية) ولكن لأنها كانت ترغب في تحسين نوعية الموارد البشرية من أجل جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، وشرعت أيضا في حملة القضاء على جميع أشكال الفساد داخل الحكومة وقطاع الأعمال في سنغافورة، وعلى الرغم من أن الأمر استغرق وقتا طويلا، إلا أن غياب الفساد في سنغافورة أصبح أحد الأسباب الأكثر شيوعا التي استشهدت بها الشركات العالمية للاستثمار في سنغافورة، كما منحت الحكومة السنغافورية أيضا الشركات العالمية امكانية الوصول

الكامل الى سوق سنغافورة أساسا من خلال اعلان سنغافورة كمنطقة تجارة حرة(**سعد الله ،شتوح، 2022، ص ص 352-353**).

III. مقاربة سنغافورة للقضاء على الفقر:

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها دولة سنغافورة بعد الاستقلال كانت تحتم على القادة الجدد التفكير في وضع سياسات وخطط إنمائية تسمح لهم بمعالجة الاختلالات ومواجهة هذه التحديات، ومن ثم إخراج البلد من هذه الحالة المتردية والانتقال بها إلى حالة من النمو والتطور، ولعل من أبرز وأهم السياسات والخطط الإنمائية التي طبقتها سنغافورة ما يلي (**خمزة،دنبري، 2019،ص ص 75-81**):

- **سياسة الاعتماد على الكوادر من ذوي الخبرات والكفاءات:** إن شعار "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب" الذي ترفعه العديد من الدول والحكومات قد لا نجده مجسدا بمعناه الحقيقي في الواقع إلا في دولة سنغافورة، و اختيار شخص ك "لي كوان يو" لقيادة شؤون البلد بعد الاستقلال أكبر دليل على صدق وواقعية الشعار المرفوع، فهذا الشخص والذي أصبح معروفا على المستوى الدولي، لا خلاف في أنه أبو النهضة التي تشهدها سنغافورة حاليا ويرى المراقب السياسي "زولكيفيلي باهارودين" أن لي كوان يو كان الزعيم المناسب في الوقت المناسب، حيث كان بشيرا بالأمل في فترة الستينيات
- **سياسة الاعتماد على التعليم وتأهيل الموارد البشرية:** لقد أدرك القادة السنغافوريون منذ الوهلة الأولى أنهم لن يتمكنوا من النمو والتقدم إلا بالتركيز على الطاقات البشرية، بل وهم أعضاء في البرلمان الماليزي كانت فكرة الاستثمار في المورد البشري تراودهم في حال الانفصال عن الاتحاد الماليزي، حتى أن السيد "لي كوان يو" كان يهدد التحالف البرلماني، آنذاك، بهذه الفكرة فيقول :" إن التحالف إذا لم يكن لديه إجابات على المشكلات الاقتصادية الراهنة فينبغي ألا يكبت المعارضة، إذ لدينا البديل..في عشر سنوات سننجب جيلا من المالاويين المثقفين المتفهمين لثقافات العلوم والإدارة والصناعة الحديثة، ولقد توجه بهذا الكلام لطمأنة معارضيه الذين كانوا يخشون على المالاويين من التهميش والإقصاء من المناصب الإدارية والقيادية باعتبارهم أكثرية ولكنهم فقراء وأقل تأهيلا من الصينيين.
- **سياسة الانفتاح على الخارج وتحرير الأسواق:** إن قادة سنغافورة الجدد، ومنذ لحظة الاستقلال أدركوا عدم إمكانية اعتمادهم على أسواق جيرانهم في تحريك الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل الكفيلة بالحد من البطالة ومجابهة الفقر، لذا فكروا في وضع سياسة اقتصادية حكيمة تقض ي بالانضمام إلى الاقتصاد العالمي، ولا شك أن هذا الأمر يتطلب خلق استعدادات وشحذ إمكانيات واتخاذ إجراءات من أجل الدخول في منافسة اقتصادية مع الدول الكبرى، ولعل من أهم العوامل التي كان يراهن عليها القادة لتجسيد هذه السياسة هو الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة والوعي لدي الشعب السنغافوري حتى يتم إعداده ليكون أكثر رغبة في الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي، ولقد تجسد هذا الأمر بالفعل، كما أسلفنا، عند الحديث عن سياسة التعليم والتأهيل ، و الأهم في هذه السياسة هو ذلك الإجراء الذي اتخذته سلطات سنغافورة والمتمثل في إلغاء جميع الرسوم على الواردات، وهذا حتى يتسنى للسلع التجارية التدفق بشكل حر، والهدف هنا ينصب على المواد الخام التي يتم استيرادها ثم تحويلها عبر التصنيع إلى منتجات أخرى وتصديرها مرة أخرى بشكل حر إلى

الخارج فهذه سياسة ناجحة، ومن السياسات الأخرى التي ساهمت في النجاح الاقتصادي لسنغافورة هي تلك المستمدة من أحد المشاريع التي تركها البريطانيون ويتعلق الآمر ببرنامج ادخار وطني إجباري يعرف ب CPF والذي بدأ عام 1955 هذا البرنامج يجعل الموظفين يشاركون بنسبة من رواتبهم الشهرية في ادخار مستقبلي، بفضل ذلك تمكن أخيرا حوالي 81 % من السنغافوريين من امتلاك منازل لهم ، كما أن سياسة الانفتاح فتحت المجال أيضا للسياحة لتكون أيضا موردا اقتصاديا مهما للبلد، فسنغافورة بجمال حدائقها ونظافة شوارعها وطيبة مواطنيها وجودة خدماتها السياحية أمست تستقطب عشرات الملايين من السياح في السنة وهو ما يساهم في الإنعاش الاقتصادي، فمثل هذه السياسات كما أوضحنا، هي التي ساهمت بشكل كبير في توفير مناصب الشغل للسنغافوريين وشجعتهم على الادخار وامتلاك المساكن وبالتالي قضت على ظاهرة الفقر والحرمان، وليس هذا فحسب، بل كان لهذه السياسات دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المسطرة، ومكنت سنغافورة من التحول والانتقال في وقت قياسي حتى تربعت على قمة الاقتصاد العالمي .

- **الو اقعية والصرامة في التعامل**: الصرامة والواقعية هي أيضا أحد السياسات الهامة التي انتهجتها سلطات دولة سنغافورة واعتمدت عليها من أجل تجسيد تطلعاتها وتحقيق أهدافها المسطرة منذ البداية، والتي على رأسها الخروج من حالة الفقر والتخلف والانتقال إلى مراحل متقدمة من النمو والازدهار، إن الآمور الهامة والأساسية في الدولة يتم أخذها بمأخذ الجد، بمعنى أن السلطات تتعامل معها بواقعية وفي نفس الوقت بصرامة، ومن الواقعية في سياسة هذه الدولة أنها تدفع رواتب عادلة حسب سعر السوق، لماذا؟ يجيب أحد قادتهم أنه حتى نتمكن من جذب أشخاص أكفاء للعمل ، فالرواتب المرصودة عندما تتماشى وسعر السوق تساهم بشكل كبير في استقطاب الكوادر من ذوي الكفاءات والخبرات وتوظيفهم ليشكلوا بذلك إضافة للمؤسسة وبالتالي يزيد إنتاجها وتعظم أرباحها وتساهم بذلك في النمو بصفة عامة بخلاف ما يحدث في العديد من الدول أين ترصد رواتب لا تتماشى وسعر السوق مما سمح بتفشي بؤر الفساد في مؤسساتها وأدى إلى تعطل الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي، ولهذا كان لا بد على أي دولة إن أرادت النجاح أن تنتهج أسلوب النزاهة والصرامة في التعامل أو في ضمان سيرورة النظام.

IV. الدروس المستفادة من التجربة التنموية لسنغافورة:

يمكن اجمال أهم الدروس المستفادة من التجربة التنموية بسنغافورة فيما يلي(دايخ،2020):

- ✓ **الاهتمام بالتسليح لا يتعارض مع التنمية:** ان الإنفاق العسكرى الكبير نسبيًا لم يعق سنغافورة عن تحقيق تنمية مستدامة بالاستثمار في قطاع التعليم وتنمية الصناعات التكنولوجية، ومن المهم أن يكون هناك توازن بين الإنفاق العسكري والاستثمار في التنمية المستدامة.
- ✓ **مبدأ التجربة والخطأ في تطبيق السياسات الاقتصادية:** استطاع "لي كوان" وحكومته باحترافية تجريب العديد من الحلول لأزمات سنغافورة الوجودية من نقص الموارد والمياه وصغر المساحة والبطالة من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية وإعادة تقييم آثارها والرجوع عنها أو تعديلها إذا لم تتوافق هذه الآثار مع النتائج المرجوة سلفًا من هذه السياسات.
- ✓ **الاضطرابات السياسية الإقليمية لا تتعارض مع التنمية:** سنغافورة ليست منعزلة عن مشاكل إقليمها، حيث ولدت من رحم مشكلة إقليمية أخرجتها من التحالف مع ماليزيا على خلفية تهديدات من إندونيسيا وتعصبات عرقية بين مواطنيها، لكن سنغافورة استطاعت أن توازن بين إدارة أجندتها الإقليمية والنهوض باقتصادها المحلي.
- ✓ **الإستفادة من الموقع الجغرافي:** إستفادت سنغافورة من موقعها الجغرافي وموانئها المحلية في الربط بين التجارة الدولية من آسيا واستراليا الى اوروبا, ومن تقديم خدمات متكاملة لنقل الحاويات عبر مرافئها وتحقيق اقصى العائدات, وكذلك إستفادت من مطارها الدولي الذي يؤمن خدمات الملاحة الجوية من صيانة الطائرات ومواصلة الرحلات للعديد من شركات الطيران العالمية. وبلغ عدد المسافرين 33290544 مسافراً في عام 2016.
- ✓ **تحقيق مزيد من العدالة والوفاق المجتمعي:** نجحت سنغافورة في احتواء زمام العديد من الأزمات الداخلية ذات الطابع العرقي، إلا أنه بمبدأ مساواة الفرص والاهتمام بالتعليم استطاعت زرع هوية وطنية بداخل هذا التجانس الاجتماعي يعطى لأبنائها بعيدة تمام عن أصولهم العرقية والاثنية.

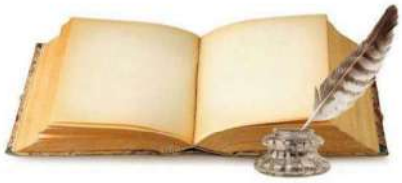
إضافة الى الدروس السابقة فانه يمكن القول أن من بين الدروس المستخلصة من التجربة السنغافورية تمكن قادة سنغافورة من اكساب الرأسمالية الصفة الانسانية ، فالشكل المتوحش والذي لا يرحم للرأسمالية تحول في سنغافورة بفضل تطويع قادتها للرأسمالية وتكييفها مع ظروف البلاد الى رأسمالية تحمل في أحد جوانبها الرحمة والعدالة والانسانية ، وهذا ما أعطى للأخيرة وجها جديدا ومغايرا لما ألفناه سابقا ، فهي حسب الطرح السنغافوري قابلة للتعديل والتغيير حسب ظروف كل بلد ، شريطة أن يملك ذلك البلد القدرة على مواءمتها بشكل متوازن ومعقول(العامري،ص308)، كما أظهرت التجربة السنغافورية التعاون الوثيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات العالمية حيث أظهرت الدور المهم لنظام التعاقد من الباطن في بناء قدرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع مساهماتها في الاقتصاد الوطني في غضون فترة قصيرة من الزمن، مما أدى بهذه المؤسسات لتشكيل القطاع الصناعي ومساهمتها في نشر النمو الاقتصادي، وتمثلت استراتيجيتها للتعاقد من الباطن في تلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات العالمية**(سعد الله ،شتوح، 2022، ص 356).**

المحاضرة السادسة :

التجربة التنموية في البرازيل...

مقومات النجاح ودلالاته

I. بطاقة تعريفية عن البرازيل وتاريخها.
II. أسس وركائز النموذج التنموي البرازيلي
III. المقاربة البرازيلية للقضاء على الجوع والفقر
IV. الدروس المستفادة من النموذج التنموي البرازيلي



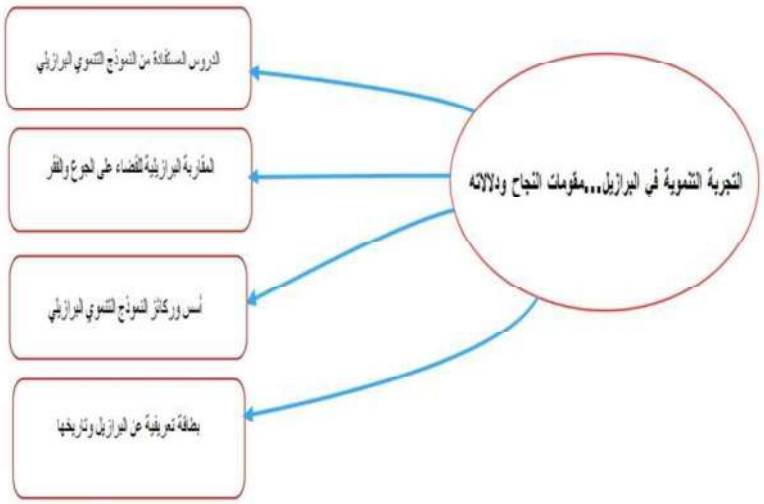
المحاضرة السادسة: لتجربة التنموية في البرازيل...مقومات النجاح ودلالاته

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على دولة البرازيل وتاريخها
- أن يتمكن الطالب من التعرف على الركائز التنموية للبرازيل
- أن يتعرف الطالب على المقاربة البرازيلية للقضاء على الفقر
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية البرازيلية

ثانيا: محاور المحاضرة

- بطاقة تعريفية عن البرازيل وتاريخها
- أسس وركائز النموذج التنموي البرازيلي
- المقاربة البرازيلية للقضاء على الجوع والفقر
- الدروس المستفادة من النموذج التنموي البرازيلي



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة التنموية في البرازيل...مقومات النجاح ودلالاته

تمهيد:

تعد البرازيل أكبر دولة في أمريكا الجنوبية وقد عانت طيلة سنوات من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي لعديد الأسباب لاسيما انتشار مظاهر الفساد وانتشار الجريمة والتفاوت في توزيع الثروة بين مناطقها، غير أن الارادة القوية للساسة والتزام الحكومات المتعاقبة على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد ساهم بأن تصبح التجربة التنموية الماليزية من بين أنجح التجارب التنموية على الصعيد العالمي ، حيث تمكنت في العقدين الماضيين من الوصول إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية مقبولة ، ساهمت بتبوئها المراتب الريادية في اقتصاديات العالم ، حيث استطاعت أن تسجل انتقالا وتحولا ناجحا من الناحية السياسية من نظام عسكري قمعي وديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي ناجح على جميع المستويات ، إضافة إلى تمكنها من تحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية لأفرادها، وهو الأمر الذي يمكن دراسته ومحاولة الاستفادة منه.

I. بطاقة تعريفية عن البرازيل وتاريخها:

البرازيل والمعروفة رسميا باسم جمهورية البرازيل الاتحادية هي أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، تبلغ مساحتها 8.5 مليون كيلومتر مربع ، وهي أكبر سابع دولة من حيث السكان حيث يسكنها أكثر من 215 مليون نسمة (حسب آخر إحصاء لسنة 2023)، وتعد خامس أكبر دولة في العالم من ناحية المساحة ، عاصمتها برازيليا، وتعد مدينة ساو باولو أكثر المدن اكتظاظا بالسكان، يضم الاتحاد 26 ولاية ومقاطعة فيدرالية واحدة، وتعد اللغة البرتغالية بمثابة لغة رسمية ، كما أنها تحوي تنوعا ثقافيا وعرقيا كبيرا نظير الهجرات الجماعية القادمة من جميع أنحاء العالم والتي استمرت أكثر من 100 عام، وتمتلك البرازيل خطا ساحليا يصل طوله إلى 7491 كيلومترا، يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، ويحدها من الشمال فنزويلا وغيانا وسورينام وإحدى مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية جويانا الفرنسية، وتحيط بها من جهة الشمال الغربي كولومبيا، وبوليفيا وبيرو غربا، الأرجنتين وباراغواي من الجهة الجنوبية الغربية والاوروغواي جنوبا.



1. **تاريخيا:**

كانت البرازيل مستعمرة للبرتغال منذ هبوط المستكشف بيدرو الفاريس كابرال فيها عام 1500 حتى عام 1815،و في هذ العام، رُقيت البرازيل إلى رتبة مملكة عند تشكيل مملكة البرتغال والبرازيل والغرب المتحدة . بقيت البرازيل مستعمرة برتغالية حتى 1808 عندما نقلت عاصمة الإمبراطورية من لشبونة إلى ريو دي جانيرو بعد غزو نابليون البرتغال، وقد تحقق الاستقلال في 1822 عندما تم تشكيل الإمبراطورية البرازيلية، وهي دولة موحدة يحكمها نظام ملكي دستوري ونظام برلماني، وقد أصبحت البلاد جمهورية رئاسية في عام 1889، عندما أعلن الانقلاب العسكري الجمهورية في البرازيل، مع وجود مجلسين تشريعيين ،والذي يدعى بالكونغرس حاليا، يعود تاريخ التصديق على أول دستور بها إلى عام 1824.

ويبرز تاريخ التحولات السياسية في البرازيل ظاهرة أساسية ترتبط بطبيعة الفاعل السياسي الذي استولى على السياسة في البرازيل، حيث يبين أن السياسة البرازيلية قد تمت مصادرتها لصالح نخبة صغيرة تتشكل من أكبر الملاك وأن تحولا كبيرا عرفته البلاد انطلاقا من ثلاثينات القرن الماضي بوصول "جوتيليو فرقاص" الذي سمح للطبقات الوسطى بالوصول الى مناصب مهمة في الادارات العمومية، لكن مع حلول سنة 1964 وانقلاب العسكر واستيلائهم على السلطة أصبح النظام السياسي قائما على الاقصاء وتضييق المشاركة السياسية ومنذ بداية السبعينات شهدت البرازيل عددا ضخما من الاضطرابات شاركت فيها كل قطاعات المجتمع ، وفي مارس 1989 اندلعت احتجاجات ضخمة أجبرت العسكر على الانسحاب من المشهد السياسي ودخلت البلاد في مسار التحول الديمقراطي أدى الى حدوث تحول كبير في طبيعة النظام السياسي فبعد أن كان نظاما تسلطيا أصبح ديمقراطيا قائما على الادماج وذلك من خلال الدستور الجديد لسنة 1988 الذي تأسس على قطع العلاقة مع التقليد الأوليغارشي في الاحتكار السياسي ، و وضع آليات لمحاربة الرشوة بحيث وضع لجان تحقيق برلمانية لمراقبة ورصد سلوك الساسة على المستوى الفدرالي وكان الرئيس "ديميليو" المنتخب ديمقراطيا عام 1989 أول رئيس تمت تنحيته بشكل دستوري في أمريكا اللاتينية بعد محاكمته من طرف مجلس الشيوخ(**بوزيد ،2016، ص ص522-523**).

2. **معلومات اقتصادية عن البرازيل:**

العملة	ريال برازيلي	**حجم الصادرات لسنة 2018**	239.9 مليار دولار
الناتج الإجمالي لسنة 2021	1.6 تريليون دولار	**حجم الواردات لسنة 2021**	127.30 مليار دولار
اجمالي الاحتياط لسنة 2023	355 مليار دولار	**السكان تحت خط الفقر لسنة 2017**	54.8 مليون شخص
متوسط دخل الفرد2022	8917.70	**نسبة البطالة لسنة 2023**	% 7.9

II. أسس وركائز النموذج التنموي البرازيلي:

1- المقومات الاقتصادية للبرازيل:

إن من بين العوامل الأساسية التي ساعدت دولة البرازيل على اتخاذ مبادرات التوجه الاقتصادي نحو العالم الخارجي هو توفرها على عدة مقومات اقتصادية متنوعة، استطاعت الدولة توظيفها واستغلالها في خدمة انفتاحها الاقتصادي ولعل من أبرز هذه الامكانات هي(**ملال ،2022، ص ص 2-3**):

- ✓ **توفرها على الأراضي الزراعية:** مكنت الأراضي الزراعية الكبيرة ذات الخصوبة والتنوع العاليين والمقدرة بحوالي 8515 مليون كم2 من انتقال البرازيل من مستورد صاف للأغذية الى واحد من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم، بالرغم من أن الزراعة تمثل في المتوسط05% من اقتصاد البرازيل الفترة 2000-2014 لكن أهمية هذا القطاع تتجاوز بكثير ما تشير اليه الاحصاءات.
- ✓ **تركيبة عمرية فتية:** يمكن اعتباره خزان كبير من الموارد البشرية في سن الشغل، بحيث تشير الاحصائيات أن عدد السكان بلغ سنة 1990 تقريبا 149 مليون نسمة، لينتقل الى أكثر من 174 مليون نسمة سنة 2000،اما في سنة 2018 فقد بلغ حوالي 209 مليون نسمة، وأن الفئة العمرية25-52 هي الفئة الغالبة بنسبة تقدر ب44.09% ما ساعدها على تطوير رأس مالها البشري.
- ✓ **الصناعة:** تتمتع البرازيل بقاعدة صناعية متنوع ومواكبة للتطورات الدولية، ويعود الفضل في ذلك الى الجهود والسياسات التي قامت بها الدولة في فترة السبعينات، والمتمثلة في التسهيلات المقدمة سواءا للمنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب في مختلف الفروع الصناعية.
- ✓ **أماكن الجذب السياحي:** تمتلك البرازيل مناطق طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة بقوة لاجتذاب مجموعات سياحية كبيرة، زيادة على ذلك فقد استحدثت نوعا خاصا من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، نظير تفردها بالتراث الشعبي بالغ الخصوصية في الاحتفال بهذا النوع، أين يتم من خلاله الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا النوع من السياحة وتمكنت من استقبال 05 مليون سائح سنويا.
- ✓ **البنى التحتية:** بذلت البرازيل جهود معتبرة في بناء وتطوير الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانىء داخل الدولة وكذا المنشأة الرياضية، وذلك من أجل تعزيز المقومات الاقتصادية ودعم الثقة في الاقتصاد.
- ✓ **تعدد الأقاليم المناخية:** ساعد التنوع المناخي في البرازيل في تعدد المنتجات الفلاحية خاصة المناخ الاستوائي والذي يمتاز بغزارة أمطاره طول السنة.
- ✓ **شبكة مائية كثيفة:** تشمل الأمطار الغزيرة والمياه الجوفية والأنهار العديدة التي من بينها: نهر الأمازون، ساو فرانسيسكو ونهر برانا.
- ✓ **الغابات:** تمتلك مساحات غابية بحوض الأمازون، جعلتها توفر موارد خشبية هامة وتشير الاحصائيات في سنة 2013 بان البرازيل تحتل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج الخشب.

وعلى الرغم من كل هذه المقومات الاقتصادية إلا أن البرازيل تواجه العديد من التحديات ، لاسيما ما تعلق بارتفاع معدلات التضخم الذي وصل في بعض السنوات الى اكثر من 10% ، وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، كما أن البرازيل تعتمد بشكل كبير على تصدير السلع الأولية كالسلع الزراعية والموارد الطبيعية، وتقلبات أسعار هذه الاخيرة في الاسواق العالمية يؤثر سلبا على اقتصادها.

2- دورالاستقرار السياسي في تحقيق التنمية:

ترتبط مشكلة الفقر ارتباطا وثيقا بالحكم، فإساءة استخدام السلطة أو ممارستها بطرق ضعيفة وغير لائقة تؤثر بالدرجة الأولى على الفئات الهشة فهم الأكثر ضعفا والأكثر عرضة للمعاناة نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم، ولم تشهد البرازيل استقرارا على المستوى السياسي سوى مع انتخاب فيرناندو هنريك كاردوسو رئيسا في عام 1994، وتمكن كاردوسو من اقامة دعائم النظام المدني مستعينا بخلفيته العلمية كأستاذ لعلم الاجتماع ، وخبراته كناشط سياسي قضى فترة طويلة من عمره في المنفى ابان فترة الحكم العسكري، الى جانب خبراته كوزير للخارجية ثم وزير للمالية خلال فترة حكم اتمار أوجوستو فرانكو منذ عام 1992، وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1994 على منافسه لولا دا سيلفا بدأ كاردوسو في تنفيذ اصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه مجددا للرئاسة عام 1998، وامتنع كاردوسو عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة كما كان يرغب مؤيدوه بل وساهم بشكل غير مباشر في انتخاب لولا دا سيلفا للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد من الانتخابات الرئاسية، وقد أثرى انتخاب لولا دا سيلفا رئيسا في عام 2002 التجربة السياسية البرازيلية من عدة جوانب على رأسها مرحلة "الانتقال الديمقراطي" الى رسوخ عملية التحول الديمقراطي في البرازيل وذلك بنجاح مرشح من التيار اليساري المعارض في الوصل لسدة الرئاسة دون حدوث انقلاب عسكري، في مقابل قبول لولا داسيلفا بعدم اجراء تغيير جذري في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أرساها الرئيس كاردوسو تجنبا لتداعيات ذلك على الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد البرازيلي كما اسهمت خلفية دا سيلفا كيساري وقيادي في النقابات العمالية في تدعيم استقرار النظام السياسي والارتقاء بنشاط مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسي**(عباس ،2020،ص 359)**.

بشكل عام، كان للاستقرار السياسي في البرازيل في السنوات الأخيرة دور محوري في تحفيز الاستثمارات وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية شاملة في البلاد.

3- التعليم:

لقد أولت البرازيل اهمية كبيرة للتعليم ، واعتبر هذا الأخير أحد أهم مرتكزاتها التنموية، لذلك سعت الى زيادة الاستثمارات المتعلقة به وتحقيق مبدا التساو في التمويل بين المناطق.

وفي هذا السياق فقد أسهمت الاستثمارات الضخمة التي تقودها الدولة في التعليم في تحسين نتائج التنمية، فقد بدأ التحول في التعليم بتوزيع متساو للتمويل بين المناطق والولايات والبلديات ، و يضمن الصندوق الوطني لتطوير التعليم الابتدائي، الذي أنشئ سنة 1996 ، الحد الأدنى الوطني لنصيب الطالب من الإنفاق في التعليم الابتدائي ،حيث زادت الموارد لطلاب المرحلة الابتدائية في ولايات الشمال الشرقي والشمال وغرب الوسط، وخاصة في المدارس التي تديرها البلديات، وأمن برنامج " التمويل حسب عدد الطلاب"، حافزا كبيرا للنظم المدرسية لزيادة معدلات الالتحاق وطلب من الولايات تقسيم المدارس الحكومية والبلدية الحصول على الحد الأدنى لنصيب الطالب من الإنفاق**(عباس ، 2020،ص365).**

بشكل عام، فقد شكل التعليم المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل على المدى الطويل من خلال تنمية رأس المال البشري وتعزيز الابتكار والتوظيف والتنمية المستدامة، من خلال ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

4- تنفيذ برنامج للتقشف:

نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، والمهم أنه عند تولي" لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بداه سلفه "كاروسو" بل استمر فيه وسط توقعات ومخاوف الطبقات العليا حيث لجأ للصراحة والمكاشفة ، وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية**(قطوش،2017،ص 49).**

5- استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الانتاج الوطني:

تبنت البرازيل العديد من الاستراتيجيات بهدف حماية انتاجها الوطني والنهوض بأداء وفعالية شركاتها، باعتبار أن ما ميز هذه الشركات في سنوات السبعينات هو تخلفها وعدم مسايرتها للتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم آنذاك وهو ما أدى الى ضعف تنافسيتها .

ومن بين الاجراءات التي قامت بها الدولة من أجل انجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وتنمية وتحسين اداء شركاتها هو**(ملال ،2022، ص 4):**

- توفير خدمات البنية التحتية والتي شهدت تغييرات تنظيمية مكثفة ابتداءا من سنة 1975، ووضع القواعد والتخصصات النموذجية للاستثمارات الوطنية.
- اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت بالأساس في تبني مستويات عالية من الحماية التجارية ومنح الاعفاءات الضريبية على الصادرات وتمويل الانشطة المبتدئة واستحداث خدمات الترويج التجاري.
- الاعتماد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية الى القطاع الصناعي، بحيث تمكن من انشاء مؤسسات عمومية كبيرة أوكلت لها مهمة تطوير الصناعات الثقيلة.

- تعزيز القدرة التنافسية في الفروع التي تمتلك فيها البرازيل العديد من المؤسسات والقدرات الانتاجية والتي من بينها: السيارات، السلع الرأسمالية، المنسوجات والملابس، الخشب والأثاث والعطور، ومستحضرات التجميل، الهندسة المدنية، الخدمات، الشحن، الجلود الكبيرة والصناعية، الصناعات الزراعية، القمح، السلع الكهربائية ولعب الأطفال.
- استحداث آليات وأجهزة إدارية تقوم على تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة.

6- استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمدة على التكامل الاقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية:

خلال العقود القليلة الماضية لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما للغاية في التصنيع البرازيلي، خاصة وانه كان ينظر الى الرأسمال الأجنبي بتعاطف من جانب الغالبية العظمى من التيارات السياسية والأحزاب، الذين يرون أنه مصدر للتوظيف وتحديث الاقتصاد لذلك سعت الدولة الى مجموعة من السياسات والاستراتيجيات كان من بينها (ملال ،2022، ص ص 4-5):

- اتخذت البرازيل مجموعة من المعايير لتنظيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، كان اهمها عدم التمييز من حيث القيود الجمركية الواسعة وغير الجمركية المفروضة على الواردات، فقد كان السوق المحلي الكبير والديناميكي المحمي من جميع أنواع الحواجز التجارية العامل الرئيسي الذي جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البرازيل، لذلك شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البرازيل تنوعا من حيث دول المصدر والمنشأ والقطاعات التي تستهدفها هذه الاستثمارات، مما اسهمت في نمو حصة الاستثمار الأجنبي المباشر غفي استثمارات الدولة وانتاجها وتجارتها الخارجية على مدار العقود الثلاثة الاخيرة.
- استراتيجية السياسة الخارجية البرازيلية بحيث اتخذت ثلاث مواقف اساسية الاول هو العمل على ايجاد تكامل صلب في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، الثاني هو العمل على تكوين علاقات متميزة مع الدول الافريقية (نظمت قمة افريقية أمريكية جنوبي)، وأخيرا هو التوجه الى الشرق الأوسط أو العالم العربي.
- أسهمت الاصلاحات الاقتصادية في دستور 1991، وبالتحديد في المادة 171 في زيادة سياسة الانفتاح، من خلال رفع بعض الآليات التي كانت تقيد تدفق راس المال نحو الداخل وكذا رفع القيود المفروضة على دخول وتشغيل الشركات الأجنبية، وتمكين هذه الأخيرة من المشاركة في عمليات الخصخصة، وبعض الاستثمارات التي كانت محتكرة من قبل الدولة البرازيلية.
- اتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من السياسات والتدابير المصممة مباشرة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت في تبسيط عمليات التسجيل المطلوبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من أجل تقليل التكاليف الادارية، إضافة الى ذلك فقد تم انشاء وكالة في سنة 2002 لتشجيع الاستثمارات بين الحكومة الفدرالية والكيانات التجارية الأفقية والقطاعية، وتوفير

المعلومات عن الفرص واللوائح والحوافز والعوامل الأخرى ذات الصلة بقرارات الشركة الأجنبية للاستثمار في البرازيل.

7- المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية:

تعد المقاربة التشاركية أحد أهم الآليات التي من شأنها مساعدة الدول والحكومات على حل المشاكل واقتراح المشاريع، حيث أنها تساهم في ايجاد وتكوين المجتمع المدني والذي بدوره يساعد على قيادة النظام السياسي القائم على تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، وقد أدركت البرازيل ذلك وعملت على تشجيعه وتدعيمه وشجعت الافراد على الانخراط في الجمعيات والمنظمات الهادفة الى تحسين معيشتهم والارتقاء بها عن طريق تقديم المشورة والمساعدة لصناع القرار.

وقدتزايدت مجالات الحوار بطريقة أثرت في أداء الحكومة ،ويظهر هذا التأثير الحقيقة التي مؤداها أن الحكومة قامت بين عامي 2003 و2006 برعاية أربعين مؤتمرا وطنيا عالجت قضايا لم يتناولها من قبل بطريقة محددة ، كما انعكس تزايد اتساع مجال الحوار الاجتماعي على تزايد عدد المجالس الوطنية لحقوق الانسان وهي محافل دائمة يناقش فيها الممثلون من منظمات المجتمع المدني ومن الكيانات الحكومية أولويات وضع السياسات العامة لحق الانسان والاشراف على تنفيذها ، وتطبيقا للديمقراطية التشاركية جاءت تجربة" الموازنة التشاركية" للإدارة المحلية والتي تم تطبيقها في مدينة " بورتو أليجري" وبعض المدن الأخرى، حيث تم استدعاء جمهور المواطنين لحضور الاجتماعات العامة لتحديد أولويات الانفاق العام على المرافق والخدمات العامة في المدينة، والتفاوض حولها مع عمدة المدينة والنواب المنتخبين في المجلس المحلي(**سراغني ،2016،ص524**).

III. المقاربة البرازيلية للقضاء على الجوع والفقر:

من بين أهم البرامج التي اعتمدتها البرازيل للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان نجد:

1. **برنامج القضاء على الجوع**: أطلق برنامج القضاء على الجوع سنة 2001 وشرع في تنفيذه سنة 2003، استند مشروع القضاء على الجوع الى افتراض مفاده ان لجميع الناس الحق في الحصول على الغذاء بكمية وجودة كافيتين لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والحفاظ على صحتهم، ومن هذه السياسات(**عباس ،2020،ص 360**) :

- ✓ **السياسات الهيكلية**: تعمل هذه السياسات على زيادة دخل الاسر وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق الحصول على الغذاء السليم والحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل(توليد فرص العمل والدخل، الضمان الاجتماعي المعمم، تحفيزات الزراعة الاسرية....الخ).
- ✓ **السياسات الخاصة**: وتتناول: برنامج بطاقات الغذاء، مخزونات الأمن الغذائي، توسيع برنامج غذاء العمال، عمليات مكافحة النقص في التغذية لدى الطفل والأم....الخ.
- ✓ **السياسات المحلية**: تطبق هذه البرامج على مستوى البلديات والولايات ومعظمها بشراكة مع المجتمع المدني وهي تتفرع الى ثلاثة أقسام رئيسية، المدن الكبرى(المطاعم المدعمة من أجل السكان الفقراء، بنك الطعام، شراكات مع تجار التجزئة...الخ)، المدن الصغرى والمتوسطة(شراكات مع تجار التجزئة، تحديث مرافق التموين،...الخ)، المناطق الريفية(دعم الزراعة الاسرية، دعم الانتاج من اجل الاستهلاك الذاتي).
- ✓ **الاقتصاد التضامني**: أنشأت الحكومة البرازيلية سنة 2003 أمانة وطنية للاقتصاد التضامني ، يوجد في البرازيل أكثر من 22 ألف مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد التضامني معظمها تعاونيات عمالية ومؤسسات انتاجية تشغل أكثر من 1.7 مليون عامل.
- ✓ **تقديم اعانات الطاقة**: بعد الغاء دعم الغاز النفطي المسال سنة 2001 استحدثت الحكومة البرازيلية إعانة دعم جديدة للغاز النفطي المسال سنة 2002 لمساعدة الأسر منخفضة الدخل في شراء هذا الوقود من خلال تقديم كبونات الغاز.
- ✓ **توفير السكن " برنامج منزلي حياتي"**: أطلق هذا البرنامج للسكن الاجتماعي الذي جاء لتعويض نقص السكن في مارس 2009 بميزانية أولية قدرها 18 مليار دولار ، وصمم لبناء مليون بيت للأسر منخفضة الدخل بحلول نهاية سنة 2011 ، وأعلن عن المرحلة الثانية من البرنامج المدمج في البرنامج الحكومي لتسريع وتيرة النمو في مارس 2010 بميزانية قدرها 153 مليار دولار للفترة 2011-2014،التزم البرنامج ببناء 02 مليون منزل اضافي.
- ✓ **توفير الوجبات المدرسية**: وهو يعمل على تقديم وجبات مجانية لجميع تلاميذ المدارس العامة الذين بلغ عددهم في سنة 2012 اكثر من 43 مليون طفل عنم طريق تخصيص 30 % على الأقل من نفقاتها على الاغذية لعمليات الشراء المباشر من المزارعين.

- ✓ **حماية الفئات الهشة:** في هذا الصدد عملت البرازيل على توفير الحياة الكريمة للمسنين والمعاقين والمشردين .
- ✓ **الحماية والضمان الاجتماعي:** وسع دستور عام1988 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في اطار نظام الضمان الاجتماعي، حيث اعترف بنظام الاقتصاد المنزلي ضمن الأنشطة الزراعية، والحق في الحد الأدنى لتغطية الرعاية الاجتماعية بالنسبة للأشخاص المسنين والمعاقين والأرامل، وقد تم الاحتفاظ بهذا النظام في دستور1998، وبغية الوصول الى أفقر السكان الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية، اعتمدت البرازيل استراتيجية "البحث الفعال" التي تهدف الى تحديد جميع الفئات التي تستوفي الشروط الأساسية وادراجها في السياسات الاجتماعية بشكل فعال، وقد تمكنت في فترة وجيزة من جوان الى ديسمبر2011 من تسجيل 499 الف أسرة واستفادتها من المنح العائلية.
- ✓ **خطة البرازيل دون فقر مدقع (بؤس):** تمثل هذه الخطة نهجا الى سياسات الحماية الاجتماعية التي سنتها الحكومات السابقة، وهي تدعو الى نهج متعدد الأبعاد ومركز وممول من قبل الحكومة الاتحادية بهدف الحد من الفقر، وأطلقت هذه المبادرة سنة 2011 وهي استراتيجية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2014، يجمع البرنامج بين مفهوم الحماية الاجتماعية ومفهوم النهوض الاجتماعي وبالتالي تتضمن هذه الخطة ثلاثة التزامات رئيسية هي :
  - رفع نصيب الفرد من دخل الأسرة للسكان المستهدفين.
  - توسيع فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية.
  - توفير فرص الحصول على الوظائف والدخل من خلال مبادرات الادماج في الأنشطة المنتجة.

2. الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر(الاعانات الاجتماعية):

وهي سياسة الاعانة البرازيلية المعروفةبـ (بولسافاميليا BOLA FAMILIA) وهو برنامج بدأ منذ تصف التسعينات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان اجمالي الانفاق على البرنامج يصل الى 0.5% من اجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر بين 6و9 مليار دولار، ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقرية بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تعرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا، والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم، وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة تحصل الاسرة على دعم بمتوسط يبلغ 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلد، وتصرف الاعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الاعانات بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة، وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي فقد وصل عدد المستفيدين الى نحو 11 مليون أسرة وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي**(قطوش،2017،ص50).**

IV. الدروس المستفادة من النموذج التنموي البرازيلي :

بعد استعراض أهم المرتكزات التنموية التي ميزت التجربة التنموية البرازيلية وبنيت عليها، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس والعبر يمكن للدول النامية على غرار الجزائر الاستفادة منها واستنساخ بعض مقوماتها، يمكن اجمالها فيما يلي(**قطوش،2017، ص ص 55-56**):

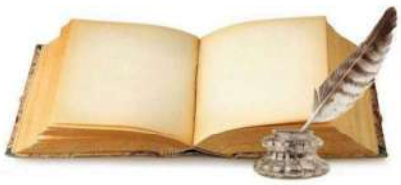
- ✓ **الارادة السياسية والرؤية الواضحة للو اقع:** إن اول ما يستفاد من هذه التجربة هو أنه بالرغم من شساعة مساحة البرازيل وكبر عدد سكانها إلا أنها استطاعت التغلب على كل ما من شأنه أن يعيق عملية التنمية والقضاء على الفقر ، وهذا لم يأت صدفة بل بالإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة لواقع البرازيل.
- ✓ **توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه:** لا يمكن لأي برنامج موجه للشعب أن ينجح دون توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يحتم ضرورة توفر الصدق والشفافية في التعامل مع الشعب من طرف أصحاب القرار.
- ✓ **ضرورة المشاركة الشعبية:** لقد كان برنامج التقشف الذي طبقه " ألولا دا سيلفا" بمثابة مخاطرة، حيث أن الشعب البرازيلي وضع كل ثقته في هذا الرجل لدافع أساسي ألا وهو القضاء على الفقر وحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع، وقد كان من المنطقي أن تؤدي سياسات التقشف الى مزيد من المعاناة لدى الفقراء، لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن صدقه وإعلانه بكل شجاعة الى شعبه أنه لا مفر من الالتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الاقتصادية وتوجهه بشكل مباشر الى الشعب ليطلب دعمه في تنفيذ برنامج الاقتصادي هو ما كتب له النجاح، تجسيدا آخر لأهم مؤشرات الحوكمة الا وهو المشاركة الشعبية.
- ✓ **توفر المناخ الديمقراطي لعملية التنمية والقضاء على الفقر:** إن ضرورة توفر مناخ ديمقراطي ملائم لعملية التنمية والقضاء على الفقر، هو ما جعل البرازيل تحقق انجازا اقتصاديا كبيرا على أرض الواقع ومن المهم الاشارة الى ان "لولا" وصل الى الحكم بعد 17 عاما من بدأ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية المؤسسية بعد فترة طويلة من الحكم العسكري القمعي في البلاد، ومن الجدير بالذكر أن "لولا" لم يكن له أن يحقق هذا التقدم الاقتصادي في ظل غياب الديموقراطية أو حتى في أثناء سنوات التحول الديمقراطي الأولى، وهو تجسيد آخر تجسيد آخر لأحد أهم مؤشرات الحوكمة ألا وهو الديمقراطية.
- ✓ **وضع بذور للتنمية تكون منطلقا لتحقيق التنمية مستقبلا:** قد لا نستطيع تحقيق تقدم اقتصادي ملموس، لكن هذا لايعني عدم وضع على الأقل بذور للتنمية من أجل جعلها منطلقا في تحقيق التنمية مستقبلا، فعلى الرغم من أن النجاح والتقدم الاقتصادي كان حليف "لولا" إلا أنه لا يمكن اغفال وضع بور الاصلاح في عهد سلفه إكاردوسو" حتى أن برنامج "بولسا فاميليا" الشهير انطلق في عهد "كاردوسو" .
- ✓ **الحفاظ على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها:** وذلك قصد اتاحة الفرصة للآخرين من أجل المشاركة بأفكار جديدة من شأنها تحقيق تقدم في عملية التنمية، فتحقيق لنجاح واكتساب الشعبية العارمة لم تجعل "لولا" يستغل ذلك ويسعى لتغيير الدستور البرازيلي ليتمكن من اعادة ترشيحه مرة ثالثة كما فعل جاره" شافيز" في فنزويلا، على الرغم من التأكيد أن هذا الأمر كان بالفعل مطلبا برازيليا شعبيا حقيقيا.

- ✓ **تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا:** فقد قدم برنامج "بولسا فاميليا" تجربة تستحق الدراسة والتكرار فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كان برنامجا مشروطا كما سبقت الاشارة اليه، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الاعانة الا في حالة التزامه بإرسال أولاده الى المدارس او التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية اذا فقد كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبرون على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية وهي تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا.
- ✓ **الاهتمام بتطوير الانتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي:** وفي الوقت نفسه اتباع سياسات اقتصادية تكون من شانها رفع القدرة الشرائية لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم، كما لا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثرا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي وصلت ذروتها في 2008.
- ✓ **الارادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري:** إن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة "لولا دا سيلفا" أو سلفه "كاردوسو" أو خليفته "روسيف" بل هي تجربة نجاح ما كان لها لن تحدث لو لم تتوفر الإرادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري لأهمية النهوض، فالشعب البرازيلي بطبقاته الفقيرة هو من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تعافى الاقتصاد البرازيلي وهو الذي ينتج ويصدر رغم وجود عصابات المخدرات، كما أنه هو من استطاع تقديم عروض ناجحة وقوية وصادقة مكنت البرازيل من الحصول على تنظيم أهم حدثين رياضيين في العالم وهما بطولة كاس العالم في 2014 بعد منافسة قوية مع الولايات المتحدة والتي كان يتزعم حملة الترويج لها الرئيس اوباما بنفسه، بالإضافة إلى الألعاب الاولمبية في 2016 والتي فازت بها ريو دي جانيرو بعد منافسة قوية مع مدريد لتكون بذلك أو دولة في امريكا الجنوبية تقام بها الاولمبياد في التاريخ، وقد قال لولا في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الأولمبياد وهو يبكي " لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز بالاولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضا بينما قدما قلبا و روحا "،وأضاف "اعترف لكم بانني لو مت الان فان حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الاقتصاد البرازيلي وعظمتنا الاجتماعية وقدرتنا على تقديم خطة ناجحة".
- ✓ **مراعاة حقوق الطبقات الغنية:** تقدم التجربة البرازيلية تصورا عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيد عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وانما أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدي الى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

المحاضرة السابعة :

التجربة التنموية الماليزية، مقوماتها والدروس المستخلصة منها

I. بطاقة تعريفية عن ماليزيا وتاريخها
II. أسس وركائز النموذج التنموي الماليزي
III. المقاربة الماليزية لمكافحة الفقر
IV. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الماليزي



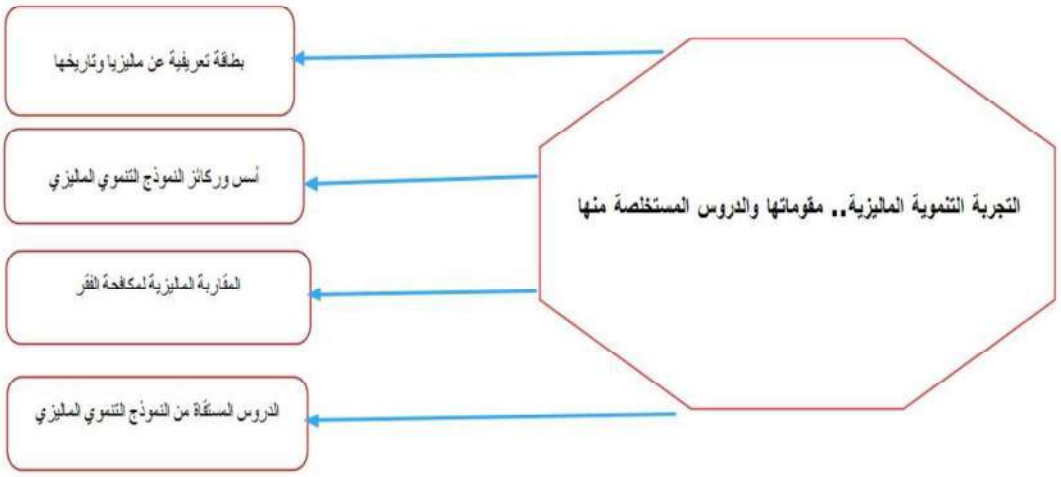
المحاضرة السابعة: التجربة التنموية الماليزية، مقوماتها والدروس المستخلصة منها

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على دولة ماليزيا وتاريخها
- أن يتمكن الطالب من معرفة أسس وركائز النموذج التنموي لماليزيا
- أن يتمكن الطالب من التعرف على المقاربة الماليزية لمكافحة الفقر
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية الماليزية

ثانيا: محاور المحاضرة

- بطاقة تعريفية عن ماليزيا وتاريخها
- أسس وركائز النموذج التنموي الماليزي
- المقاربة الماليزية لمكافحة الفقر
- الدروس المستقاة من النموذج التنموي الماليزي



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة التنموية الماليزية...مقوماتها والدروس المستخلصة منها

تمهيد:

تعد التجربة التنموية الماليزية من أهم التجارب التنموية الرائدة في العالم ، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية بكل أبعادها هي سياسة الاعتماد على الذات ، ويقول جوزيف ستجليتز وهو اقتصادي أمريكي وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001 "... في هذا الصدد أنه منذ اربعين سنة خلت كانت ماليزيا من أفقر الدول في العالم وبعد استقلالها لم تتبع توجهات وتعليمات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسويين " ، وقد وضعت ماليزيا خططا للقضاء على الفقر المدقع ، كما أنها وفي مجال التوزيع فقد استطاعت أن تدمج الفئات المتواضعة والعمالة الأجنبية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ،إضافة الى العديد من السياسات كما سنراها لاحقا ، والتي كان لرئيسها السابق محمد مهاتير الفضل الكبير في اقتراحها وتجسيدها ،والتي نهدف من خلال تبيانها إلى التعرف على هذه التجربة الرائدة قصد الاقتداء بها والاستفادة منها، وهذا لما حققته من إنجازات كبيرة وقفزات هائلة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية .

I. بطاقة تعريفية عن ماليزيا وتاريخها:

1. تاريخ ماليزيا:

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا تبلغ مساحتها 329750 كلم 2 ، وهي بلد إسلامي مليء بالموارد ، يملك موقعا استراتيجيا فريدا، إلا أن سقوطه تحت الاحتلال الأوروبي جعله بلدا فقيرا قسمه ومزقه وفرق بين أبنائه، لولا معجزة حولته من بلد معرض للانقسام والتدمير إلى كبرى دول العالم في معدلات النمو الاقتصادي، وهي دولة اتحادية ملكية دستورية عاصمتها كوالالمبور ويبلغ عدد سكانها يبلغ عدد سكانها 33.130.162 مليون (2022)، وهي عبارة عن أرخبيل من الجزر والممالك التي يحكمها المسلمون الملاي منذ مئات السنين ، حيث جعلها موقعها الاستراتيجي على مضيق مالقا معبرا لجميع الرحلات البرية والبحرية بين جنوب شرق آسيا وأوروبا، لكنه أيضا جعلها مطمعا للغزاة والمحتلين عبر العصور، حيث احتلها البرتغاليون 130 سنة ثم سقطت في أيدي الهولنديين والذين حكموها 150 سنة ، ثم احتلها الانجليز الذين أطلقوا عليها اسم ملايا ، وعمد الانجليز على تغيير الطبيعة السكانية للبلاد فبعد أن كان سكانها جميعا من الملاي المسلمين أغرقوها بالعمال المهاجرين من الصين ليصبحوا أغلبية في عض الأقاليم وليصلوا مع الوقت الى مفاصل الدولة ،ليشكلوا فيما بعد خطرا على الدولة، وفي سنة 1957 استقلت ماليزيا عن بريطانيا ، وفي سنة 1963 شكل الاتحاد الماليزي كدولة حديثة إلا أن الصيني" لي كوان يو" رئيس حكومة إقليم سنغافورة قاد تمردا كبيرا للأغلبية الصينية في ماليزيا بهدف حشد الصينيين وتوحيدهم ضد ما سماهم هيمنة الملاويين المسلمين في الاتحاد الماليزي ، واشتعلت على إثر ذلك اضطرابات ضخمة أدت لأعمال عنف كادت أن تؤدي باتحاد الملاي كله، حيث أراد الصينيون مشاركة أبناء البلاد الملاويين في الحكم غير أنهم أرادوا أن تكون لهم اليد العليا في البلاد، وأمام خوف قادة ماليزيا من أن تفلت الأمور من أيديهم وتفطنهم للمؤامرة المحاكة ، كان لابد لهم من اتخاذ قرار تاريخي بالتضحية بسنغافورة والحفاظ على ماليزيا ، وفي يوم 09 أوت 1965 استيقظ العالم على خبر طرد سنغافورة من الاتحاد الفدرالي الماليزي ، لتخسر ماليزيا أحد أهم أقاليمها وأحد أهم موانىء العالم ،وفقدت السيطرة التامة على مضيق مالقا ليصبح ممرا دوليا ، لا يحق لماليزيا فرض رسوم على المرور به بعد استقلال سنغافورة والأصعب من ذلك هو تبني الغرب لسنغافورة كمدينة مركزية تجارية لكبرى الشركات العالمية ، وهو ما أفقد ماليزيا مكانتها العالمية

وأصبحت لها غالبية تعاني الفقر والبطالة وأقلية صينية تتحكم في اقتصاد البلاد وشركات بريطانية تفوق سلطة الحكومة، هكذا كان الحال لسنوات بعد الاستقلال إلى أن عرفت ماليزيا رئيس وزرائها الرابع وصانع نهضتها الحديثة مهاتير محمد الطبيب والسياسي البارع الذي تسلم السلطة سنة 1981 ، والذي حول الفشل إلى نهضة اسطوري

خريطة ماليزيا



2. **معلومات اقتصادية عن ماليزيا:**

العملة	رينجيت ماليزي	**حجم الصادرات لسنة 2017**	63 2بليون دولار
الناتج الإجمالي لسنة 2017	314.5 بليون دولار	**حجم الواردات لسنة 2017**	197 بليون دولار
اجمالي الاحتياط لسنة 2018	110 بليون دولار	**السكان تحت خط الفقر لسنة 2016**	%0.4
متوسط دخل الفرد	28681 دولار	**نسبة البطالة لسنة 2017**	%3.4

II. أسس وركائز النموذج التنموي الماليزي:

1. المقومات الطبيعية والاقتصادية :

تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا، وهي تزخر بمقومات طبيعية وموارد اقتصادية هامة مكنتها من بناء اقتصادها، حيث يشكل احتياطي الغاز الطبيعي النسبة الأكبر، يليها القصدير، الفحم، الخشب، كما ساعدت طبيعية مناخها على جعلها بلدا زراعيا منتجا لعديد المنتجات الزراعية التي شكلت مصدرا هاما وثروة طبيعية يعتمد عليها الاقتصاد الماليزي(**طواهرية،2022،ص1460**).

ويشار في هذا المقام الى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لماليزيا سمح أن تكون على طرق التجارة البحرية الدولية، مما منحها موقعا استراتيجيا مهما، كما أن مناخها المداري المعتدل يعد أحد ميزاتها الطبيعية باعتبار أنه مناخ حار ورطب طوال العام يساعد على تنوع الزراعة وإنتاج المحاصيل المختلفة، اضافة الى التنوع البيولوجي الكبير الذي يتمتاز به ماليزيا على غرار الغابات المطيرة والشعاب المرجانية، والتي تعد مصدرا للموارد الطبيعية.

2. شخصية رئيس الوزراء محمد مهاتير[1]:

حيث يرجع الفضل له في رفع مكانة ماليزيا من قائمة الدول السائرة في طريق النمو الى الدول المتقدمة ، و أتيحت له الفرصة ليحول أفكاره الى واقع عملي، ولعل أبرز ما يميز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها أنتجت 80% من سيارتها ، كما بلغت السلع المصنعة المصدرة يشكل 85% من اجمالي صادراتها.

وقد جمعت شخصيته بين خصائص الشخصية التسلطية وصفة النشاط والاستقلالية، المحب للتطوير واحساسه بتحقيق الذات فقد كان دائما يخطط لعمله ويعمل لخططه، وكان يؤكد على اهمية الحصول على المعرفة، وتقديم الافكار الجديدة التي هي حجر الاساس لتقدم الدولة وهذا ما جعله مميزا عن السياسيين الاخرين فركز على تعلم الانجليزية ليكون الماليزيون قادرين على المنافسة في عصر العولمة، كما انه لا يؤمن بقيمة المساواة بين البشر لان التفاوت امر طبيعي فضلا عن اقتسام الثروة بالتساوي يؤدي الى افقار الجميع واما عن رؤيته في التعددية العرقية في المجتمع الماليزي فقد بدا سياسته في اذبة الحواجز العرقية من خلال المدارس القومية التي تضم طلاب الملايا جنبا الى جنب مع نظرائهم الصينين والهنود وتحفيز شعب الملايا على تعلم الطبيعية والتكنولوجيا وتبني السياسة الاقتصادية الجديدة التي تلتها سياسة التنمية القومية التي تقوم على دعم الملايا في كافة المجالات دور الاضرار بالعرقيات الاخرى، وقد شهدت البلاد تطورات ايجابية مقارنة بالدولة المسلمة الاخرى سعيا الى مصاف الدول الصناعية مع حلول 2020 (**قبها أبو جابر،2022، ص35**).

[1]- محمد مهاتير من مواليد سنة 1925 بولاية كيداه بماليزيا، درس الطب بكلية" المالاي" في سنغافورة، وقام بدراسة الشؤون الدولية بجامعة هارفاد بالولايات المتحدة الامريكية سنة 1967، وقد قام بعد تخرجه بالعمل بمهنة الطب بعيادته الخاصة ، حيث كان يعالج الفقراء مجانا، كما عمل كضابط طبيب بسلاح الخدمات الطبية ، وعرف عن مهاتير باهتماماته السياسية فانظم لتنظيم اتحاد الملايو حيث تدرج فيه حتى أصبح عضوا للمجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني ، وقد صعد نجمه في الحياة السياسية حتى تولى رئاسة وزراء بلاده سنة 1981 الى سنة 2003

وقد سعت ماليزيا من خلال الاستراتيجية الوطنية التي تبناها صانع نهضتها "مهاتير محمد" الى مايلي **(قبها أبو جابر،2022، ص37):**

- ✓ إيجاد إطار عمل إداري وقانوني من أجل زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- ✓ تحسين الظروف الاقتصادية وا لاجتماعية وإشباع حاجات أساسية للموظفين في القطاع العام والخاص.
- ✓ تحسين مستويات تقديم الخدمات الصحية، ورفع مستوى التعليم والوعي ا لاجتماعي.
- ✓ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وجعلها أكثر مساهمة في الكشف عن مآرب الفساد بكل أنواعه، وبالتالي فإن كل الإجراءات التي اتخذتها ماليزيا في إطار استراتيجيتها الوطنية ساهمت في تحقيق النتائج الآتية:
  - ❖ زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي، وتقوية الهياكل المؤسساتية للدولة.
  - ❖ تحقيق الرضا والقبول لدى المواطن الماليزي تجاه النظام الحاكم ومؤسساته.
  - ❖ تحقيق ا لاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية.
  - ❖ زيادة درجة المشاركة السياسية للمواطنين الماليزيين في العملية السياسية كالانتخابات، نتيجة الثقة بين المواطنين ونظام الحكم ومؤسساته السياسية والإدارية.

كما تبنى محمد مهاتير مقاربة دينية تعتمد على الدين الاسلامي ومبادئه في مختلف المجالات والقطاعات، حيث امن مهاتير بفكرة أنهم كأسلافهم المسلمين ابان العصر الذهبي، لديهم رؤية تنسجم مع جوهر الاسلام وروحه، وتبعا لهذه المقاربة الدينية تبنى مهاتير العديد من البرامج والاجراءات على غرار تأسيس البنك الاسلامي للتنمية سنة 1983، وانشاء العديد من شركات التامين الاسلامية بدءا من سنة 1983،اضافة الى تعديل القوانين وفق مبادىء الشريعة الاسلامية ، مع اجبارية تدريس الثقافة الدينية في المدارس والجامعات.

3. **الاهتمام بالمورد البشري:**

ركزت ماليزيا على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته فأكدت على تمسكها بالقيّم الأخلاقيّة والعدالة والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين، وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية**(طواهرية،2022،ص1463).**

4. تطبيق النظرة الاسلامية للنظام الاقتصادي:

تقوم فلسفة التجربة الماليزية على الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي، وذلك في عدة نقاط، نلخصها فيما يلي(**طواهرية،2022،ص ص 1468-1469**) :

- ✓ **الملكية المزدوجة:** حيث يحمي النظام الاسلامي الملكية الخاصة إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد على توسع وليّ الأمر في الملكية العامة.
- ✓ **الحرية الاقتصادية**: والتي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار المصلحة العامة، من خلال تهيئة المناخ له ومراقبة نشاطه ليتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية.
- ✓ **العدالة الاجتماعية**: تتمثل في التوزيع العادل للثروة والدخل بين كافة أطياف المجتمع الماليزي دون تمييز، وهو ما يحقق التكافل الاجتماعي والتوازن العام.
- ✓ **وصول نسبة الفائدة الى الصفر**: وهو ما يوافق تحريم الربا في الشريعة الإسلامية.

5. الاهتمام بالتعليم:

اهتم محمد مهاتير بالتعليم وجعله ذو أولوية ، حيث كان اهتمامه به منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فجعل هذه المرحلة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم واشترط ان تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة كما تم إضافة مواد تنمي المعاني الوطنية وتعزز روح الانتماء للتعليم الابتدائي أي في السنة السادسة من عمر الطفل، ومن بداية التعليم الثانوي تصبح العملية التنموية شاملة فبجانب العلوم والآداب تدرس مواد خاصة بالمجالات لمهنية والفنية والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم، والى جانب ذلك كان انشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من اشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي،الذي ترعاه وزارة الموارد البشرية(**طواهرية،2022،ص1466**) .

تبعا لما سبق يمكن القول ان ماليزيا تبنت مقاربة في مجال التعليم تقوم على الزاميته، وتحسين الظروف المرتبطة بها لاسيما من خلال تبني خطة لإدخال الحاسب والانترنيت في كل مدرسة بدءا من سنة 1996، وانشاء المدارس الذكية التي توفر للطلاب شبكات الاتصال وتقنيات حديثة للتعلم، إضافة الى ابرام اتفاقيات وبرامج توأمة مع جامعات الدول المتقدمة لإتاحة الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة تكوينهم الجامعي وتوسيع معارفهم، كما قامت ماليزيا بفتح المجال لإبرام اتفاقيات بين القطاعين العام والخاص لتقوية مراكز البحوث وربط الانشطة البحثية بالمصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية.

6. سياسة النظر نحو الشرق:

دعا محمد مهاتير منذ توليه رئاسة الوزراء عام 1981 إلى "سياسة النظر شرقا" والمقصود بها اعتناق قيم العمل السائدة في اليابان والتي تقوم أساسا على الانضباط الشديد، والإخلاص التام لجهة العمل والحرص على اختيار المدربين المتميزين ليكونوا قدوة لموظفيهم ، معنى هذا أن رئيس الوزراء السابق لماليزيا انتهج سياسة العمل اليابانية التي تقوم على الانضباط و التزام الوقت والإخلاص للعمل وبذل الجهود للحصول على نتائج قيمة تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، فقام محمد مهاتير باختيار مدربين ذوي كفاءة عالية من أجل تدريب الموظفين العاديين ويكونوا قدوة لهم، كما انتهج أيضا قانون أخلاقي أساسه القيم الإسلامية التي تحث على إتقان العمل، فبين أن بين طوكيو ومكة معايير القيم الإيمانية التي تمثلها مكة المكرمة وقيم العمل اليابانية التي رمز لها بعاصمتها طوكيو وهو قائل: إذا أردت الصلاة فسأذهب إلى مكة وإذا أردت العمل فسأذهب إلى اليابان، و رأى محمد مهاتير أن ماليزيا لا يمكن أن تفصل من قيم أمتها الإسلامية كما أنها جزء من المنظومة الحضارية الإسلامية، أي أن هناك معايير إيمانية مشتركة بين مكة واليابان، فلما نقول مكة معناه وجود قيم إسلامية مطبقة وإذا قلنا اليابان أين يوجد العمل، الالتزام، تكثيف الجهود، وجود أهداف مستقبلية...، وبالتالي عند جمع هذه القيم التي تؤمن بها اليابان مع القيم الإسلامية التي تدعوا إلى ذلك أيضا تكون ماليزيا إذن شقت طريقها نحو الحضارة(**بلحنافي ،2022،ص1116**).

وقد أسفرت سياسة التوجه نحو الشرق من تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ماليزيا ودول شرق آسيا، وزيادة استثماراتها ، كما ساعدت في تحديث البنية التحتية وتطوير القطاعات الصناعية في البلاد ، ومكنتها من الاستفادة من الخبرات الآسيوية لا سيما من خلال التعلم من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة في دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وزيادة التعاون الاقتصادي والتكنولوجيا بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية من دول شرق آسيا إلى ماليزيا.

7. المقاربة الماليزية في التصنيع ومجابهة الأزمات:

تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغيير الاستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة 1958، فقد كانت الاستراتيجية القديمة ابان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الاجنبية خلال تلك الفترة، ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق اية اهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما أن هذه الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير ايجابي على الطلب على العمالة او وجود قيمة مضافة عالية، وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع وبدا التركيز على صناعى المكونات الالكترونية وهي صناعات تعتمد لى العمالة الكثيفة مما ادى الى تخفيض معدلات البطالة، وتحسين في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية ابان فترات الاحتلال وكذلك السكان الاصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الاغلبية في ماليزيا وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الانجليزية والصينية ، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينات(**محمد صادق اسماعيل،2014، ص ص 50-51**)، ويمكن تلخيص أهم المقاربات التي تبنتها ماليزيا في مجال الاقتصاد فيما يلي:

- **تبني النظام المصرفي الإسلامي :**

لقد تفطن محمد مهاتير في الخطة التنموية التي تضمنها مشروع الحكومة (1980-2000) الى أن جعل ماليزيا بلدا قويا ومتطورا في جميع القطاعات الاقتصادية يحتاج الى مشاركة واسعة من الشعب الماليزي الذي أغلبه من المسلمين(الملايو) ، وبما أن الدين الاسلامي يحرم المعاملات الربوية كان لابد من تبني مقاربة مصرفية اسلامية حتى يتم ادماج فئة الملاويين في الاقتصاد الماليزي، وحتى لا يكون التعامل الربوي الذي توفره المصارف التقليدية عائقا أمام مشاركتهم في الحياة الاقتصادية ،وقد كان لنجاح صندوق صندوق الحج الماليزي الأثر الكبير في تحقيق اللبنة الأولى في الصناعة المصرفية الإسلامية والذي تأسس سنة 1963 حيث قدرت المدخرات في السنة الأولى من انشائه بما يعادل 49600 دولار أمريكي من 1281 مودعا وكانت الودائع تنمو بشكل سريع جدا ، وقد تطور هذا الصندوق واصبح يدعم مشاريع تنموية في عديد الميادين على غرار الزراعة وصناعة السكر، والسياحة وصيانة الكمبيوتر....الخ.

وقد روجت بعض المؤسسات الاسلامية نظام الادخار الاسلامي والعمل به بين المسلمين وذلك لترغيب المسلمين في الادخار والاستثمار في المشروعات الاقتصادية الماليزية، وكان المسلمين المالاي في ماليزيا بعيدين الى حد كبير عن النشاط الاقتصادي الفعال لسبب غياب النشاط المؤسسي فيما بينهم، وبسبب عزوف اغلبيتهم عن التعامل مع البنوك التجارية الربوية الا في حالة الاضطرار الشديد لذلك، فكانت هذه المؤسسات الادخارية الاسلامية بمثابة طوق النجاة الاقتصادي لهم، واتاحت لهم فرصا كانوا محرومين منها وقد حققت هذه المؤسسات الاهداف التي انشات من اجلها وروجت لمبادىء الاقتصاد الاسلامي فساعد هذا على انشاء بنك اسلامي ماليزي ثم تحويل المؤسسات الاقتصادية في ماليزيا الى النظام الاسلامي في عام 1994 جنبا الى جنب مع النظام المصرفي

التقليدي، وقد لاقت هذه المؤسسات القبول والتشجيع من المسلمين المالاي فقد خلصتهم من التعامل مع البنوك الربوية، كما قامت باستثمار مدخراتهم على الطريقة الاسلامية ووفقا للوسائل المشروعة دون استغلال أو غبن أو تدليس مما ساهم ف يتحريك دفة الاقتصاد الماليزي ودفعه الى الامام خطوة كبيرة**(حاج ابراهيم،ص ص13-14)**.

ومن أجل إعطاء دفع أكثر للنظام المالي الإسلامي أنشأت ماليزيا عام 1990 م، مركز لابوان (Labuan) ليكون مركزا عالميا للخدمات المالية للشركات الأجنبية العاملة في ماليزيا، وذلك لتكملة أنشطة القطاع المالي المحلي، ولتوسيع قاعدة القطاع المالي الإسلامي، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التي أخذت مكانها بسرعة، بل وتفوقت على الخدمات المصرفية التقليدية، ومن هذا المنطلق وضعت ماليزيا خطة لتطوير القطاع المالي لمدة عشر سنوات تسمى (2001 (FSMP- 2010 عبر ثلاث مراحل نستعرضها على النحو الآتي**(بن قايد ،2023،ص ص209-210)** :

- ✓ **المرحلة الأولى(2001 - 2004)**: ركّزت هذه المرحلة على تقوية القطاع المالي الإسلامي كنظام ثابت، أثبت جدواه في حشد المدخرات المالية وتوجيهها للاستثمار بهدف بناء نواة محلية قادرة على التنافس مع المصارف الأجنبية .
- ✓ **المرحلة الثانية(2005 - 2006)**: في هذه المرحلة تم التركيز على تحرير التجا رة مع المزيد من المرونة التشغيلية، وإدخال مجموعة من الإجراءات التيسيرية لفتح المجال أمام تواجد المصارف الأجنبية .
- ✓ **المرحلة الثالثة(2007 - 2010)**: وتتمثل أهم أهداف هذه المرحلة في أن تصبح ماليزيا مركزا عالميا للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ومن أجل ذلك تم وضع مجموعة من الخطط الفرعية وهي :

- تستحوذ قطاع المصرفية الإسلامية والتكافل على نسبة 20 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكلي بحلول 2010 م .
- تعزيز مكانة المركز الدولي للخدمات المالية الإسلامية لابوان (Labuan) باعتباره ممثل للبنوك الخارجية العالمية في ماليزيا خاصة بعد زيادة أصول الاستثمارات الإسلامية فيها بنسبة 10 % والتي بلغت مع نهاية عام 2000 م، ما قيمته 661.1 مليار رينجت ماليزي .
- اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة القطاع المالي الإسلامي بوجود بنية تحتية مناسبة وعدد كبير من المهنيين ذوي خبرة ومهارات عالية، وعلى دراية بمبادئ المصرفية الإسلامية وإمكانية عرضها وتطبيقها .
- وضع آليات تسمح بتطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية تلبي متطلبات السوق الدولية، وتحقق هدف ماليزيا لأن تصبح مركزا عالميا للخدمات المالية الإسلامية.

من خلال هذه المقاربة الاسلامية نجحت ماليزيا في تطوير اقتصادها وتحقيق متطلبات أفرادها، من خلال الاستجابة لحاجيات فئة كبيرة منهم ترفض التعامل الربوي مع البنوك التقليدية ، وبالتالي فتوفير البديل لهم ساهم في ادماجهم في عمليات التنمية المختلفة وجعلهم يساهمون في تطوير بلادهم، وساهمت الاستراتيجية الماليزية في هذا الشأن من توفير بنية اساسية لنظام مالي اسلامي متكامل يجمع بين العمل المصرفي وعمليات التكافل والمرافقة الحكومية.

❖ **المقاربة الماليزية في مجال التصنيع :**

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتى عام 1963 اذ شهدت السنوات الأولى من الاستقلال نزاعا مع اندونيسيا كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام 1965 وشهدت صراعات عرقية وأعمال شغب في عام 1969، وكان الاقتصاد الماليزي بسيط جدا إذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية اذ باشروا بزراعة شجر المطاط(الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل(لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، ومع مرور الزمن الى عهد ليس ببعيد أصبحت ماليزيا مصدرة لهذه السلع الثلاثة، وكانا النظام الذي ورثته من من بريطانيا قسم الشعب الى ثلاث أقسام**(لطرش،2022،ص 618)**:

- ✓ **الصينيون:** الذين يمتهنون الزراعة والصناعة وهم أغنى طبقة في المجتمع الماليزي
- ✓ **الهنود:** ويمتهنون الزراعة والطب والتعليم وهم أقل مستوى من الصينيين.
- ✓ **الشعب الأصلي:** وكانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الأكثر فقرا

غير أنهفي غضون أربعة عقود من الزمن، ارتفعت مستويات المعيشة للماليزيين من 350 دولار كدخل سنوي للمواطن ا قبل بداية التنمية، إلي نحو 12600 دولار في عام 2016 ، محتلة بذلك المرتبة ال 48 عالميا، والثانية في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة فقط، ،وتحولت ماليزيا من دولةٍ زراعية تعتمد على تصدير زيت النخيل والأخشاب وزراعة الأرز، إلى دولة صناعية تصنع وتصدر الأجهزة الإلكترونية، وكل متطلبات أجهزة الكمبيوتر، والسيارات، وقد مثلت اليابان القدوة الصناعية لها من خلال ما تم الاشارة اليه سلفا من مقاربة محمد مهاتير للتوجه شرقا.

وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل عديدة لوصولها لهذه المكانة، والتي كانت بتطوير صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة، يمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي**(كروشة ،2021،ص ص 65-66)**:

المرحلة الأولى: تطبيق سياسة احلال الواردات: كانت ابتداءا من الستينات عندما طبقت سياسة احلال الواردات وعلى اساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات ، وتم اصدار قانون تشجيع الاستثمار سنة 1968 لجذب الاستثمارات الاجنبية في تلك المجالات.

المرحلة الثانية التوجه نحو الصناعات التصديرية: تمثلت في تركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، فقامت بتشجيع دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية واصدار تراخيص منتجات اجنبية وانشاء مناطق تجارة حرة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه نحو التصدير ولتوسيع المجال لفتح فرص العمل، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الانتاج في ماليزيا.

المرحلة الثالثة: التصنيع الثقيل: بدأت هذه الفترة في بداية الثمانينات حيث شجعت الحكومة على الصناعات الثقيلة كما شجعت على التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

المرحلة الرابعة : التركيز على الصناعات عالية التقنية: بداية من التسعينات تميزت هذه المرحلة بتشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة وهي صناعات عالية التقنية تتطلب راس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

❖ **مقاربة مهاتير لإدارة أزمة العملة:**

تعرضت العملة الماليزية الرينجيت في نهاية التسعينات الى مضاربات واسعة أدت الى انخفاض قيمتها ، كما قام المستثمرين الأجانب بتحويلات نقدية كبيرة لخارج ماليزيا، وكادت هذه الأزمة أن تعصف بكل ما قام به مؤسس النهضة الماليزية مهاتير ، الا أنه قام باتخاذ مجموعة من الاجراءات الحكيمة والفعالة والتي أثبتت نجاعتها وحققت المراد من تطبيقها على غرار قيامه **بفرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات**، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته لتجتاز ماليزيا بفضلها تلك الأزمة ، وتصبح هذه المقاربة في معالجة أزمة العملة نموذجا يدرس ، ويحتذى به من قبل عديد دول العالم.

8. الاهتمام بصناعة السياحة:

حتى السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد الماليزي شبيها بالاقتصاد الجزائري، حيث كان يعتمد على السلع الأولية وعلى رأسها المنتجات البترولية والمطاط والقصدير وزيت النخيل، في حين أن قطاع السياحة لم يستغل بعد وكانت ماليزية في ذلك الوقت وجهة مجهولة نسبيا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة مثل تايلندا وسنغافورة، وفي عام 1972 قامت الحكومة بتأسيس أول شركة لتطوير السياحة وهي شركة التنمية السياحية، وبعد ادراكها للدور الذي يلعبه قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات الدولة في هذا المجال، خاصة بعد التنمية السياحية التي حدثت في الثمانينات اثرى انتعاش السباحة العالمية قررت الحكومة ادماج هذا القطاع في خطط التنمية الدولة لاسيما الخطط الثمانية الأخيرة، واستكملتها بمجموعة من السياسات والتدابير مثل السياسة الوطنية للسياحة عام 1992، الخطة الوطنية للسياحة البيئية 1996، وبرنامج التحول السياحي الماليزي سنة 2010،بالاضافة لخطة الترويج المتكاملة2018-2020، كما قامت الدولة بإنشاء وزارة السياحة- والتي تعرف حاليا بوزارة السياحة والفنون والثقافة- سنة 2004 كوزارة منفصلة عن وزارة التجارة بعدما كانت تابعة لها منذ سنة 1959، والجدول التالي يوضح لمحة مختصرة عن أهم الاستراتيجيات السياحية وفق الخطط التنموية **(براهمية ،2022،ص ص 1222-1223):**

جدول رقم(01): تطوير استراتيجيات السياحة في ظل خطط التنمية الماليزية الخمسة الأخيرة

خطط التنمية	استراتيجيات تنمية السياحة
الخطة الماليزية 7 1996-2000	✓ تنويع المنتجات والخدمات السياحية والترويج لمنتجات جديدة وهي الأنشطة الرياضية والتسويق والمائيات والاتفاقيات. ✓ تشجيع الاستثمار الخاص في المشاركة في المشروعات السياحية المبتكرة. ✓ زيادة مشاركة أصحاب المشاريع الصغيرة والمجتمعات المحلية. ✓ تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق الأساسية ومرافق الاتصال. ✓ تكثيف لجهود التسويقية والترويجية الفعالة.
الخطة الماليزية 8 2001-2005	✓ مراعاة التوازن بين الجانب الاقتصادي والبيئي والثقافي والاجتماعي عند تخطيط وتنفيذ الانشطة السياحية، مع تصميم طرق للحفظ على البيئة والتراث الثقافي. ✓ وضع نهج شامل للسياحة(ضيافة، الابتكار، قوة القطاع الخاص، الوعي العام). ✓ عرض ماليزيا كوجهة كرنفال على مدار العام، مع ضمان سلامة ورفاهية السياح. ✓ التركيز على المنتجات التي تلبي الاحتياجات الخاصة كالرحلات واليخوت البحرية.
الخطة الماليزية9 2006-2010	✓ ضمان تنمية السياحة المستدامة، ودعم الخدمات السياحية المبتكرة. ✓ تشجيع الأنشطة التسويقية والترويجية. ✓ التركيز على تطوير منتجات جديدة مثل السياحة الزراعية، والسياحة البيئية، والسياحة التعليمية، والسياحة الترفيهية، والاجتماعات والمعارض، والرياضة وماليزيا بيتي الثاني.
الخطة الماليزية 10 2011-2015	✓ التركيز على جودة التدريب وتنمية الموارد البشرية لتقديم خدمات عالية الجودة. ✓ مواصلة تسويق المنتجات السياحية المكثفة والترويج لها في آسيا والصين والهند وأوروبا. ✓ التركيز على تطوير 9 مجالات سياحية: السياحة البيئية، السياحة المنزلية، السياحة الرياضية، السياحة الساحلية والجزر، الاجتماعات والمعارض، السياحة الغذائية و الغولف، التسوق، والسياحة الصحية. ✓ تحسين صورة الوجهات السياحية، وتنفيذ الأحداث السياحية الكبرى، والبرامج التي تهدف إلى تحسين مستويات الراحة والسلامة والنظافة، و مواصلة تطوير المرافق السياحية والبنى التحتية.
الخطة الماليزية 11 2016-2020	✓ التركيز على تطوير عشر وجهات سياحية وهي: التسوق، الطيور، رياضة الغولف، الرحلات البحرية، والغوص، الصيد، اليخوت، سياحة الدراجات، الزفاف وشهر العسل، الإقامة. ✓ مواصلة تطوير المرافق السياحية والبنى التحتية، والتركيز على السياحة التطوعية كمفهوم جديد، بالاضافة إلى مواصلة العمل على تطوير السياحة التعليمية، و الرياضية و الزراعية، وماليزية بيتي الثاني.

III. المقاربة الماليزية لمكافحة الفقر:

تعتبر مقاربة ماليزيا لمكافحة الفقر من أبرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الاسلامي فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود(1970-2000) من تخفيض معدل الفقر من 26.4 % - 5.5 % ، حيث كان هناك تفاوت كبير بين دخول الأفراد، إضافة إلى عدم وجود عدالة في التوزيع بينهم ، وقد ساهمت هذه الظروف في ظهور احتقان ومشادات دامية بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، لاسيما ما وقع بين الملايو والصينيين في ماي من سنة 1969، وقد أقرت ماليزيا العديد من البرامج والاجراءات بغرض تخفيض حدة الاحتقان بين العرقيات ومكافحة ظاهرة الفقر يمكن اجمالها فيما (بوشول ، جرمون،**2019،ص ص 434-435**).

- ✓ **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا:** ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء, وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة, وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.
- ✓ **برنامج أمانة أسهم البوميبوترا:** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبوترا) وبفترات سماح تصل الى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء اسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
- ✓ **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.
- ✓ منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادا و أسر، مثل تقديم إعانة شهريه تتراوح ما بين(130 الى 260 دولارا) شهرية لمن يعيل أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لآخر.
- ✓ تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية, وأسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام 1997 تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا إلى جانب اعتمادات مالية أخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهه لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.
- ✓ توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذلك مرافق النقل و الاتصالات، المدارس ،الخدمات الصحية، الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة في اطار استراتيجية 2020.
- ✓ دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة كما وأتاحت فرص للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف في المناطق النائية وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والأطفال.
- ✓ القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم و تشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.

اضافة الى هذه البرامج والاجراءات فقد شجعت ماليزيا الفقراء على امتلاك الأراضي ، وتبنت سياسة ضريبية تتضمن بعدا اجتماعيا للفقراء ، حيث تكون الضريبة وفق مبدأ تصاعدي ، كما أن الدولة الماليزية شجعت المواطنين المسلمين أفرادا وشركات على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة ادارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ من ضريبة الدخل.

IV. الدروس المستقاة من النموذج التنموي الماليزي :

من أهم الدروس التي يمكن استنتاجها ويتفق حولها خبراء التنمية من النموذج التنموي الماليزي ما يلي:

- ✓ تطبيق المقاربة الاسلامية في الاقتصاد يساهم في جذب المدخرات وتوجيهها الى القنوات الاستثمارية المربحة، كما أنه يساهم في ادماج كافة أفراد المجتمع في العملية الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام بجوهر الاسلام وتفعيل منظومة القيم في كل القطاعات لاسيما الاقتصادية منها ، اضافة الى تطبيق مبدأ الشورى لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد.
- ✓ الاستفادة من التكتلات الاقليمية مما يساهم في تقوية واستقلالية الاقتصاد على المستوى الدولي
- ✓ أن عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى، كما وأن لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها، وأن ما وصلت اليه ماليزيا هو تدبير وحسن قيادة الدولة وعلى رأسها صانع نهضتها رئيس الوزراء الاسبق (مهاتير محمد) الذي قادها في الفترة من (1981 الى2003).
- ✓ **توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر** من خلال تهيئة البنية التحتية وسن قوانين استثمار محفزة تحمي المستثمرين، بالإضافة إلى تطوير المناهج التعليمية لمواكبة التكنولوجيا والتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة(**طواهرية،1471،2022**)، حيث أن قامت الدولة الماليزية بتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار .
- ✓ **تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروات** واحداث التنمية من خلال توزيع مكوناتها على كافة أقطار البلاد دون تركيزها على مناطق محددة ، والذي يؤدي الى ظواهر سلبية على غرار الهجرة الداخلية وتكريس الشعور بالطبقية.
- ✓ أن التجربة الصناعية تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية.
- ✓ **معادلة الكل يكسب**، وهي معادلة تقوم على توفير شبكة أمان لكافة أطياف المجتمع، وعلى ضمان حرياتهم وحقوقهم السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، مع تحقيق عدالة اجتماعية تراعي الفوارق والتعدد الطائفي والعرقي، وكذا الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع، وهي معادلة تقوم على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الفئوية الضيقة، لتكون صمام أمان أمام مخاطر التشتت والصراع(**طواهرية،1471،2022**).
- ✓ تعتبر تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أبرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الإسلامي فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود تخفيض معدل الفقر من 52.4 % الى 5.5 % وهذه نسبة خيالية ولافتة للنظر، حيث اتخذت الحكومة فلسفة وسياسة ناجحة جدًا لمواجهة الفقر.

- ✓ لقد استفادت ماليزيا من تجربة اليابان في كيفية اعداد الخطط في عملية التصنيع، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزيا من خلال الاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي وبرنامج التبادل الثقافي، والذي أتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة.
- ✓ **التصنيع العنقودي:** انتهجت ماليزيا هذا النموذج الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثلها ثلاثة عناصر هي (الصناعات والموردون وخدمات الاعمال) ، وذلك في اطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.
- ✓ **الاهتمام بالتنمية البشرية، والاستثمار في الرأسمال الفكري** كمركز للإبداع والابتكار، مع ضرورة تبني استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين، وكل هذا عن طريق الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل ومنظومة القيّم التي حض عليها في المجال الاقتصادي وغيره، وإعمال مبدأ الشورى من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان(**طواهرية،1471،2022**)، حيث استطاعت ماليزيا أن تنهض برأس المال البشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها الى استثمارات فعالة.
- ✓ **الاهتمام بمجال التعليم** وتولي الحكومة الفدرالية مسؤولية تمويله وتقديم خدمات التعليم الاساسية مجانا.
- ✓ **الاهتمام بقطاع الصحة** واعتباره يمثل جزءا رئيسيا من استراتيجية التنمية الشاملة وأن الوضع الصحي الأفضل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية.

إضافة للدروس السابقة، يمكن اضافة الدروس التالية(**براق،عدمان،2010، ص31**):

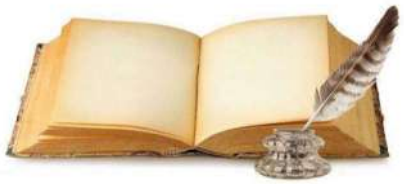
- ✓ لقد أكدت التجربة الماليزية أن الانسان هو جوهر عملية التنمية واداته الرئيسية وأن كيفية التأثير في سلوك الأفراد باتجاه تحقيق الانضباط الجماعي العالي وحب العمل واطاعة النظام والشعور الذاتي بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الاسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، ويبدو من تجربة ماليزيا أن للتربية الاجتماعية ممثلة في عناصرها كافة ابتداء من العائلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية والاعلامية دورا مؤثرا في سلوك الأفراد عندما تنطلق هذه التربية من تراث الامة وقيمها الاجتماعية الذاتية.
- ✓ تقدم التجربة الماليزية الى دول العالم نموذجا متميزا في أسلوب التفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة الاجتماعية والتزاوج بين التصنيع والقيم الاجتماعية السائدة، فلم تعتمد ماليزيا على النقل الالي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل أظهرت قدرة فائقة في تطويرها وفقا للبيئة المحلية من خلال عملية التوليف والموائمة بين عناصر الاصالة والمعاصرة.
- ✓ طرحت التجربة الماليزية ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار مجمل الهيكل الاقتصادي عندما يصار الى صياغة احدى السياسات الاقتصادية مثل السياسة الصناعية أو السياسة الزراعية أو السياسة التجارية، فكل هذه السياسات يجب صياغتها على أساس أنها تمثل أجزاء مترابطة لسياسة اقتصادية واضحة المعالم تشترك في دراستها وصياغتها وتنفيذها عموما الانشطة الاقتصادية باعتبار أن كلا منها تؤثر وتتأثر بغيرها، وأن ما يجمعها هو وحدة الهدف والذي يتمثل في ارتفاع الانتاجية ورفع كفاءة الاداء الاقتصادي..

- ✓ ان النجاح الذي حققته التجربة الماليزية من خلال تبني قياداتها المنهج الرأسمالي في قيادة الاتصال ثم تدخل الدولة في مراحل معينة سواء عن طريق قيامها بنشاطات استثمارية مباشرة ودعم رعاية مشروعات خاصة او اتباعها أسلوب التخطيط الاقتصادي وغيرها من اساليب التدخل، يطرح وبشكل ملح مسالة على درجة عالية من الاهمية وهي مسالة الاختيار الايديولوجي.
- ✓ تقدم الخبرة الماليزية نموذجا بارزا من الممكن الاستفادة منها في مختلف المجالات وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا وتطويعها وفقا لبيئتها الاجتماعية، حيث يبدو لنا من خلال دراسة تجربة ماليزيا في الاستثمار الخارجي المباشر أن ماليزيا من الممكن لها أن تساهم مساهمة فعالة في صياغة وتنفيذ برامج التصنيع في الدول النامية وبالتالي تحقيق التنمية فيها.

المحاضرة الثامنة :

التجربة التركية في التنمية

I. الأهمية الجغرافية لتركيا
II. أسس وركائز النموذج التنموي التركي
III. الدروس المستفادة من النموذج التنموي التركي



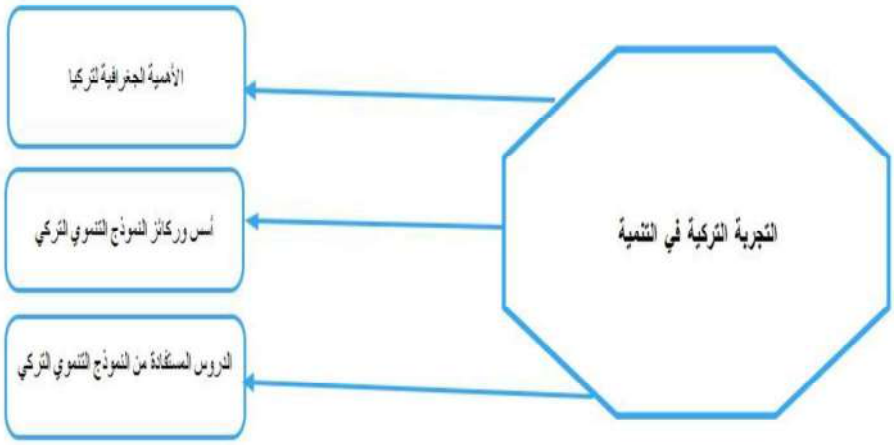
المحاضرة الثامنة: التجربة التركية في التنمية

أولا: الغايات البيداغوجية المستهدفة من المحاضرة

- أن يتعرف الطالب على تركيا من حيث المساحة والموقع الجغرافي
- أن يتمكن الطالب من معرفة أسس وركائز النموذج التنموي لتركيا
- أن يتمكن الطالب من استنتاج أهم الدروس والعبر من التجربة التنموية التركية

ثانيا: محاور المحاضرة

- الأهمية الجغرافية لتركيا
- أسس وركائز النموذج التنموي التركي
- الدروس المستفادة من النموذج التنموي التركي



خريطة ذهنية لمحاضرة التجربة التركية في التنمية

تمهيد:

تشكل التجربة التنموية التركية أحد أهم النماذج التنموية الجديرة بالدراسة والاهتمام ، باعتبار أن الاقتصاد التركي مر بعملية تحول كبير خلال السبع سنوات الواقعة بين الازمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والانهيار التجاري والمالي للها وبين سنة 2008 والتي عرفت ازمة اقتصادية عالمية من خلال ازمة الرهن العقاري التي تعرضت اليها الولايات المتحدة الامريكية وكان لها تأثيرات عالمية على جل دول العالم بما فيها تركيا، وقد استطاعت حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس الحالي أردوغان عند استلام مقاليد السلطة من النهوض باقتصاد البد ،وتخليصه من فضائح الفساد والرشاوى والبؤس المالي ، لتصبح تركيا من بين أقوى 16 اقتصاد في العالم، وقد تضافرت مجموعة من العوامل والاسس والاستراتيجيات المرسومة لتحقيق ذلك وهو ما سنحاول ابرازه في هذه المحاضرة.

I. بطاقة تعريفية عن تركيا:

1. الأهمية الجغرافية لتركيا:

تبلغ مساحة تركيا 780.580كم^2 ويقع 97%منها في قارة آسيا والباقي في أوربا ، يطل غرب تركيا على بحر ايجة وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها على البحر الاسود. كما يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 72 مليون نسمة، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان حوالي 66%يليهم الأكراد 30%، ثم الزازا 2%، ثم العرب 1%، الشركس 0.5 % والجورجيون 0.5 % وهناك أقليات أخرى :أرمن، يونان و آشوريون ، ومن هنا تتضح الأهمية الجغرافية لتركيا حيث تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا، وإفريقيا وتقع في قلب المجال الجغرافي المسمى"أوراسيا "وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي، وهي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت وتحدها ثماني دول ما يتيح لها إختيار سياسات أو تحالفات، كما تحيطها المياه من ثلاث جهات وتسيطر على ممرين مائيين(يمثل موقع تركيا الجغرافي السياس ي أحد المفردات المؤثرة في السياسة العالمية، وهو حجر -الأساس في السياسة التركية المعاصرة، فاتجاهات السياسة التركية تتأثر بالجغرافيا والموقع ، ومن هنا تنشأ مفاهيم الجوار الجغرافي و السياس ي، العمق الاستراتيجي، و المجال الحيوي وتحتل تركيا المرتبة 17عالميا من حيث تعداد السكان ومن الناحية الديموغرافية هي دولة فتية وباستثناء افتقارها إلى كميات كبيرة من النفط والغاز فإن تركيا تكاد تحتكر الموردان الأكثر أهمية في المنطقة وهما المياه والغذاء(**مزياني ، 2016،ص277**).

خريطة تبين الموقع الجغرافي لتركيا



2. معلومات اقتصادية عن تركيا:

العملة	الليرة	**حجم الصادرات لسنة 2023**	255 مليار دولار
الناتج الإجمالي لسنة 2023	تريليون و119 مليار دولار		367 مليار دولار
اجمالي الاحتياط لسنة 2023	145.5 مليار دولار	**السكان تحت خط الفقر لسنة 2023**	%14
متوسط دخل الفرد لسنة 2023	12 الف دولار	**نسبة البطالة لسنة 2023**	%9.4

II. أسس وركائز النموذج التنموي التركي:

تعبر النهضة التنموية التركية على مجموعة من الاسس والركائز والتي شكلت أساسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي في تركيا خلال العقود الاخيرة ، وتتركز هذه الاسس على عدة جوانب نذكر منها:

1. المحدد التاريخي للدولة التركية:

ورثت تركيا رصيدا تاريخيا معتبرا من حيث المعاملات الاقتصادية حيث تحكمت تركيا أثناء الحقبة التاريخية في حركية التجارة والصناعات اليدوية وعرفت نشاطا كبيرا على مستوى التبادل الاقتصادي ،فالمشروع النهضوي التركي لتغيير نمط الحكم وقيمه وفق معايير الرشادة والتنمية المستدامة هو مشروع حضاري موجود ضمن الدساتير التركية السابقة(الدستور العثماني1867 الذي تضمنته 24 مادة ،الدستور الأتاتوركي 1921-1924-1982)،لكنه تأخر بسبب عدم تطبيقه من القيادات السياسية التي توالت على حكم تركيا(**صادقي،بن صغير،2020، ص17**)

على ضوء ذلك يمكن القول أن تاريخ تركيا وخبرتها التاريخية يعد عاملا محوريا في تحقيق نهضتها الوطنية والحضارية ، فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، كان لابد على تركيا مواجهة التحديات الناجمة عن هذا الانهيار وبناء دولة ومجتمع جديدين، من خلال تعلم الدروس وفهم واستيعاب أسباب الانهيار والتحول نحو النموذج الغربي والتحديث .

2. الاستقرار السياسي :

إنّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أعطاه الفرصة لتنفيذ مشاريعه التنموية، كما قامت تركيا بإجراء مجموعة من الإصلاحات برئاسة رجب طيب أردوغان في 30 سبتمبر 2013 ، فيما يخص تعزيز المسا ر الديموقراطي و فيما يتعلق بالحقوق العامة والخاصة المرتبطة بالأقليات والحريات الشخصية والدينية والنظام الانتخابي، وأجرت حكومة حزب العدالة والتنمية مجموعة من الإصلاحات الدّيمقراطية التي من شأنها التسريع في عمليّة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد أطلقت الحريات الفردية وأجرت عدّة إصلاحات في المجال القضائي وعملت على احترام حقوق الإنسان وذلك من خلال الخطوات التالية(**مزياني ، 2016،ص290**).:

- ✓ السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.
- ✓ إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية .
- ✓ إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء بعض القطاعات.
- ✓ تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.

ويشار في هذا المقام الى دور شخصية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، والذي يتمتع بكاريزما قوية وشخصية قيادية مؤثرة ، جذب من خلالها حب جماهير كبيرة خاصة من الطبقة العاملة والفقيرة ، وهو ما ساهم في الالتفاف حول مقارباته التنموية وانجاحها من كافة أطياف المجتمع التركي.

3. **الاهتمام بالزراعة:**

بدأ حزب العدالة والتنمية بتطبيق 52 نظام دعم جديد لقطاع الزراعة من خلال تقديم 36.6 مليار ليرة للفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 ، وتم تأمين المحاصيل الزراعية لأول مرة في تركيا للفلاحين للحماية من الكوارث الطبيعية، إضافة إلى منح القروض الزراعية بقيمة 16.1 مليار ليرة سنة 2010 ، كما تم دعم الوقود لفائدة المزارعين لأول مرة في تاريخ تركيا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، كما وفرت الحكومة العديد من الإنجازات في مجال المياه وبناء السدود أضعاف ما كانت عليه قبل عام 2002 ، مثل تشييد سد ""أرمنك"" الذي يعد أعلى سد في تركيا، و يرى داوود أوغلو أنه يتوجب على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية في تخطيطها الاستراتيجي في المراحل القادمة وذلك من أجل تحقيق التأثير على الموارد الجيواقتصادية و الانسجام مع جيوسياسية المنطقة المتغيرة **(مزياني ، 2016،ص279).**

تبعا لما سبق يتبين أن المشروع النهضوي التركي ركز على الزراعة باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية للتنمية الشاملة في البلاد.، وهذا راجع لعديد الأسباب لاسيما ماتعلق من أن تطوير القطاع الزراعي يعد ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الموارد الأولية للصناعة، كما أنها الاستثمار في الزراعة يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، اضافة الى ان تمكين المزارعين وتحسين أوضاعهم ساهم في استقرار الوضع السياسي، وعزز من الشرعية السياسية للنظام الجديد.

4. **الاهتمام بالتعليم:**

لقد كانت السياسة التعليمية التي طبقتها تركيا في العشر سنوات الأخيرة من تاريخ تركيا عاملا أساسيا في النجاح والتقدم الذي تمتع به الشعب التركي وكان عاملا قويا في بناء مجتمع متعلم مثقف يحمل مشروع دولته بوعي، فلقد اعطت الحكومة أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم، لأي ضعف يقع في مجال التعليم لايمكن التغلب عليه باي تقدم يتم تحقيقه في مجالات أخرى، وبالمقبل كلما حدث تطور ملموس في مجال التعليم والارتقاء به قان ذلك ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات وقد تجسد اهتمام تركيا بالتعليم من خلال**(قورين،ص ص 6-7):**

- ✓ **التعليم الابتدائي:** لقد أقرت الحكومة التركية مشروع اصلاحات في قطاع التعليم الهدف منها تربية "جبيل متدين" هذا النظام الذي يعبر عنه ب"4+4+4" وهذه ليست مجرد معادلة رياضية بسيطة، بل هو اسم مشروع اصلاحات تم اعتماده قبل فترة قصيرة في قطاع التعليم التركي وفي المقابل يهدف هذا الاصلاح الى تمديد مدة التعليم الالزامي الى 12 عاما يتم تقسيمها الى اربعة اعوام للمدرسة الابتدائية واربعة اعوام للمدرسة المتوسطة واربعة اعوام للمدرسة الثانوية، ومن الممكن دراسة الثلث الاخير في مدرسة ثانوية او مدرسة مهنية أو من خلال التعلم عن بعد.
- ✓ **التعليم العالي:** أصبحت كافة المدن التركية تضم جامعات ومعاهد وكليات بفضل ارتفاع عدد الجامعات من 76 جامعة قبل 10 سنوات الى 146 جامعة، وقد بلغ عدد الطلاب الجامعيين 3 ملايين و107 ألف طالب سنة 2010، بينما كان 2مليون و949 فيما مضى.

5. سياسة انفتاح الصناعة التركية على العالم:

يعد كل من إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي و إعادة هيكلة البنية من جديد عقب أزمة 2001 خطوات هامة اتجاه انفتاح الصناعة التركية على التنافس الدولي ، وتوجد في تركيا قاعدة واسعة للصناعات التحويلية المعتمدة على التصدير ولها ارتباطات عالمية قوية، إضافة إلى التركيز على تطوير مردود المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتم الاستمرار في إقامة المناطق الصناعية المنظمة ومجمعات الصناعة الصغيرة ،ولقد تم إقامة 15 منطقة صناعية منظمة و 13 مجمعا للصناعات الصغيرة خلال عام 2007 ، كما تضمن برنامج 2008 إقامة 99 منطقة صناعية منظمة و 54 مجمعا للصناعات الصغيرة، وبعد قرار القمة الأوروبية في 17 ديسمبر 2004 بشأن بدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أسرعت تركيا من وتيرة أعمال توافق الأنظمة الفنية للقطاع الصناعي ،وصياغة النصوص المتعلقة بحقوق الامتياز والعلامات المسجلة والتصميم الصناعي والعلامة الفارقة والعلامات الجغرافية، ولقد ارتفع عدد الاتفاقيات المبرمة في هذه المجالات إلى عشر اتفاقيات، وتم إنشاء "مؤسسة الاعتماد التركية**(مزياني ، 2016،ص ص289-290).**

وقد ساهمت سياسة الانفتاح المتبعة على إلى انخراط الصناعة التركية بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، وأسهمت في تحقيق معدلات نمو صناعي مرتفعة وزيادة حصة الصادرات التركية في الأسواق الدولية، كما أنها عززت من قدرة الصناعة التركية على المنافسة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية، وأصبحت العلامات التركية ذات سمعة عالمية وتحظى بالموثوقية والاتقان لدى الزبائن.

6. سياسة الاصلاح الاقتصادي التركية للخروج من الأزمة:

بعد الأزمة الحادة التي مرت بها تركيا سنة 1977 اضطرت الحكومة التركية في سنة1982-1983 لاتخاذ سياسة تقوم على تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، ورفع القيود على الاستيراد، وتبسيط اجراءات التصدير، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، واعتماد سياسة حرية السوق، واصبح النظام المالي والسياسة المالية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية التي تدعم برنامج تركيا الاقتصادي، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم*، الى جانب قوة الاداء التنموي وفضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، طبقت تركيا جدول أعمال شاملا وبعيد المدى للإصلاحات الهيكلية وقد حققت تركيا نجاحا ملحوظا مقارنة بتجارب الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الاول الى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية، واسهمت الاصلاحات على سهولة الوصول الى رؤوس الاموال الاجنبية التي تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في تركيا، كما ان تجارة السلع لصناعية قد حررت بشكل ملحوظ بالإضافة الى تعزيز القطاع لمالي واصبح يشكل الدعامة الاساسية لجميع القطاعات الاقتصادية في تركيا وخاصة القطاع الصناعي، وقد ارتكز برنامج الاصلاح في تركيا على استراتيجية "التجارة المنفتحة على الخارج" ، وكان للسياسات المتبعة كجزء من برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي وما صاحبها متغيرات مؤسسية وقانونية انعكاسات بعيدة المدى على عملية التنمية الاقتصادية في تركيا، فقد كان البرنامج نقطة تحول كبرى بعيدا عن نظام التصنيع على اساس استبدال الواردات وبداية لترسيخ نظام جديد يعتمد على استراتيجية النمو المنفتح على الخارج والمرتكز على التصدير، وتماشيا مع نظرية الاصلاحات اخذت تركيا بتخصيص شركات القطاع العام سنة 1985 مقترنة بتنظيمات تشريعية عديدة للتغلب على المشاكل التي ظهرت اثناء تطبيق برنامج الخصخصة وقد بلغ ريع

عمليات الخصخصة حتى نهاية سنة 2008 حوالي 36 مليار دولار امريكي، وانتقل هذا الرقم الى 42 مليار دولار في منتصف سنة 2001، وقد ادى ذلك الى خلق فرص للشركات الصغيرة والمتوسطة كما حرر رأسمال للحكومة من اجل استثماره في قطاعات جديدة واستهدفت الاصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها على تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي مع تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف واخيرا ترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على اساس قوي، وكان من نتائج هذه الاصلاحات والتي كان لتفعيل قطاع الصناعة حيز بارز فيها الى تحقيق الاقتصاد التركي معدلات مذهلة ابهرت معظم الدول والمراقبين طوال الاعوام التي تلت الازمة الحادة التي تعرض لها في العام 2001، وكانت اهم تلك المعدلات**(بزارية،2015،ص ص 139-140):**

- ✓ قفز الناتج القومي الاجمالي بين عامي 2002-2--8 من 300 مليار دولار الى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 6.8%.
- ✓ ارتفت نسبة النمو في تركيا الى 7.3% في الاعوام مابين 2003-2007 والى معدل6% في العامين 2008-2009، ووصلت الى 9.2% في 2001،بينما كانت النسبة 2.6% منذ العام1993 وحتى العام2002.
- ✓ أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G-20 وذلك بعد أن كان الاقتصاد التركي في العام2002 يأتي في المرتبة السادسة والعشرين.
- ✓ أثبتت المنتجات التركية قدرتها على منافسة دول كبيرة من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وافريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم.
- ✓ زادت صادرات الدولة من 30 مليار الى 130 مليار دولار خلال خمس سنوات، ووصلت الى 103 مليار اورو سنة 2011 ما يقارب 18.2%وتنوعت اسواق صادراتها حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص على المنتجات الصناعية ، وتباع نصف الصادرات التركية الى اسواق الدول الاوروبية الاكثر تطورا ويباع النصف الاخر الى اكثر من 180 دولة من دول العالم الاخرى.
- ✓ كما سجل القطاع الصناعي نموا هائلا بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الانتاج في هذا القطاع الى المعايير العالمية، كما حققت تركيا تحسنا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والتجارية اقليميا وعالميا وشهدت الشركات التركية نموا استثنائيا من خلال توسعها في مختلف أسواق العالم.

7. **اتباع سياسة خارجية متعددة الأطراف:**

لايمكن تحقيق التنمية دون أن تتمكن الدولة من فرض دورها على المستوى العالمي ،ودون أن يكون لها وجود على الساحة العالمية من حيث النفوذ والحضور الدبلوماسي القوي، وقد شهدت سياسة تركيا على المستوى الخارجي تحولات كبيرة خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة سنة 2002، حيث انتقل دورها من تابع الى فاعل وموجه للسياسات الاقليمية والدولية، وكان من ثمار ذلك انفتاحها وتقاربها مع دول عديدة.

حيث أن الظروف الدولية الراهنة والمتسمة بالحركية وعدم الاستقرار تفرض عدم اتباع سياسة ذات بعد واحد، والعلاقات مع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما تتكامل فيما بينها، حيث يضع هذا المبدأ علاقات تركيا مع مختلف الأطراف في سياق يضبطه التكامل وليس التناقض، بمعنى أن علاقات تركيا

الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها بالحلف الأطلسي ومساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا تشكل بديلا ولا تتناقض مع علاقاتها بروسيا وبالدول العربية، فكل هذه العلاقات تتم بالتوازي(**محفوظي،لكحل،2022،ص1163**).

انطلاقا من سياسة تنويع الشركاء وربط علاقات متعددة الاطراف فقد عززت تركيا علاقاتها مع مختلف الفواعل الدولية والإقليمية وتمكنت من انتهاج سياسة خارجية متوازنة وغير منحازة تجاه القوى الكبرى، اضافة الى زيادة اواصر التعاون مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية.

8. تشجيع الاستثمار الأجنبي:

تعتبر تركيا من الدول السباقة في تشجيع الاستثمارات المباشرة حيث طبقت نظاما للحوافز بهدف تشجيع الاستثمار في مناطق وقطاعات معينة، ويمثل القانون رقم 6224 الصادر عام 1995 الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في تركيا والذي منح قدرا كبيرا من الحرية للمستثمر الأجنبي وتضمن عدة ضمانات أهمها(**زياني فيروز، 2016،ص288**):

- ✓ عدم وجود أية قيود على ملكية الأجانب لأسهم الشركات.
- ✓ توحيد المعاملة الاستثمارية فالحقوق والالتزامات واحدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي والمحلي.
- ✓ إطلاق الحرية في تشغيل العمالة الأجنبية.
- ✓ السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في كافة المناطق والقطاعات.
- ✓ عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

كما تعتبر تركيا من أكثر الدول جذبا لاهتمام الاستثمارات الدولية المباشرة وفي إطار عمل البرنامج الإصلاحي لتحسين المناخ الاستثماري منذ 2001 يتم العمل في نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص لإنجاز الأعمال الخاصة بتحسين المناخ الاستثماري، ولقد تم تبني موقف المساواة بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال اتخاذ ا لإجراءات التالية(**زياني فيروز، 2016،ص288**):

- ➢ إعادة تنظيم مرحلة تسجيل الشركات
- ➢ إدخال الشركات ذات الرأسمال الأجنبي ضمن تعريف المحلية في عطاءات القطاع العام.
- ➢ تسهيل استخدام العاملين الأجانب وكذلك امتلاك الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين الأجانب للأموال الغير منقولة
- ➢ يمكن للمستثمرين الاستفادة من برنامج تشجيع الاستثمار العام والحوافز من أجل المناطق ذات الدخل المتدني، والحوافز الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحوافز الممنوحة للمناطق الحرة ومناطق تطوير التكنولوجيا.

9. المقاربة التركية في مجال التصنيع :

لعب الحلم التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في حصد الاقتصاد التركي مراتب مشرفة ضمن الاقتصاديات العالمية إذ اضحى يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كيف لا وهو من أهم وأكبر الاقتصاديات في البلقان والشرق الأوسط بحيث وصل الدخل القومي به حوالي 240 مليار دولار عام 2003،اما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجم التجارة الخارجية حاجز مئة 100 مليار دولار في عام 2008، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي عشرة الاف و67 دولار، لعل هذا الارتفاع في المعدلات المسجل يمكن ارجاعه بالدرجة الأولى للسياسة الرشيدة التي تبناها قياديو حزب العدالة والتنمية، والتي اعطت النتائج التالية**(دخان،بدرة،2020،ص 798)**:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة اضعاف
- ارتفاع حجم الانتاج ضعفين
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الاموال من 75% الى 80%
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفع الى نسبة 100%.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل 39%، و22% في القطاع الحكومي.
- انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي من 16.5% الى أقل من 02%.

وفي هذا السياق فقد ركز الاقتصاد التركي على القطاع الصناعي، اذ يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور تركيا اقتصاديا وتتركز الصناعة في تركيا على صناعة السيارات والماكنات والآلات، وصناعة الأسلحة، والصناعة الكهربائية والطاقوية والصناعة النسيجية والغذائية، وبداية تطور الصناعة في تركيا يعود الى القرن الثامن عشر، في ظل الدولة العثمانية تطورا لافتا في القطاع الصناعي في مختلف المجالات: كمعامل النسيج وأحواض بناء السفن الحديثة ومصانع المواد الغذائية، واستمر هذا التطور في القرن الواحد والعشرين وخاصة في الفترة ممن 2002 الى 2021، حيث نقلت تركيا من بلد مستهلك الى بلد منتج ومصدر للمنتجات الصناعية التركية وشكلت الصادرات الصناعية التركية في عامي 2018 و2019 مداخيل معتبرة من العملة الصعبة حسب الجدول التالي **(بن خيرة،2024،ص75)**:

جدول يبن قيمة صادرات أهم الصناعات ا في تركيا(الوحدة:مليار دولار أمريكي)

العام	المنتجات الصناعية	صادرات
2018	الأسلحة	
2018	الأدوية	
2019	السيارات	
2019	الملابس	

ويشار في هذا المقام الى المؤسسات الصناعية في تركيا تعتمد على القروض المدعومة من وزارة الصناعة والتجارة وهناك تعاون بين هذه الوزارة و HALK BANK منذ 1964، وتشجع الوزارة القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة خاصة في المناطق الصناعية المحددة وتقوم مؤسسات مالية أخرى بتقديم هذه القروض خاصة بنك الاقراض الصناعي والاستثمار، وبنك التنمية VAKIFLAR وأخيرا بدأت برامج لإقراض صاحبات الأعمال والميادين الشباب كما اتجهت الدولة الى تقديم حوافز مادية وتسهيلات للمشاريع في مناطق أقل حظا(مثل جنوب شرق تركيا) أو في أنشطة ذات اولوية مثل الصناعات التصديرية والصناعة التي تعتمد على اقتصاد المعرفة**(بزارية،2015،ص 146)**

10. إعاد تأهيل القطاعات الاقتصادية:

رسمت معدلات النمو التي حققها الاقتصاد التركي خلال العقدين الماضيين صورة ايجابية عن تركيا، حيث اثبتت قدرتها على المحافظة على النمو والتطور، رغم الأزمات المتلاحقة التي عصفت باقتصادات عديدة في العالم، فأصبحت تركيا بذلك نموذجا جديدا للدول القادرة على التخلص من طوق الازمات وتحقيق الاهداف التنموية، واسهمت مجموعة من العوامل في تحقيق النجاح التركي، من ضمن هذه العوامل"Domestic Demand ""الطلب المحلي" الذي دعم من خلال سياسات استثمارية قوية، حيث قدمت البنوك قروضا لمشروعات ضخمة، كان لها دور كبير في زيادة الدخل القومي، ورفع معدلات النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد التركي، والسياسات الاصلاحية التي قامت بها الحكومة التركية، وشملت اعادة تأهيل القطاعات الاساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد، ومن هذه القطاعات: القطاع المصرفي، وقطاع البنية التحتية، حيث يشكل هذا القطاعان راس الحربة في رؤية اقتصادية ناجعة، هذه السياسات جعلت تركيا تحقق معدلات نمو مرتفعة حتى سنة 2008، حيث اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية التي كانت بداية للازمة المالية العالمية 2008، وقد انعكست هذه الازمة سلبا على تركيا، وسببت تراجعا في معدلات النمو وقد خرجت تركيا من ازمة 2008 بدروس مهمة ساعدتها على اكتشاف نقاط الضعف في منظومتها الاقتصادية ، وتلافي الأخطاء في سياستها التنموية ، ويمكن تلخيص هذه الأخطاء في مايأتي: الاعتماد الكلي على الطلب الأوروبي وتركيز القطاع الصناعي على إنتاج المواد ذات القيمة المضافة الضعيفة ، وكانت لمعالجة هذه الاخطاء بسياسات فعالة وسريعة انعكاسات مهمة، اذ نتج عنها تحقيق الاقتصاد معدل نمو بمقدار 9.2% في سنة 2010**(محمود،2020 ،ص ص 169-170).**

11. ثورة المصانع الذكية:

سعت تركيا الى تطوير اقتصادها بما يتماشى مع متطلبات التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، ورسمت لتحقيق هذا الهدف سياسة جديدة تهدف إلى زيادة حجم الصادرات التكنولوجية التي تشكل 04% فقط من مجموع صادرات البلد، ومن ضمن السياسات التطويرية الجدية ادخال الثورة التكنولوجية في عملية الانتاج، وذلك في إطار ما يعرف بالمصانع الذكية"smart factories" فتركيا بوصفها قوة اقتصادية صاعدة ستستفيد كثيرا من ثورة المصانع الذكية وتفتح فرصا كبيرة للاقتصاد التركي للتمدد والتوسع وبحب دراسة نشرتها مجموعة بوستن الاستشارية بالتعاون مع وكالة"Turkish Industry Business Association" التي تشمل أكثر من 4000 شركة تركية، اوضحت الدراسة ان تطبيق الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي التركي سيدخر على هذا القطاع 50 مليار ليرة تركية وستكون نسبة هذا الادخار من 4 الى 7%، كما اظهرت الدراسة ان تبني تركيا لفكرة المصانع الذكية ستزيد الانتاجية في القطاع الصناعي التركي بنسبة 03% وستشكل هذه الزيادة ارتفاعا في الدخل القومي بنسبة 01%(محمود،2020 ،ص171).

12. الاهتمام بصناعة السياحة:

لعبت السياحة التركية دورا هاما في التنمية التركية على مر السنوات السابقة، حيث تعتبر تركيا وجهة سياحية شهيرة تجذب ملايين الزوار سنويا، وهو ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة ،وتعزيز التبادل الثقافي وتنمية البنى التحتية والخدماتية.

حيث أن الشروط المناخية والبنى التحتية في المجال السياحي يرفع من مقومات السياحة في تركيا، حيث يزور تركيا 23.4 مليون سائح في السنة ، وتحتل تركيا المرتبة العاشرة سياحيا في العالم، اذ أن 27 قطعة من مجموع 878 قطعة ثقافية أو طبيعية تركية مسجلة في قائمة التراث العالمي، ويوجد في تركيا 427 متحف ومكان تاريخي منظم،و78 مدينة أثرية،و33 حديقة طبيعية،58 نصب طبيعي،35 ساحة للحفاظ على الطبيعة،40000 كهف، وأكثر من 1500 مصدر للمياه الحرارية الطبيعية،و24 مركزا للمياه المعدنية،و24 مركزا للسياحة الجبلية ،19 منطقة للغطس،20 مركزا للسياحة الشتوية،و7 جداول وانهار لممارسة رياضة التجديف بالنهر،46 منطقة للصيد السياحي،و6 مؤسسات للغولف، كما تعتبر تركيا الجسر الذي يربط ثلاث قارات بعضها ببعض آسيا وأوروبا وافريقيا، كما يحيطها أربعة بحور، الطرق السريعة 2500 كم والطرق البرية 450000 كم والسكك الحديدية 10984 والمطارات 117 و13 ميناء مجهز بصورة كاملة، كما ان الخطوط الجوية تربط جميع أنحاء العالم بالجمهورية التركية وقلبها اسطنبول(**بوحديد، يحياوي، 2016، ص ص 121-122**).

13. المقاربة التركية لمكافحة الفقر:

أطلقت تركيا عدة استراتيجيات للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن بينها:

- ✓ **برنامج الدعم الاجتماعي:** حيث قامت تركيات بتطوير برامج الدعم الاجتماعي لتوفير المساعدة المالية للأسر ذات الدخل المحدود والفقيرة، ويشمل ذلك تقديم المساعدات النقدية المباشرة وتوفير لخدمات الاجتماعية الاساسية مثل التعليم والصحة والسكن.
- ✓ **تعزيز فرص العمل:** حيث ركزت تركيا على تعزيز فرص العمل وخلق وظائف جديدة من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الناشئة وتشجيع الاستثمار وتوفير التدريب المهني للشباب.
- ✓ **تطوير البنية التحتية:** حيث يركز الاستثمار في تطوير البنية التحتية على تحسين الوصول الى الخدمات الاساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز ، وهي خدمات ارتكازية الهدف من وراء توفيرها تعزيز جودة المعيشة خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.
- ✓ **تعزيز سياسة التمكين الاقتصادي:** حيث تتبنى الحكومة التركية تلك السياسات للفئات الضعيفة والنساء والشباب ، وذلك بإطلاقها لبرامج تمويلية وقروض بنسب ميسرة وتعزيز مجال ريادة الأعمال.

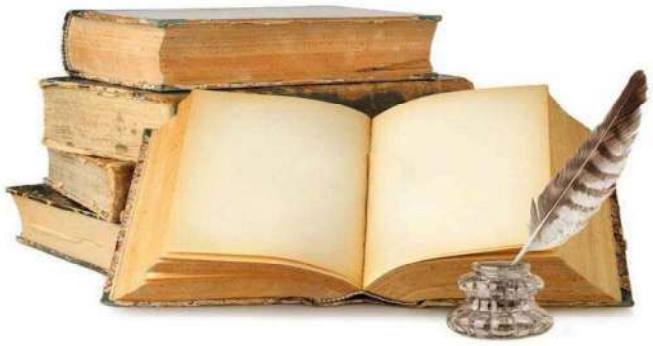
III. الدروس المستفادة من النموذج التنموي التركي :

يمكن اجمل أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها من التجربة التنموية و التركية فيما يلي:

- ✓ لايمكن نجاح اي تجربة تنموية دون التركيز على الفرد ، وهو ما ركزت عليه تركيا من خلال تسخير كل الامكانيات لبناء مجتمع متعلم ومثقف ، وهذا بتوفير الخدمات الارتكازية الاساسية لحياة الفرد لاسيما الرعاية الصحية الجيدة، رفع مستوى الدخل الفردي، غرس الروح الوطنية والقيم الاسلامية للأفراد منذ الصغر، اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة من خلال الاهتمام بالطبقة الفقيرة وتقليص الفجوة الطبقية، وهو ما أدى الى مساهمة الفرد بشكل كبير في مختلف عمليات التنمية وفق قناعة راسخة وترجمت بسلوك ونمط تفكير تقليدي لدى كل الافراد في تركيا.
- ✓ الدور الكبير للنخبة السياسية وشخصية الرئيس على وجه التحديد في التأثير الجماهيري من خلال خطاباته ومواقفه المشرفة، وهو ما يجعل الفرد يتحمس لخدمة مشروع بلده بكل تفاني واخلاص.
- ✓ **الاستقرار السياسي:** حيث يظهر النموذج التركي أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون وجود استقرار سياسي، وهو مدعاة للدول النامية لتعزيز استقرارها السياسي والبناء القوي والفعال لمؤسساتها.
- ✓ رهان الاقلاع الاقتصادي لا يتحقق الا بتطبيق سياسات اقتصادية اصلاحية تكون ناجعة وناجحة وهادفة واصيلة بحيث تكون ناجعة فهي تتطلب قرارات سياسية جريئة وصارمة ومستمرة، وتكون ناجحة بحيث يؤطرها المختصون والاقتصاديون والباحثون في جميع محالات العلوم الانسانية والاجتماعية والتقنية، وان تكون هادفة بحيث تكون اهدافها محددة وواضحة ومسطرة، وتكون اصيلة اي تنبع من اصلة وخصوصيات البلد والمجتمع والانسان موضوع تطبيق هذه الاصلاحات **(بن خيرة،2024،ص83).**
- ✓ التركيز على التعليم والابتكار: حيث يجب على الدول النامية الاستثمار في هذين العنصرين من حيث الجودة وتطوير مهارات العاملين، وتشجيع الابتكار والابداع لتعزيز قدرات الدول في القطاعات الحديثة والتكنولوجية.

- ✓ تبني تركيا استراتيجية الاحلال والابدال في القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها أفضلية نسبية مرتبطة بخصوصياتها مقارنة بفضائها الاقتصادي والاستراتيجي ،فمثلا يعتمد اقتصاد تركيا على القطاع الخدماتي(البنوك والشركات..)،السياحة، الصناعات المختلفة، الزراعة، التجارة**(صادقي،بن صغير،2020،ص22)**
- ✓ التنويع الاقتصادي: من بين أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها من المشروع النهضوي التركي هو تنويع الاقتصاد وعدم التركيز على مجال واحد فقط ، وذلك من خلال تشجيع وتطوير الصناعات التحويلية وتنمية قطاعات متعددة وتشجيع ريادة الاعمال.

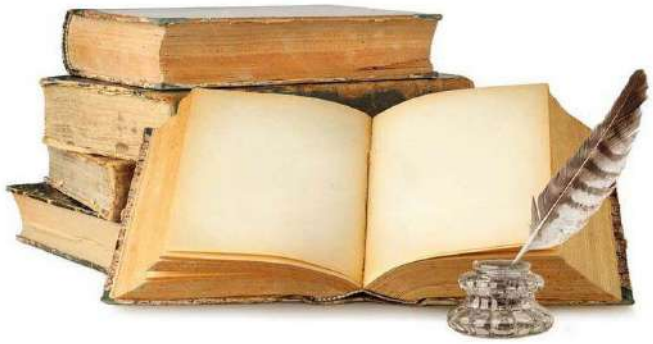
الخاتمة



الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة اعطاء لمحة عن بعض النماذج التنموية الناجحة في العالم ، وحاولنا تسليط الضوء على أهم المرتكزات التنموية لهذه الدول، وقد استعرضنا كل نموذج على حدى باعتبار أن لكل منها مزايا وتحديات فريدة من نوعها ، وكل نموذج بني على ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية خاصة، كما أن كل النماذج التنموية التي تم عرضها اعتمدت على عوامل عديدة ومترابطة مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة،واختلفت استراتيجياتها وأهدافها غير أنها في النهاية كانت غايتها تحقيق التنمية الشاملة والتوصل الى جودة حياة مميزة لافرادها، وتوصلنا الى أن االتجربة التنموية لهذه البلدان والمرتكزات التنموية التي بنت بها تجاربها يمكن دراسته والاستفادة منه ، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف التاريخية والحضارية الاجتماعية لتلك الدول بالمقارنة مع بلدان العالم الثالث، ولعل استعراض هذه النماذج التنموية والتعرف على مرتكزاتها التنموية الغرض منه اعتبارها مصدرا للالهام والتعلم ، وامكانية الاستفادة من الدروس المستخلصة منها بغية تطوير بلدنا، خاصة وأنا بلدنا الجزائر يزخر بعديد المقومات والموارد الغير موجودة في عديد النماذج التنموية المعروضة،إلا أن تركيز هذه البلدان كما أشرنا على الاهتمام بالعلم والابتكار والابداع وترقية العمل المقاولاتي وتشييد البنى التحتية، ومحاربة الفقر وتطبيق مبادىء الحوكمة الرشيدة لاسيما ما تعلق منها بمكافحة الفساد ومحاربة مظاهره .....الخ، كلها أسس وركائز يمكن البناء عليها لتحقيق الوثبة التنموية ، وتبوأ المكانة العالمية التي نطمح لها.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. محمد صادق ،اسماعيل،(2014)،***التجربة الماليزية.... مهاتير محمد...والصحوة الاقتصادية***، القاهرة،العربي للنشر والتوزيع
2. عجمية وآخرون(2008)،***التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات الاستراتيجيات المشكلات***، الاسكندرية، مصر، مطبعة البحيرة.
3. أبو الأنصر، محمد،(2017) ،***التنمية المستدامة مفهومها -ابعادها-مؤشراتها***، ،القاهرة،المجموعة العربية للتدريب والنشر
4. ضاهر، مسعود،(1999)،***النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج***، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. بونعمان، سلمان،(2019)،***التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي***، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. زموري،زينب،(2015)، ***دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية -دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة-***،(رسالة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

ثالثا: المقالات

1. العمودي ،محمد الطاهر، (2023)، ***انشاء العناقيد الصناعية المتخصصة - تجربة العناقيد الصناعية للسيارات اليابانية***، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي، الجزائر ، المجلد 8،العدد01.
2. العامري،ابتسام محمد، (2023) ، ***السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية***، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد65.
3. العامري،ابتسام محمد،(2018)،***التجربة التنموية في سنغافورة***، مجلة بحوث المشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، المجلد 06، العدد45.
4. بن عيسى ،معمري،(2018)، ***التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية***، مجلة الأبحاث القانونية السياسية والادارية، جامعة زيان عاشور بالجلفة،الجزائر،مجلد3،العدد01.
5. بن سانية، عبد الرحمان،(2015)،***الاقلاع الاقتصادي والحاجة الى قيم نهضوية-الاقتصاد الصيني نموذجا-*** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 8 ، العدد01 .
6. براق ،مريزق،(2010)،***التجربة التنموية في ماليزيا: المحتوى والدروس المستفادة***، مجلة حوليات جامعة بشار،الجزائر،والمجلد08،العدد08.

7. بن قايد، الشيخ،(2023)، ***دورصناعة التمويل الاسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة - التجربة الماليزية***-، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد7،العدد01.
8. بكروشة ،حسين،(2021)، ***دوراستراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي-دراسة تجربة ماليزيا***- مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10،العدد02.
9. بلحنافي ،جوهر،(2022)،***فكر مالك بن نبي من التنظيرالى تطبيق التجربة الماليزية أنموذجا***، مجلة المدونة، المجلد9،العدد1.
10. بن خيرة ،الطاهر،(2024)،***تجربة الاصلاحات الاقتصادية في تركيا" دراسة تحليلية"***، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد15،العدد01.
11. بوحديد ،الهام،(2016)، ***امكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر***، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر، العدد05،
12. بزارية،امحمد،(2015)،***الخيارات المتاحة لتطويرالصناعة الجزائرية "الاستفادة من التجربة التركية"*** ،مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد2،العدد13.
13. بشير ،هارون،(2023)،***أثرنفقات التعليم على النموالاقتصادي في سنغافورة خلال الفترة(1990-2020)دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية قرانجر***، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد01.
14. بن عطية ،سفيان،(2021)،***الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وامكانية استفادة الجزائرمنها***، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 11، العدد03.
15. تقية ،محمد المهدي حسان، (2011)، ***من اسرارنجاح التجربة اليابانية*** ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد5.
16. دخان، نور الدين،(2020)، ***تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة اقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط*** ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ،المجلد05،العدد01 .
17. زموري وآخرون،(2019)،***نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة(1967-2019)***، مجلة اوراق اقتصادية، جامعة محمد صديق، جيجل ، مجلد 3 ،العدد 02.
18. سالم، هند،(2021)،***التأصيل النظري للتغييرالاجتماعي والصعوبات التي تواجهها داخل المجتمع الجزائري***، مجلة التمكين الاجتماعي، الأغواط، المجلد 03،العدد02،
19. ساطور،رشيد، (2013)،***دراسة نظرية حول النموالاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط***- ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، مجلد4،عدد3.
20. سراغني،بوزيد،(2016)،***المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كأليتين لتحقيق التنمية "التجربة البرازيلية"***، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد08.

21. شرفي،منصف،(2018)،***تجارب دولية في مكافحة الفساد الاداري***، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعي، العدد49،

22. صباغ ،رفيقة،(2019)، ***تجارب تنموية رائدة ...دراسة حالة للتجربة الألمانية***، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد6،العدد01.

23. صباغ،رفيقة،(2021)، ***التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد***، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد16، العدد01.

24. صادقي ،عبد العظيم،(2020)،***ملامح الأمن الاقتصادي التركي المستدام في بيئة ارتدادية من منظورأمن-اقتصادي***،مجلة الفكر،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،المجلد15،العدد2

25. طواهرية،منى،(2022)،***التجربة الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا***، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5،العدد01.

26. طروبيا ، نذير،(2018)،***الأبعاد التنموية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(قراءة في التجربة الألمانية)***،مجلة الاقتصاد وادارة المعرفة المجلد2،العدد07

27. عباس،فاروق،(2019)،***التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات***، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد49، العدد01

28. عطار ،وهيبة،(2017)،***التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الابداع والتكنولوجيا نموذجا***،مجلة روافد،العدد02.

29. عبد الحفيظ،حمزة،(2019)،***التجربة السنغافورية في تجاوز الفقروتحقيق التنمية-رؤية تحليلية سوسيو اقتصادية لأسرار النجاح-*** ، مجلة علوم الانسان والمجتمع،المجلد8،العدد4

30. عمار ، وليد،(2022)،***قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: أسرار النجاح*** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد06، العدد02.

31. عباس،وداد،(2020)،***قراءة في تجربة البرازيل في مجال الحد من الفقر***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،مجلد01، مجلد 20 ، عدد01،

32. قورين وآخرون (2019)،***التجربة اليابانية في دعم وتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها***، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01،العدد 01.

33. قطوش،عبد الحميد،(2017)،***البرازيل ...تجربتها في مكافحة الفقروأهم الدروس المستفادة***، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17.

34. قبها،وآخرون،(2022) ،***دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير محمد نموذجا***،مجلة العلوم الاقتصادي والادارية والقانونية، المجلد 6،العدد15

35. كشان،رضا،(2022)،***جودة التعليم ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة: دراسة حالة ألمانيا***،مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد6،العدد01

36. كوبيبي ،العجال،(2022)، ***النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم***، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،مجلد17،عدد خاص.

37. لطرش،سميرة،(2022)، ***نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة*** ،مجلة المعيار، المجلد26،العدد04.

38. ملال ،شرف الدين،(2022)،***التجربة البرازيلية...كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي***، مجلة دراسات اقتصادية،مجلد16، العدد01

39. مبوشول ،وآخرون،(2019)، ***التجربة المالية في القضاء على الفقر والدروس المستفادة***، مجلة البشائر،المجلد5،العدد03.

40. مزياني،فيروز،(2016)،***النموذج التنموي التركي :التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية***، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد08.

41. محفوظي،علي ،(2022)،***مقاربة تركيا الجدية للسياسة الخارجية***،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة،الجزائر،المجلد7،العدد03.

42. مداني،جميلة،(2022)،***استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الدول الناشئة***، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد28.

رابعا: المو اقع الالكترونية

1. علا، محمد،(17فيفري 2024)، **التطلع الى الغرب وازمة التفكير النهضوي** ،مجلة أواصر العدد 13، تم استرداد المقال من الموقع الالكتروني https://awaser.ws
2. يحي دايخ،(فيفري 2024)، **نماذج تنموية معاصرة (سنغافورة نموذجا)**،مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، تم استرداد المقال من الموقع الالكتروني:
(https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37773&cid=86
3. دبنغ لونغ،(18مارس2024) **تجربة الصين في التنمية رؤى و انجازات** ، ، تم استرداد المقال من الموقع الالكتروني:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17398.aspx?fbclid=IwAR3bi4w8Wu45xnQ_g1CUWrF3pJsrsdGiI-bcE_0KNs3upGWUBMqnUdB5KcCm ،
4. الامام، محمد،(01 أفريل2024)، **النهضة التركية الحديثة**، تم استرداد المقال من الموقع الالكتروني: https://rouyaturkiyyah.com/article/568
5. حاج ابراهيم(15 مارس2024)،ربيع،**مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا من خلال افكار محمد مهاتي** تم استرداد المقال من الموقع الالكتروني
https://portal.univeyes.net/%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-pdf